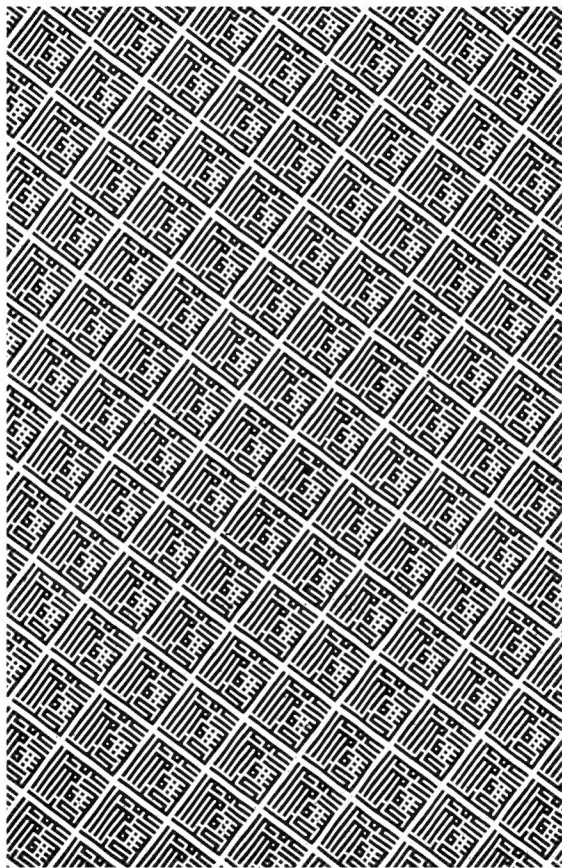
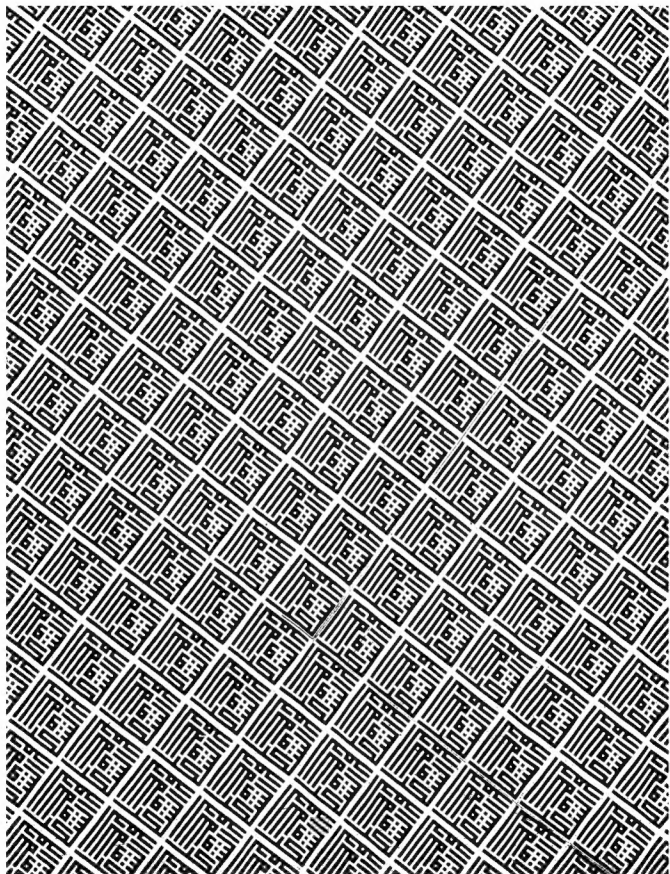


محاضر
اجتماعات مجلس الشيخ المصري

١٩٢٢





مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الإدارة التشريعية

- ١ - قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣
- ٢ - قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣ بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية .
- ٣ - قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى .

مبدا

وبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ألفت هذه المراسم الثلاثة إلى مجلس النواب فأحالها بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ إلى لجنة الحفائية . وهذه بعد دراستها وافقت عليها وقدمت تقاريرها عنها إلى المجلس .

وبجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ أقر المجلس هذه المشروعات الثلاثة .

وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ ألفت هذه المشروعات إلى مجلس الشيوخ فأحالها إلى لجنة الحفائية . وهذه بعد البحث والمناقشة أدخلت على كل منها ما رأته من التعديلات التي اقتضت الاتصال باللجنة الاستشارية التشريعية طبقا لنص المادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان .

وبجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ أقر مجلس الشيوخ هذه المشروعات الثلاثة معاملة كما رأته لجنة الحفائية ما عدا المشروع الخاص بإدخال تعديلات وإضافات على نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية إذ أقر المجلس المادة ٢٢٤ معاملة كما أقرها مجلس النواب .

وقد عرضت هذه التعديلات على مجلس النواب بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ فقرر إحالتها إلى لجنة الحفائية وهذه وافقت عليها بالصيغة التي أقرها مجلس الشيوخ وقد عرضت تقاريرها على المجلس في الجلسة ذاتها فوافق عليها . وعلى ذلك صدرت بهذه الصيغة القوانين الآتية :

- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ .
- القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣ .
- والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ .

استفاضت الشكوى من نظام الجلاء أمام المحاكم الأهلية الصادر به القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ — سواء من جانب القضاة والمتقاضين أو من جانب الجلاء أنفسهم — الأمر الذي لفت نظر وزارة الحفائية إلى أن هذا النظام لم يعد وافيا بالفرض ولذلك عينت بدراسة الحالة وعملت على تحمى أوسه الإصلاح وتقصي نواحي الخلل .

لذلك صدر في ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨ مرسوم بمشروع قانون لجلاء ليست القص الموجود في القانون المعمول به كما صدر في التاريخ نفسه وللغرض ذاته مرسوم بقانون بإدخال تعديلات وإضافات على نصوص قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية المتعلقة بأعمال أهل الخلية .

وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٨ أبلغ هذان الرسومان إلى مجلس النواب فأحالها بجلسته ٥ مارس سنة ١٩٢٨ إلى لجنة الحفائية فلم تتمكن من النظر فيها بسبب تعطيل البرلمان .

ولما عادت الحياة البرلمانية رأته وزارة الحفائية أن تميد النظر في التعديلات المقترحة فوجدت أن هذه التعديلات لا تزال قاصرة عن أن تجعل المشروع محققا للغايات المرجوة منه . ولذلك استرجعت هذين المشروعين لإعادة دراستهما من جديد .

وتحقيقا لهذا الغرض صدر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مرسوم بمشروع قانونين . كذلك صدر في التاريخ ذاته مرسوم بمشروع قانون تناول مسألة الكذب الذي يدينه الشريعة — سواء في تقرير الوقائع أو في إيداء الرأي — وذلك بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل .

١ - قانون الخبز أمام المحاكم الأهلية
رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣

فهرس

صفحة

١	مرسوم بمشروع قانون انتخاب أمام الحاكم الأعلى
٥	مذكرة إضافية عن مشروع القانون...
٦	إبلاغ المرسوم بمشروع القانون إلى مجلس النواب وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به
٧	تأجيل رئاسة مجلس الوزراء بشأن استرجاع مشروع القانون لإحداث تعديل فيه
٧	مرسوم بمشروع القانون ...
١٠	مذكرة إضافية عن مشروع القانون
١٢	إبلاغ المرسوم بمشروع القانون إلى مجلس النواب وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به
١٢	تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب عن مشروع القانون
١٣	المنافسة التي دارت بمجلس النواب حول مشروع القانون
٣٣	قرار المجلس بالمواصلة على مشروع القانون ...
٣٤	إبلاغ مجلس النواب بمجلس الشيوخ مشروع القانون وإحالة إلى لجنة الحفائية به
٣٤	تقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون
٤٧	المنافسة التي دارت بمجلس الشيوخ حول مشروع القانون
٥٩	قرار المجلس بالمناقشة على مشروع القانون بعداً
٥٩	إعادة مشروع القانون من مجلس الشيوخ كما أقره إلى مجلس النواب وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به
٥٩	تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب عن مشروع القانون
٦٠	المنافسة التي دارت بمجلس النواب حول التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون
٦٤	قرار مجلس النواب بالمناقشة على التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون
٦٥	القانون كما صدر ...
٦٧	ملحق لقانون انتخاب أمام الحاكم الأعلى مرة ١ سنة ١٩٠٩
٧٠	قانون مرة ١ سنة ١٩١٧ بإلحاق المرفقين الذين يتبعون بصفة خيرة أمام الحاكم الأعلى

مصر

مشروع قانون الخيرة أمام الحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وصحنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم بسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

في جدول الخيرة

المادة الأولى

يكون في كل محكة من عاكن الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول خيرة المقبولين أمامها تضعه لجنة الخيرة بكل محكة .

المادة الثانية

تشكل هذه اللجنة في عاكن الاستئناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تيمنه انجيمية العمومية ومن النائب العمومي أو من يتوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تلتفيمه انجيمية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخيرة على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إيداء راجع فيها وتحدد اللجنة العمومية بمحكة الاستئناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام والعدد الأقصى لخيرة كل قسم .

المادة الرابعة

يشترط فمين يفيد بجمه في جدول الخيرة :

أولا - أن يكون مصريا .

وتصوّر مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخيرة بشرط أن يكونوا مسلمين باللغة العربية وأن يتعهدوا كتابة بنصوصهم بجمع الأحكام المقررة أو التي متقرر بشأن الخيرة أمام الحاكم الأهلية . فإنما لم يذعنوا بذلك لأي حكم من تلك الأحكام أو لأي قرار يكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام بحسب أنهم أجنبان شطبت إسمائهم نهائيا من الجدول بحسب لغة الخيرة .

ثانيا - ألا يكون عموما عليه بأحكام قضائية أو بتأديبة مامة بالشرف .

ثالثا - أن تثبت لياخته للعمل طيبا وأن يكون حسن السير والسلوك .

رابعا - ألا يكون موظفا في إحدى مصالح الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية .

خامسا - أن يكون حاصل على دبلومات دراسية عليا من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة مادلة لها . وفيما يخص بقسم الخيرة في المخطوط تقوم لجنة الخيرة باختيار الطالب لتتحقق من كفاءته . ويجب على الطالب فضلا عن ذلك أن يثبت أن له معرفة جلدية بالتصوير الشمسي .

سادسا - أن يتخذ له علا غنارا في المدينة التي بها مقر المحكة التابع لها .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

المادة السادسة

يجب على كل من يطلب قيد اسمه بجدول الخيرة بأحدى المحاكم أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يبين فيه القسم الذي يلتزم بالاتفاق به . ويرفق به الأوراق التي تثبت أنه حائز للشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة .

وتفصل لجنة الخيرة في طلبات قيد الاسم في الجدول .

المادة السابعة

عند خلوه من الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد المقررة للنشر والإعلانات القضائية ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخيرة الذي قبل طلبه أن يحلف إيمينا أمام رئيس محكة الاستئناف أو لمحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة ويقوم ذلك مقام إيمين المنصوص عليها في المادة (٢٢٥) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية في جميع القضايا التي يتدب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخيرة مرة على الأقل في كل سنة ويجوز منه اسم كل خير لم يعد حائزا للشروط الإلزامية يقررها لقيد الاسم وذلك بغير حاجة لذكر الأسباب . ويعلن هذا القرار بتقرير .

المادة الثالثة عشرة

يجب على المدير أن يرفق بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

- ١ - عدد الأيام والساعات التي قضها في العمل وفي تحرير التقرير.
- ٢ - عدد الانتقالات خارج عمل إقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .
- ٣ - المصاريف التي صرفها تفضيلاً .

الباب الثالث

في تعاقب الخبراء

المادة الرابعة عشرة

يراعى في تقدير تعاقب الخبراء الزين الذي قضاه في العمل وفي تحرير التقرير وفي السفر في حالة الانتقال وراعى كذلك أهمية الخصومة ونوع العمل الذي قام به . وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .

المادة الخامسة عشرة

تراعى القواعد الآتية في تقدير الأتعاب :

- ١ - تكون الأتعاب عن يوم العمل محل النزاع من ٢٠٠ قرش إلى ٣٠٠ قرش وعن يوم العمل بالمشك من ١٠٠ قرش إلى ٢٠٠ قرش باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

ولا يجوز أن يجاوز التقدير ذلك إلا لأسباب قوية تبين في أمر التقدير .
وتقدر المصاريف مقابل الإطلاع على المأمورية من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش وبمقابل إيلاع التقرير ٥٠ قرشاً .

وإذا لم يؤخذ باستلام الأوراق واضطر إلى الإطلاع عليها في قلم الكتاب فتدركه الأتعاب عن ذلك على أساس مائة إلى مائتي قرش ليوم العمل .

- ٢ - يجوز للقاضي إقصاء عدد الأيام أو الساعات المينة بالكشف إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به الخبير .

٣ - لا يشتت إلى الرسوم الطويرانية إذا لم يكن مأذوناً بها في الحكم إلا إذا كان الرسم لا منه بمقتضى العمل الذي كلف به الخبير وكان مجرد الرسم النظري لا يبنى بالحاجة لإيقاف المحكمة في حالة الإلزام .

المادة السادسة عشرة

على الخبراء المقيمة أعمارهم بالجلول أن يقدوا بحفا الأعيال التي يكفلون بها في القضايا المرفوعة من الرسوم القضائية غير أن لهم الرجوع وأتعابهم على الخصم إذا حكم عليه بالمهر أو غيره أو حل الشخص الملقى لأذا زالت بحالة الخصم .
ومن ذلك يصح لهم من مزاولة المحكمة طلباً لأحكام خاصة باليوم القضاة مصاريف الاشتغال التي يتكفون قد صرفوها .

والخبير الذي يحى اسمه أن ينظم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقريره في قلم كتاب المحكمة .

وتتولى هيئة الجمعية السومية للمحكمة الفصل نهائياً في هذا النظم وذلك بعد سماع أقوال الخبير .

ولا يمنع نحو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلوعه إذا تيسر للجنة زوال السبب الذي بني عليه نحو الاسم من الجلول .

المادة البشرية

إذا لم يتفق الخصوم على نديب غير طبقاً لنص المادة (٢٢٤) من قانون المرافعات الأولى في المواد المدنية والتجارية وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٣٠ و ٣٣ من هذا القانون يجب على المحكمة أن يتدبب الخبراء من المقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاسية التي يجب ذكرها في الحكم .

ويكون نديب الخبراء بالقدور حسب ترتيب قديم في الجلول ما لم توجد أسباب خاصة تدعو لغير ذلك .

الباب الثاني

في واجبات الخبراء

المادة الحادية عشرة

على الخبير المقيده اسمه الا يتصنى عن أداء مأموريته في القضية التي يتدبب لها ما لم يقدم مفسراً يقبله القاضي أو رئيس المحكمة التي تدبته وذلك في مدى السبعة الأيام التالية لتاريخ استلامه لمخص الحكم من كاتب المحكمة ويجوز في الدوائر المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم إقصاء هذا الميعاد إلى ٤٨ ساعة .

المادة الثانية عشرة

يطلع الخبير على مستندات الخصوم في قلم كتاب المحكمة بشر أن يستطفا ما لم يأن له الخصوم بذلك كتابة وإذا كان الخبير قد تسلّم للمستندات من المحكمة أو من أحد الخصوم وجب عليه إيلاعها مع تقريره وإلا حكم عليه رئيس المحكمة أو القاضي المختص بتقدير أتعابه بغرامة لا يجاوز المساق قرش تخفف من مبلغ الإلزام وعلى الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة منغوبه ائطاص تقريره ومعارض إعماله مصحوبة بالمستندات التي ابتناها بقلم كتاب المحكمة التي تدبته . فإذا كان تقريره ومعارض أعماله غير مصحوبة بمستندات جاز له إيلاعها بقلم كتاب محكمة أخرى يخبرها مع طلب موجه لكاتب المحكمة لإرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها القضائية .
وفي هذه الحالة لا يستحق الخبير الأتعاب المقررة للإيلاع .
وعلى الخبير تقديم أولئك التقرير ومعارض الأعمال أن ينظر المحكمون بذلك بخطاب موصى عليه .

المادة الثالثة والعشرون

يحقق رئيس المحكمة الشكوى بنفسه أو يندب أحد القضاة للقيام بهذا التحقيق . وله بعد ذلك كل حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإلا أن يوجه إقراراً بغير بند تكليفه بإبداء أقواله أو أن يأمر بإسالة الخبير إلى لجنة الخبراء متقدمة بجلسة مجلس تأديب .

المادة الرابعة والعشرون

إذا أحيل الخبير إلى مجلس تأديب وجب إعلانه بقرار الإحرام الشامل للتم الموجهة إليه . ويكون هذا الإعلان بخطاب موصى عليه ويجب أن يبين فيه عل انتقاد المجلس ويومه ومواجهته بأن يربط بغير قبل الجلسة بشرة أيام على الأقل .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمهام . وإذا لم يحضر الخبير للمجلس أن يحكم في أمره بدون تمثيله :

المادة الخامسة والعشرون

المقوبات التأديبية هي :

- ١ - الإنذار .
- ٢ - التوبيخ .
- ٣ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز ستة .
- ٤ - هو الام من الجدل .

المادة السادسة والعشرون

خبر الذي صدر قرار من مجلس التأديب بمحكمة ابتدائية هو اسمه من الجدل أن يستأنف هذا القرار أمام مجلس التأديب بمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية في مدي العشرة الأيام التالية لإعلانه بقرار مجلس التأديب وذلك بتقريره في قلم كتاب المحكمة الابتدائية .

المادة السابعة والعشرون

تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المقيدين اسماءهم في الجدل من الأحكام في الجلسات والبنات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف الخبراء المحكوم عليه . ويجب على اللجنة من تمام نفسها أن توجه من الجدل اسم كل خبر حكم عليه لإيقافه بجرم محتوها قانون العقوبات مجازات . ويصدر اللجنة أيضا من تلقاء نفسها اسم كل خبر حكم عليه لإيقافه بجرم إذا كانت الجريمة من شأنها المساس بشرفه .

المادة الثامنة والعشرون

الخبراء الذين تمس اسماءهم بقرار من مجلس التأديب أو طبقا لنص المادة السابقة لا يجوز دمج اسمائهم بعد ذلك في جدول أي محكمة ابتدائية أو محكمة ابتدائية .

المادة السابعة عشرة

ليس لغير الذي تمهوه المحكمة لإقدم لها إضاحات من تقريره حق في أنياب خاصة ولكن المحكمة أن تحمله أنابا إن رأت وجها لذلك وبغير علي كل حال الحق في مصاريف انتقاله .

المادة الثامنة عشر

ترعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية :

- ١ - لا يحسب لغير الذي يؤدي مأموريته في المدينة التي يتم بها غير مصاريف الانتقال .
- ٢ - لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والساحين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاعتناء بهم كانت ضرورية .
- ٣ - للقاضي أن يستبعد كل مبلغ صرف بغير مقتض .

المادة التاسعة عشرة

يجوز للمحكمة أن تحرم الخبير من أنابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا التي تقريره لم يلب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإمالة أو خطئه . فإذا كانت الأناب والمصاريف قد دلت وجب الحكم عليه بردها ما لم تر المحكمة تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلاجر جديد . ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا .

الباب الرابع

في تأديب الخبراء

المادة العشرون

يكون لكل خبر مقيد اسمه في الجدل ملف خاص بالمحكمة التابع لها .

المادة الحادية والعشرون

يعاقب بأحدى المقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدل إذا أخطأ خطأ لا يحل للمحكمة الابتدائية ١٩١١ القيام بعمل كلف به أو أخطأ خطأ جسيما في عمله أو أهمل الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أخل بشرف مهنته .

المادة الثانية والعشرون

تهدم للشكوى ضد الخبير لرئيس المحكمة التماس لها سواه من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وتودع الشكوى في ملف الخبير وترسل له مبروريتها ويطلب منه الرد عليها ويرفق الرد بالشكوى .

المادة الرابعة والثلاثون

لا تنطبق أحكام الباب الرابع من هذا القانون الخاصة بتأديب الجرام على موظفي المصالح الفنية أو على موظفي وزارة الحفائية الفنيين الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيقاً لقواد السابقة ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها أو بوزارة الحفائية حسب الأحوال .

الباب السادس

أحكام وقائية

المادة الخامسة والثلاثون

الخبراء المقيدين في جدول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائداً على العدد الأقصى الذي يقرر لكل محكمة . على ألا يمين أحد في الحالات التي تخلو حتى ينقضي عدد الخبراء المقيدين في كل قسم عن الحد الأقصى المذكور .

غير أنه يجب على الخبراء المقيدين الآتفي جدول محاكم الاستئناف تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ أن يختاروا أحد الجدولين جدول محكمة الاستئناف أو جدول محكمة الابتدائية المقيمة أمامهم فيه أيضاً ويكون ذلك يطلب إليهم إلى رئيس محكمة الاستئناف في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعلوا شطبت اللجنة من قوائم نفسها أسمائهم من جدول محكمة الاستئناف .

المادة السادسة والثلاثون

يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة والثلاثون

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون وله إصدار ما يقتضيه تنفيذ من القرارات .

المادة الثامنة والثلاثون

يحمل هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمصرى طابدين ٨ رمضان سنة ١٣٢٦ (٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وهيئ مجلس الوزراء

ثروت

وزير الحفائية

أحمد زكي أبو السعود

الباب الخامس

أحكام عامة

المادة التاسعة والعشرون

لا يجوز لموظفي الحكومة ومستغلبها فيما عدا مائتي عليه في المواد الآتية أن يشتغلوا بأعمال الخبرة أمام المحاكم ماداموا في خدمة الحكومة .

المادة الثلاثون

يجوز للمحاكم أن تعهد لمصالح الحكومة الفنية بالقيام بأعمال الخبرة . ويكون تسمية هذه المصالح بقرار صادر من وزير الحفائية بموافقة الوزير التابعة له المصلحة . ويبين القرار نوع أعمال الخبرة التي يمكن أن يعهد بها إلى كل مصلحة .

المادة الحادية والثلاثون

إذا رأت المحكمة تكليف إحدى المصالح المعنية طبقاً للمادة السابقة بالقيام بأعمال الخبرة تبين ذلك في حكمها وعلى فلم التكب تبليغ هذا الحكم إلى المصلحة تعيين الموظف الذي يناط به أداء الأمورية وتحظر فلم كتاب المحكمة باسمه . وعلى الموظف أن يخلف إليهم المنصوص عليها في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وتقدر الأتعاب والمصاريف في هذه الحالة حسب المصلحة التي عهد إليها أداء العمل .

المادة الثانية والثلاثون

لا يجوز للمحكمة غير اتفاق المنصوص إحالة أعمال الخبرة على مصلحة من مصالح الحكومة إذا كانت الحكومة طرفاً في الخصومة .

المادة الثالثة والثلاثون

علامة على الخبراء المقيدين في الجدول بكل محكمة استئناف ومحكمة ابتدائية يجوز لوزير الحفائية أن يمين موظفاً فيما أو أكثر بصفة خبراء أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية مع تحديد نوع أعمال الخبرة التي يجوز تدعيم فيه .

ويخلف هؤلاء الموظفون الفنيون إليهم المنصوص عليها في المادة ٨ من

قانون الحفائية

وفي هذه الحالة يكون تقدير أتعابهم ومصاريفهم حسب نزاهة المحكمة .

ورؤى من باب تقرير العدالة أن يوضع الخبير في هذا القانون حتى لم يكن موجوداً من قبل وهو حق النظم من قرار اللجنة أمام الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

وفضلاً عن ذلك فإن عموماً الاسم لا يمنع الخبير من طلب إعادة قيد اسمه عند خلو محل في الجدول ولجنة الحق في أن تنتظر في هذا الطلب ولما أن تجديد قيد اسم الخبير إذا تحققت من زوال السبب الذي يحل عليه عموماً الاسم .

ورغبة في توزيع العمل توزيعاً عادلاً بين الخبراء في كل محكمة رؤى إبقاء الفائدة المتخصص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ التي تقتضي بتدب الخبراء بحسب الدور على قدر الامكان تبعاً لترتيبهم في الجدول ولكن بحيث أن يكون لبعض الدعاوى من الأهمية ما يستدعي كفاية خاصة قد لا تتوافر في الخبير صاحب الدور أو في الخبراء المقيدين في الجدول .

فهي هذه الحالة الجدير للقاضي تحظى الدور وصرف النظر من الجدول لينتسب له اختيار الخبير الذي يراه أكثر كفاية لأداء المأمورية .

في واجبات الخبراء

يمتنع القانون الحالي لغير الذي يريد أن يتنصع عن أداء مأموريته مبدئياً قدره أسبوعان لتقديم حذره وقد أثبتت التجربة ضرورة تحضير هذا المبدأ وأن يتنصع أيضاً على مبدئ آخر أقصر من ذلك في القضايا المستعجلة . ولما نص في المشروع على وجوب تقديم الاعتذار في مبدئ أسبوعاً يوم من تاريخ الإعلان بالمأمورية في القضايا العادية وأبرز للحكمة إقصاص هذا المبدأ إلى ثمانية وأربعين ساعة في القضايا المستعجلة .

وقد نص في المشروع على معاقبة الخبير الذي يتسلم أوراق القضية من المحكمة أو من الخصوم ثم يعمل لتبرير سبب معقول لإدائها مع تقريره في هذه الحالة يمكن عليه رئيس المحكمة أو القاضي المكلف بتقدير أمابه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

في أتعاب الخبراء

نظراً لانخفاض قيمة التقاضي في الوقت الحاضر عما كانت عليه في سنة ١٩٠٩ وهي السنة التي صدر فيها قانون الخبراء رؤى من الانصاف أن ترتفع أتعاب الأتعاب للقوة في ذلك القانون ولهذا نص في المشروع على أن تكون الأتعاب من مائة قرش إلى ثلثمائة قرش من يوم العمل في محل النزاع ومن مائة قرش إلى مائتي قرش من يوم العمل في المكتب أو في قلم كاتب المحكمة .

وقد رؤى أيضاً من المفيد النص على اعتبار يوم العمل ست ساعات بما في ذلك الزمن اللازم للانتقال وفضلاً من ذلك قدرت في المشروع أتعاب خاصة لغير مقابل حضوره إلى قلم الكاتب للاطلاع على ملف الدعوى وإيداع التقرير .

ويجوز التشريع الحالي للقاضي الحق في تجاوز القواعد الخاصة بالأتعاب لأسباب قوية مع ضرورة بيان هذه الأسباب في أمر التقدير فترؤى إبقاء هذا النص في المشروع لكي يكون هناك مجال لمنع الخبير المكافأة التي يستحقها في الأحوال الاستثنائية .

مذكورة إيضاحية

عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعديلات هامة على النصوص القانونية السارية على الخبراء أمام المحاكم الأهلية .

ولذا فإن مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجديدة وأدخل تعديلات هامة على بعض ما استبق من النصوص القديمة .

في جدول الخبراء وتلجهم

كان تغيير لبقاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ أن يقيد اسمه في جدول محكمة الاستئناف وفي جدول المحكمة الابتدائية مما كان له أن يتحقق في قسمين أو أكثر من الجدول الواحد فقيد المشروع المرافق لهذه المذكرة هذا الحق بأن حتم على الخبير أن يتناوب بين التقيد في جدول المحكمة الابتدائية أو في جدول محكمة الاستئناف كما منع القيد في أكثر من قسم واحد من الجدول الذي أدرج الاسم فيه .

وبعد الطريقة ستؤدي إلى زيادة تخصص الخبراء والمأمول أن يتبع من ذلك تحسين أعمال الخبرة ومعرفة الفصل في القضايا .

وستقوم لجنة الخبراء في كل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية كأحد المجال الآن بمشروع جدول الخبراء للمقبولين أمام المحكمة وتحديد الجمعية العمومية سنوياً عدد الخبراء في كل قسم حسباً تقتضيه الحاجة .

ولضمانة انتفاع الخبراء من مرتب أهل الفن رؤى الاحتفاظ بقاعدة المتخصص عليها في القانون الحالي التي تنص على الخبير أن يكون حائزاً على دبلومات طياً من الحكومة المصرية في المادة التي يتولى أعمال الخبرة فيها أو على دبلومات تصدرها لجنة الخبراء معادلة لها . غير أنه فيما يخص تحقيق الخطوط لم يشترط الحصول على أية شهادة لأن هذا الفن لا يدور كعادة مستغلة تمنح عنها شهادة فاكس في النص على وجوب امتحان الطالب في المادة المذكورة . وعلاوة على ذلك يجب عليه أن يثبت أنه له معرفة جديّة بالمادة الشسمى وهو من مستلزمات هذا النوع من الخبرة .

وقد قضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ بأن يكون إلى جانب جدول الخبراء المقبولين جدول آخر للراضين . وقد دلت التجربة على أن لا فائدة من هذا الجدول الأخير ولذلك ألغى من المشروع ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع في النشر عن المحلات الخالية ولذا نص في المشروع على أنه كلما خلا محل يملئ عنه في الجريدة الرسمية وفي الجرائد المقررة للاعلانات القضائية ويحدد مبدئاً لتقديم الطلبات .

ويقضى المشروع بإعادة النظر في جدول الخبراء في كل سنة مرة على الأقل وقد رؤى من المفيد إمكان تكرار إعادة النظر فيه في أثناء السنة الواحدة إذا دعت الحال إلى ذلك . فقد يوجد من بين الخبراء من يعوقهم المرض أو سبب آخر من أداء مهامهم . ففى هذه الحالة يقضى حسن سير العدالة باستبدالهم في أقرب وقت ممكن .

في تأديب الخيرة

يمنع القانون الحالي اختصاصات الهيئات التأديبية إلى لجنة الخيرة الخيرية المشككة في كل محكمة استئناف وعكة ابتدائية وقد استنبى المشروع الجديد هذا النظام ولكن فيما يخص استئناف قرارات اللجنة المشككة أمام المحكمة الابتدائية روى أن لا يقبل هذا الاستئناف إلا إذا كان القرار يقضى بحسب الاسم من الجدول لأنه يحسن أن يكون تقريراً مقبولين أمام المحاكم الابتدائية الحق في استئناف القرار القاضي بحسب اسمهم لما لهذه القوة من الخطورة إذ أن عمو الاسم بقرار من هيئة تأديبية يحول دون إعادة قيده في الجدول خلافاً للحق الإداري .

والجرائز التأديبية المنصوص عليها في القانون الحالي هي عمو الاسم من الجدول والإيقاف لمدة لا تزيد من ستة أشهر وقد يكون الإيقاف ستة أشهر في بعض الأحيان براء أقل مما يلزم كما قد يكون عمو الاسم جزاء أحد مما يلزم. لذلك نص في المشروع على عقوبات أخرى بجانب عقوبة عمو الاسم وهي الإيقاف لمدة لا تتجاوز السنة وذلك الأثر والتأنيب وهما من الجزاءات المنقولة بوجه عام في مواد التأديب .

وقد أدخل تعديلاً آخر وهو يقضى بعمل تحقيق بمجرد رئيس المحكمة قبل المحاكمة التأديبية وعلى ذلك يجوز لرئيس المحكمة إما إصدار الأمر بحفظ الشكوى وإما إقرار الخيرة بعد تكليفه بتقديم دفاعه وإما إحالته إلى مجلس التأديب في الأحوال الواضحة للخطورة وفي الحالة الأخيرة يجب إعلان الخيرة بقرار الأوامر قبل الجلسة بشهر أيام أو الأقل ويجب على الخيرة أن يحضر بنفسه أمام مجلس التأديب ويجوز له أن يستعين بمحام للدفاع عنه .

في الأحكام العامة

لما كانت أعمال الخيرة بالمحاكم الأصلية في ازدياد مطرد وليس من المتوقع أن يزداد عدداً الخيرة إلا كفاية هذه النسبة تقترب من ذلك تأخير أعمال الخيرة روى أن ينزل للمحاكم الحق في تكليف موظفي الحكومة بأعمال الخيرة عند ما يكون ذلك ممكناً وما أن هؤلاء الموظفون يقومون بالعمل تحت إشراف المصالح الخاصة لما وقع دأبو معارفهم من الخلفيات فيخطر أن تستثيرهم الدعاية على وجه أكل .

ويكون تعديل النظام الذي يتكفل بأعمال الخيرة وأنواع العقوبات التي يمكن تلهم فيها بقرار يصدره وزير الخيرية بعد الاتفاق مع الوزير التابعة له كل بمصلحة .

وجراء تكليف المحكمة إحدى هذه المصالح بعمل معين يقوم المتصلة بشؤون موظفيها الذي يتكفل بأداء الأمور في مختلف الجبين القانونية وبعمل شخصياً بمصالحه بتكليفه كغيره من الخيرة . ولكن بما أن هذا الخيرة ليس إلا موقفاً وشيئاً بالاجتهاد به بل هو أحد المصلحة العامة لما هو يوقع ما هو يوقع به من غير الخيرة فيكون من المصلحة أن يخصص متصلة بكون جهة أخرى لا يقع اتصالاً لأن المصالح والأصناف تتدرج حيثما لحساب المتصلة .

وتشياً مع هذه الفكرة خول المشروع لوزير الخيرية الحق في تعيين موظفين بمصلحة خبراء أمام المحاكم . وقد كانت هذا الحق منصوباً عليه في القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ (مادة ٣١) مع قصره على تعيين الخبراء في المسائل الحسابية أما الآن فقد روى إلغاء هذا القيد .

في الأحكام الوقتية

وقد نظم المشروع حالة الخيرة المقبولين الآن أمام المحاكم فهؤلاء الخيرة يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائداً عما سيقدر لكل محكمة طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يمين أحد في الحالات التي تخلو إلا بعد أن ينقص عددهم عن الرقم المقرر .

وأما الخيرة المقيدين في الجدولين جدول محكمة الاستئناف وجدول المحكمة الابتدائية فلهم يقتضى المشروع حق الخيارات في القيد في أحد الجدولين وإن لم يستعملوا هذا الحق يحسب اسمهم من جدول محكمة الاستئناف .

بناء عليه يشرف وزير الخيرية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكلم برأيه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨

وزير الخيرية
أحمد زكي أبو السعود

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس
وإحالته إلى لجنة الخيرية

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٢٨

تلى كتاب من وزارة الخيرية وهذا نصه :

حضرة صاحب السيادة رئيس مجلس النواب .

أتشرف بأن أرفع لسلامتكم مع هذا استنسخين إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الفرنسية من مشروع قانون الخيرة أمام المحاكم الأصلية والمذكرة الإيضاحية الخاصة به رجاء التفضل بعرضه على المجلس طبقاً لقاعدة ٣٥ من الدستور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول طابع الاحترام

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٢٨

وزير الخيرية
أحمد زكي أبو السعود

لنحسب من أن توافدوا على إحالته إلى لجنة الخيرية .

(موافقة عامة) .

وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم بمقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتتخذ الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

المادة الرابعة

يشترط فيما يقد اسمه في جدول الخبراء :

أولاً — أن يكون مصرياً .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قبال الأجانب في جدول الخبراء بشرط أن يكتروا ملحقين باللغة العربية . وأن يمتدوا كتابة بحضورهم لجميع الأحكام المقررة أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية . فإذا لم يفعلوا يبدئ لأى حكم من تلك الأحكام أو لأى قرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بمصالحاتهم جانبية غطت أعمالهم بما يضمن الجدول بمعرفة لجنة الخبراء .

ثانياً — ألا يكون محكوماً عليه بقوة جناية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً — أن تثبت لياقته للعمل طلياً ، وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً — أن يكون حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تمتنعها اللجنة معادلة لما تمل على أن الطالب حائز للوائح الفنية اللازمة للقيام بالخدمة التي يطلب قباله اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يؤدي طالب القبول في قسم الخبراء في الخطة امتحاناً أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خامساً — أن يتخذ له مالا غاراً في المدينة التي بها مقر المحكمة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم غير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في قضايتها .

كتاب رئاسة مجلس الوزراء

بشأن امتداع مشروع القانون بإدخال تعديل فيه

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أخبر معاليكم أن الحكومة سبق لها أن أرسلت في أول مارس سنة ١٩٢٨ مشروع قانون الخيرة أمام المحاكم الأهلية ومشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات على قانون المرافعات الأهل فيما يتعلق بأعمال أهل الخيرة لمعرضها على مجلس النواب وهما الآن تحت نظر لجنة الخيرية .

وبما أنه قد رُفِى إدخال تعديلات في مشروع القانونين المذكورين . لذلك أرجو معاليكم التفضل بالنيابة بإعادتهما وسيرسل بملأ المشروحات للجنة الخيرية لمعرضها على مجلس النواب .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٢ نوفمبر ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

مصر

بمشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الخيرية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وتمت بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

في جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول خبراء القبولين أمثالها .

المادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبز في المخطوط لكي يهد به إلى موظفين يمتنون خصيصا لهذا الغرض بقرار من وزير الحفانية . ويحفظ هؤلاء الموظفون الذين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أنعاب الخبز

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يراعى للقاضي القواعد الآتية ، فيقرر التغيير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم العمل محل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم الحضور بالحكمة المناقشة .
- ٣ - مائة قرش عن يوم العمل بالكتاب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير مضافون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجوز للقاضي إقحام عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

والحكمة أن تمنح الخبير أثمانا إضافية تهدفها إذا رأت أن العمل الفني الذي قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأثمان .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها - تلتحق مستقلة عن الأثمان والقاضي أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى .

ولا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكمة أن تحرم الخبير من أثمانه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا أثنى بقرره لم يعب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإجماله أو خطئه .

إذا كانت الأثمان والمصاريف قد دفعت جاز للحكمة أن تترك عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكثاله بلا أجر جديد .

ويكون قراره في ذلك نهائيا .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبز أن يقدم لرئيس اللجنة بحكمة الاستئناف أو بالحكمة الابتدائية حسب الأحوال ، طلب كتابيا يبين فيه القسم الذي يمتنع بالاتفاق به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخبز أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلوع في الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية ، ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخبير الذي قبل طلبه أن يحلف العيمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤتي عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه العيمين سارية على جميع القضايا التي يتلبد فيها .

المادة التاسعة

تميد اللجنة النظر في جدول الخبز مرة كل الأقل في كل سنة وتجتمع منه اسم كل خبير بعد سائر الشروط اللازم تفرضا قيد الاسم ، أو رأت أنه لم يعد أهلا للاستمرار في تأدية عمله . ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بن عليها وسن تقرير .

ويقرر الذي يحى اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحدد في قلم طلب بحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

والجنة بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال يمينهما الجمعية العمومية مسنويا تتولى الفصل نهائيا وعلى وجه السرعة في هذا التظلم وذلك بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بن عليها ويصدر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع عو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلوعه إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بنى عليه عو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس البلديات أو المجالس البلدية ما داموا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبز . ومع ذلك فاعمال الخبز التي تتطلب معلومات تخصصية يجوز للحكمة أن تكلف بها الموظفين الحسابيين على تلك التكاليف بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

وروز الخبز بالاشتراك مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية كالمقررين من هذه الخبز الأخير .

ويحقق رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الاستئناف بنفسه الشكوى التي تقدمت إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذارا للخير وإما أن يأمر بإحالة الخير إلى لجنة الخبراء منقذة بصفة مجلس تأديب

المادة العشرون

إذا أحيل الخير إلى لجنة الخبراء منقذة بصفة مجلس تأديب وجب إعلانه بقرار الإتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة المحددة لانقضاء مجلس التأديب بشرة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ويجب على الخير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمحام . وإن لم يحضر الخير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

المقوبات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - عو الامم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

الخير الذي صدر قرار من مجلس التأديب محكمة ابتدائية بحو اسمه من الجدول أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة الخبراء منقذة بصفة مجلس تأديب محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية وذلك بتقرير يحرره في قلم كاتب المحكمة الابتدائية في مدى العشرة الأيام التالية لإرسال إعلان قرار مجلس التأديب إليه بخطاب موصى عليه وينظر هذا الاستئناف على وجه السرعة . وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف منقذة بصفة مجلس تأديب . تكون نهائية .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تخير الذي استأنف القرار الصادر بحو اسمه أن يباشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحو اسم الخير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز تخير الذي صدر قرار مجلس التأديب بحو اسمه أو بإيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الهيئات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيدين أسمائهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التي يكتفون بها في القضايا المعقدة من الرسوم القضائية ، غير أن لم الرجوع بأنهم على انلحم إذا حكم عليه بالمصاريف أو دل الشخص المعنى إذا زالت حالة إحصاره .

ومع ذلك يعطى لم من عزالة المحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مقيده اسمه في الجدول ملف خاص برماية المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يجب على القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة بالحكمة الابتدائية أو بحكمة الاستئناف أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تأديبه مأموريته تودع بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير تحت نظر لجنة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقا للعادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المقيدين أسمائهم في الجدول من الأحكام في مواد الجمع وإلحاقات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف الخير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى المقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيده اسمه في الجدول إذا إني من غير سهم مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيما في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة ما إذا عين الخير من هيئة قضائية أو نظامية غير الخاكم الأصلية للباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها . وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام . .

ملصقة إيضاحية

عن مشروع قانون الخيرة أمام المحاكم الأهلية

قد تبن من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعديلات هامة على النصوص القانونية السارية على الخيرة أمام المحاكم الأهلية .

ولما كان مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجديدة وأدخل عليه تعديلات هامة .

في جدول الخيرة وتلخيص

فما يختص بقبول الخيرة استثنى المشروع قاعدة القيد المفرد سواء في محكمة ابتدائية أم في محكمة استئناف . إنما أجاز تخيير أن يقرر أمام محكمة استئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها ومنع في أي حال من الأحوال الالتحاق بأكثر من قسم في الجدول الواحد وكان القانون الحال يميز ذلك .

وهذه الطريقة ستؤدي إلى زيادة تخصص الخيرة والمأمول أن ينتج من ذلك تحسين أعمال الخيرة وسرعة الفصل في القضايا .

وستقوم لجنة الخيرة في كل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية بتقرير جدول الخيرة المقبول أمام المحكمة وتحديد الجمعية العمومية سنوياً مدناً للخيرة في كل قسم حسبما تقتضيه الحاجة على ألا يزيد مجموع الخيرة على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسيوط .

ولضمان انتفاع الخيرة من بين أهل الفن حتم المشروع أن يكون الخيرة حائزاً على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية في المسادة التي يتولى أعمال الخيرة فيها أو على دبلومات أجنبية تعتبرها لجنة الخيرة معادلة لها مثل على أن الطالب حائزاً للإجازات الفنية اللازمة للقيام الذي يطلب فيه اسمه فيه . وبما أن تحقيق الخطوط يستدعي معلومات خاصة كالتمثيل الشمسي ومبادئ الكيمياء والعلوم المتصلة بحيث الخطوط ولا توجد شهادات خاصة بأعمال الخيرة في الخطوط فقد رأى أن يؤدي طالب القيد في هذا القسم امتحاناً أمام اللجنة لتصفق من كفاءته وتعيين مواد الامتحان وشروطه بقرار من وزير الخلفاء .

وقد قضى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ بأن يكون إلى جانب جدول الخيرة جدول آخر للخيرين . وقد دلت التجربة على أن لا فائدة من هذا الجدول الأخير ولذلك ألغى في المشروع .

ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع في النشر من المال الخالية ولما نص في المشروع على أنه كلما خلا عمل يعلن عنه في الجريدة الرسمية ويحدد بمبدأ لتقديم الطلبات .

المادة الخامسة والعشرون

لاستطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخيرة على موظفي الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخيرة تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخيرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعة لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المسامرية التي كفوا بها يلغها القاضي الذي أنبتها لوزير الخلفاء .

الباب الرابع

أحكام وقية

المادة السادسة والعشرون

الخيرة المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمررون في عملهم ولو كان عددهم زائد من العدد المقرر لكل محكمة . ولا يبين أحد في الحال التي تخلوا دام عدد الخيرة المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخيرة المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

ينفي القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخصاص بالخيرة أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الخلفاء تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصر ١٥ رجب ١٣٥١ (١٤ فبراير ١٩٣٢)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

وزير الخلفاء

على ما هو

وينص القانون المعمول به الآن على أنه يجوز للقاضي في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أن يمنع تغيير أعباء تزد على الحد الأقصى المبين في القانون . أما المشروع الحالي فيعطى للقاضي سلطة أوسع في تقدير الأعباء إذ له أن يمنع تغيير أعباء أخرى علاوة على الأعباء المبينة في المادة ١٢ إذا رأى مبرراً لذلك بالنسبة لأهمية النزاع وما يستلزمه العمل الذي قام به الخبير من علم غزير وتجارب عظيمة وأعمال فنية دقيقة . وهذه الأعباء متروكة أمر تقديرها للقاضي .

في تأديب الخبراء

يوجب المشروع على القاضي أو رئيس الدائرة أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خبر استدبه وكيفية تأديبه مأمورته من حيث الكفاءة والقناعة وتودع هذه التقارير بملفات الخبراء الخاصة وتفحص بمعرفة لجنة الخبراء وتكون أساساً لعملها من حيث الفصل في أهلية الخبراء وتصرفاته عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من المشروع .

ويمنح القانون الحالي اختصاصات الهيئات الابتدائية إلى لجنة الخبراء المشكلة في كل محكمة استئنافية وبمكة ابتدائية . وقد استقبل المشروع الجديد هذا النظام ولكن فيما يخص استئناف قرارات اللجنة المشكلة أمام المحكمة الابتدائية رأى ألا يخل هذا الاستئناف إلا إذا كان القرار يقضي بحجوب الاسم من الجدول . وقد رأى النص على أن القرارات التي تصدر من لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف تكون غير قابلة للطعن والنص على أن الخبراء الذين تسمى أسمائهم بقرار من اللجنة بالمحاكم الابتدائية يكون لهم الحق في استئناف هذا القرار لما لحده العقوبة من الخطوة إذ أن عمو الاسم بقرار من هيئة تأديبية يحول دون إعادة تقديم في جدول أية هيئة قضائية أو نظامية .

والجزماءات التأديبية المنصوص عليها في القانون الحالي هي عمو الاسم من الجدول والإيقاف لمدة لا تزيد على ستة أشهر وله يكون الإيقاف ستة أشهر في بعض الأحيان بجاء أقل ما يلزم كما قد يكون عمو الاسم جزاء أشد ما يلزم . فذلك نص في المشروع على حقوق أخرى بجانب عقوبة عمو الاسم وهي الإيقاف لمدة لا تتجاوز السنة والترحيل .

وقد أدخل تعديل آخر وهو يقضي بعمل تحقيق بمعرفة رئيس المحكمة قبل المحاكمة التأديبية وعلى ذلك يجهز رئيس المحكمة إما إصدار الأمر بمحفظ الشكوى وإما إقراراً بالبراءة وإما إخطار الخبير بالتأديب في الأحوال الواضحة المطلوبة . وفي الحالة الأخيرة يجب إعلان الخبير بقرار الإتهام بخطاب موصى عليه يتم الوصول قبل الجلسة بمشورة أيام في الأقل ويصحب على الخبر أن يحضر بنفسه أمام مجلس التأديب ويجوز له أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه وإذا لم يحضر يحكم المجلس في أمره بدون سماعة .

ويقضى المشروع إعادة النظر في جدول الخبراء في كل ستغرة على الأقل وقد رأى من المفيد إمكان تكرار إعادة النظر فيه في أثناء السنة الواحدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . فقد يوجد من بين الخبراء مثلاً من يوقعهم المرض أو يصبحون غير أهل للاستمرار في عملهم . ففي هذا لحالة يقضى حسن سير العدالة باستبدالهم في أقرب وقت ممكن .

ورأى من باب تقرير العدالة أن يوضع تغيير في هذا القانون حتى لم يكن موجوداً من قبل وهو حق النظم من قرار اللجنة ينظر أمامهما بالاشتراك قاضين أو مستشارين حسب الأحوال فبينهما سنوياً الجمعية العمومية .

وفضلاً عن ذلك فإن عمو الاسم في هذه الحالة لا يمنع الخبراء من طلب إعادة قيد اسمه عند خلو عل في الجدول . ولجنة الحق في أن تنظر في هذا الطلب ولها أن تقيده بيد اسم الخبير إذا تحققت من زوال السبب الذي بني عليه عمو الاسم .

وقد رأى أن نحول المحاكم حق استئداب موظفي مجالس المديريات والمجالس البلدية أموره موظفي الحكومة للقيام بأعمال الخبراء التي تتطلب معلومات خاصة بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك . وأجيز لوزير الخفانية بالاشتراك مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية للتخصصين في مواد معينة بمقتضى وظائفهم بدون مراعاة الشرط السابق .

ولما كان في نسبة الحكومة إنشاء مصلحة خاصة تابعة لوزارة الخفانية لأعمال الخبراء في الخطوط فقد نص في المادة ١١ من المشروع على جواز استبعاد قسم الخبراء في الخطوط من الجدول لكي يجهد به إلى موظفين يمينون خصيصاً لهذا الغرض بقرار وزاري . تنفيذ الخبراء في الخطوط في الجدول الحالية يجب إذن احتباره مؤقتاً .

في أتعاب الخبراء

أتعاب الخبراء (Honoraires) تشمل أجر الوقت (Vacations) وقرعير العمل (Prix du travail) .

ونظراً لاختلاف القضاء من حيث قيمتها وتقاروت أعمال الخبراء من حيث الجهود التي تبذل والمعارف العامة التي تقتضيها وحي أن تبلغ غنة الأتعاب وأن يكون للقاضي بدو أوسع في التقدير ولقائص في المشروع على أن تكون الأتعاب بين مائة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم العمل في عمل النزاع وعن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير ومناقشة قرش عن يوم العمل في المكتب .

وقد رأى أيضاً من المفيد النص على احتياؤ يوم العمل في المكتب بست ساعات . وفضلاً عن ذلك قدرت في المشروع أتعاب خضعة تغيير بمقابل حضوره إلى نظم الكتاب للاطلاع على المأمورية والإذاع التصريوق حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم للاطلاع على الاطلاع عليها في نظم الكتاب .

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس

جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

قل طلب من وزارة المحفانية وهذا نصه :

«حضرة صاحب المالح رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لمالحك مع هذا صورة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بمرض مشروع قانون انشاء أمام الحاكم الأهلية على البرلمان والمذكرة الإيضاحية الخاصة به رجاه التفضل بمرضه على المجلس طبقا للسنة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢

وزير المحفانية
على ماهر

الرئيس — هل توافقون على إحالته على لجنة المحفانية ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

قرار لجنة المحفانية عن مشروع القانون

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة المحفانية بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فخطرت به جلسات المتعددة في ١٨ و ١٩ يناير، وأول فبراير سنة ١٩٣٣ وقد حضر بالجلستين الثانية والأخيرة منها حضرة مدير إدارة الحاكم الأهلية كما حضر حضرة السكرتير القنى لحضرة صاحب المالح وزير المحفانية بالجلسة الثانية .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع عاجل مسألة انشاء بما يحقق المصلحة العامة، ويجمع أسباب الشكوى من النظم الحالية، فصل على ضمان توافر المعيشة الطيبة للغير حتى لا يتطلع إلى عرض يفره أو يؤثر عليه . كما ضمن الرقابة الفعالة على أعماله .

وقد نص للمشروع على أن يقتصر كل خير في عمل خاص ضمن إلا يقتصر أحد انشاء في أكثر من قسم في الجدول الواحد ليكون ذلك أدعى إلى إيقان العمل ، كما أنه حصر عدد انشاء بقرار ألا يتجاوز مئتين في كل حكمة ابتدائية الثلاثين ، وفي حكمة مصر الاستثنائية العشرين ، وفي حكمة أسبوط الاستثنائية الخمسة عشر . وهذا يؤدي إلى زيادة كمهم من المهنة وإلى رفع مستواهم الأدبي ، فيتحقق بذلك غرض العدالة .

ويلاحظ بإحدى المقررات التأديبية كل خير قيد سنة في الجدول إذا أبى من غير سبب معقول التماس بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيما في عمله . وتطبق هذه الأحكام أيضا في حالة ما إذا عين الغير من هيئة قضائية أو نظامية غير الحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال المحسنة .

ولا يجوز تخيير الذى استأنف القرار الصادر بحسب اسمه أن يباشر عملا من أعمال الخيرة حتى يفصل في الاستئناف .

وكل قرار يصدر بحسب اسم الغير أو إرفاقه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز تخيير الذى صدر قرار مجلس التأديب بحسب اسمه أو إرفاقه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الهيئات القضائية أو النظامية مدة إرفاقه .

أما موظفو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخيرة تطبيقا لهذا المشروع فلا تسرى عليهم أحكامه الخاصة بتأديب انشاء وبظل هؤلاء الموظفين ضاممين في المسائل المتعلقة بأعمال الخيرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التأمين لما معنى أن المخالفات التي تقع من هؤلاء الموظفين تكراه يكون مجلس تأديب مصلحةهم مختصا بموضوعها كأنها مخالفات واقعة منهم في أعمال وظائفهم . هذا مع عدم الإخلال بما يقترب على ذلك من المسئولية الجنائية إن كان لها محل .

في الأحكام الوقتية

وقد نظم المشروع حالة انشاء المقبولين الآن أمام الحاكم . فهؤلاء انشاء يستمررون في عملهم ولو كان مدتهم زائما من السدد المقرر لكل حكمة ولا يمين أحد في الحال التي تخولوا إلى بعد أن يتقن مدتهم من العدد المقرر . فيزانه يجب على الغير المقرر في أكثر من قسم واحد أن يختار القسم الذى يريد أن يستمر فيه — ويكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذى يستمر على العمل فيه .

بناء عليه يشرف وزير المحفانية بمرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم برفعه لأصحاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بمرضه على البرلمان .

وزير المحفانية
على ماهر

القاهرة في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

فأنت اللجنة أن التبيود الكثيرة التي اشتمل عليها هذا المشروع والمشروعات المرتبطة به تكفل تحقيق الغرض الذي رعى إليه حضرة المفوض ، ولأن جميع قوانين المالم الخاصة بالنيابة لم تأخذ بحركة جعلهم موظفين .

اعترض أحد حضرات الأعضاء على أداء الخبراء بجائز الأعمال التي يكفلون بها القضاء المعافاة من الرسوم القضائية ، واقترح أن تنفع لهم الحكومة أتعابهم من نواتجهم ثم تحصله طبقاً للقانون ، إذ لا مبرر لتكليفهم بأن يؤديوا العمل بجائز لأن في هذا إضراراً بهم يؤدي إلى الإضرار بحسن سير العدالة . ولكن اللجنة رأت أن هذا المبدأ جرى عليه العمل من عهد بعيد ، وأن الخبراء يجب أن يساهموا في مساهمة الفقراء .

وأخيراً لاحظ أحد حضرات الأعضاء عدم وجود هيئة استئنافية للقرارات التي تصدر من مجلس التأديب بمحكمة الاستئناف بمجاسم انخير ، بخلاف القرارات التي تصدر من مجلس التأديب بمحكمة الابتدائية ، فأرأت اللجنة أن تقرر هيئة مجلس التأديب بمحكمة الاستئناف فيه الضمان الكافي .

لهذه الأسباب وافقت اللجنة على مشروع القانون كما هو ^(١) ، وهي ترجو المجلس الموافقة عليه .

مكرير اللجنة
رئيس اللجنة
محمد حسن
محمد ملام

مجلس النواب

المنقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ٨ مارس ١٩٢٢

الرئيس - نقفل إلى تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه - لم يوزع هذا التقرير إلا في جلسة الجلسة اليوم .

الرئيس - وزع التقرير على حضرات النواب المحترمين يوم الاثنين الماضي .

(المقرر حضرتته المحترم أمين مامر)

تلى تقرير اللجنة ومشروع القانون :

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - جاء في تقرير اللجنة أن الإحصاء الذي أجرته الحكومة يدل على أن تحديد البدل بما هو وارد في المشروع يتفق مع مقتضيات الحاجة ، وأريد أن أطمئن : هل بحثت اللجنة الإحصاء وقارنت

وقد عني المشروع بمضماره الخطوط ، فقص على أن يؤديوا أثماناً خاصاً للتحقق من كفايتهم ، كما قرر أن يقدم في الجدول في هذا القسم موقت وأنه يجوز أن يحدد بأمر انخير في الخطوط - نظراً لعدتها - إلى موظفين معينين خصيصاً لهذا الغرض بقرار وزاري .

وأوجب المشروع النشر في الجريدة الرسمية عما يتخلو من محال الخبراء مما يؤدي إلى إحاطة الجمهور بها ليتقدم إليها من تتوافر فيه الشروط القانونية ، كما أجاز القانون إعادة النظر في الجدول أثناء السنة حتى يتسنى إيجاد من يرضى حسن سير العدالة باستمادته من الجدول .

وقد كفل هذا المشروع رقابة دقيقة على أعمال الخبراء ، إذ حتم على القاضي أو رئيس الدائرة أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير تدبه بين فيه كيفية تأدية ما مورده من حيث الكفاية والتزلة ، وهذه التقارير تردع الملف الخاص به ليرجع إليها عند إعادة النظر في الجدول .

•••

ولما لي ملخص الآراء التي أبدت في اللجنة أثناء نظر هذا المشروع :

رأى أحد حضرات الأعضاء أن يكون عدد الخبراء أقل مما هو محدد بالمشروع ، ومطلب آخرز بإعادة البدل ؛ ولكن أغلبية اللجنة رأت بقاء النص على حاله ، إذ دل الإحصاء الذي أجرته الحكومة على أن تحديد البدل بما هو وارد في المشروع يتفق مع مقتضيات الحاجة ويحقق مصلحة العدالة ومصلحة الخبراء والمتقاضين .

ومطلب أحد حضرات الأعضاء ألا يكون لها ك الاستئناف جدول خبراء اكتفاء بالخبراء المقيدين بمجدول المساكم الابتدائية ؛ فلما نظرت المحكمة الاستئنافية قضية ، واحتاجت إلى تعيين خبير فيها تدبته من الخبراء المقيدين في جدول المحكمة الابتدائية التابعة لها ، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأي إذ أن المحكمة لا الحق في أن تتدب انخير الذي تراه صالحاً وإن لم يكن مقيداً بمجدول الخبراء المقيدين أمامها .

ومطلب أحد حضرات الأعضاء أن يقتصر القيد في الجدول على المصريين دون سواهم تطبيقاً لبدأ العام ، حتى لا يشغل الأجانب الأماكن التي يجب أن يختص بها المصريون ، وعند الحاجة القصوى يكون للمحكمة حق تدب غير أجنبي من جدول الخبراء أمام المحاكم المختلطة أو سواهم ، ولكن اللجنة رأت أن وجود الخبراء الأجانب في جدول الخبراء ضروري لأن الحاجة تدعو باستقرار إلى تعيين فنيين منهم ، من ذوي الخبرة الخاصة .

ومطلب أحد حضرات الأعضاء أن يكون الخبراء موظفين لأن في هذا ضماناً لمرعة إنجاز العمل وحسن سير العدالة ، ولأن الشروط التي ترضى في تعيين الموظف ، واللوائح التي يرضى لها ، وعرضه على مركزه ومستقبله ، يجعله أحسن على أن يكون عمله بعيداً عن النقص مما لو كان غير موظف .

المقرر :

”نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبزاء

المادة الأولى

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبزاء المتبولين أمامها .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية

يضع هذا الجدول لجنة الخبزاء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تيمنه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من يتوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تيمنه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يتوب عنه .

حضره النائب المحترم مدني حسن حزين — أرى أن يضم حضراتاً رئيس نقابة المحامين ورئيس نقابة الخبزاء إلى لجنة الخبزاء أمام محكمة الاستئناف ، وأن يضم إلى لجنة الخبزاء أمام المحاكم الابتدائية حضرة ققيب المحامين في كل محكمة ابتدائية ، والخبير الذي تنديه نقابة الخبزاء . وذلك لأثر وجودهم في اللجنة يحقق العدالة عند النظر في تعيين الخبزاء وأقاربهم .

الرئيس — قدم اقتراساً بالكتابة يؤيده عشرة من حضرات الأعضاء .

حضره النائب المحترم مدني حسن حزين — إنني عرضت اقتراحى شفويًا ، وقد يؤيدني فيه حضرات الزملاء .

الرئيس — هل توافقون على المادة الثانية كما طليت ؟

(موافقة عامة) .

بين النسب المخففة للخبزاء في سنوات متعددة فأدى بها البحث إلى الموافقة على الممدد المحدد في مشروع القانون ؟

المقرر — لقد استوضحت اللجنة حضرة مندوب وزارة الخفانية السبب الذي دعا إلى

حضره صاحب المالى وزير الخفانية — ليس الإحصاء خاصاً بمحدد القضاء كما يبدو لأول وهلة ، وإنما استطلعت وزارة الخفانية رأى حضرات رؤساء المحاكم فيما إذا كان حدد الخبزاء الوارد في مشروع القانون كافياً فكان ردهم بالإيجاب بإجماع الآراء .

حضره النائب المحترم إبراهيم خزال بك — هناك مسألة أخرى خاصة بالخبزاء الأجانب . تقول اللجنة إنها رأيت أن يقدم في جدول الخبزاء أمام المحاكم الإهلية ضرورى ، لأن الحاجة تنمو باستمرار إلى تعيين اثنين منهم من ذوي الخبرة الخاصة . وإلى أناسط : ما هذه الخبرة الخاصة التي توجد في الأجانب دون الوطنيين ؟

حضره النائب المحترم محمد حسن — إن هذا الكلام محله عند مناقشة المواد .

حضره النائب المحترم إبراهيم خزال بك — لقد أذنت لي معالى الرئيس بالكلام . وأود أن أبدي ملاحظاتي على المشروع .

حضره النائب المحترم محمد حسن — لا اعتراض لي على ما يقوله حضرة النائب المحترم بالذات ، فإني أظن أنه رأى فيما يتفق بالخبزاء الأجانب وقد اعترضت في اللجنة على تقديم في جدول الخبزاء أمام المحاكم الأهلية . ولكنى أكلم من جهة الهند .

إن بحثنا الآن ينصب على القواعد العامة للمشروع ، فيجب أن يكون الكلام قاصراً على ما يؤدى إلى قبول المشروع أو رفضه ، فلذا وافق المجلس على المبادئ العامة وقرر الانتقال إلى مناقشة المواد . كان لكل من حضرات النواب أن يبدي رأيه فيما حسبأ يراه .

الرئيس — إن الاعتراض الذى أدلى به حضرة النائب المحترم إبراهيم خزال بك سيحى محله عند الكلام على المادة الرابعة من المشروع .

حضره النائب المحترم إبراهيم خزال بك — إننى أحفظ بحق في الكلام على هذه المسألة .

الرئيس — هل توافقون على المبادئ العامة للمشروع وعلى الانتقال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :"المادة الثالثة"

يشتمل جدول انخراط على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إيداع أجريها فيها. وتحدد الجمعية العمومية بمكة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد انخراط في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع انخراط على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :"المادة الرابعة"

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول انخراط :
أولا — أن يكون مصرياً .

ويجوز مع ذلك بصيغة استثنائية قيد الأجانب في جدول انخراط بشرط أن يكونوا ملبيين باللغة العربية ، وأن يتعهدوا كتابة بمضوعهم لجميع الأحكام المقررة ، وألا يمتنعوا بشأن انخراط أمام المحاكم الأهلية . فلذا لم يمتنعوا بذلك لأى حكم من تلك الأحكام وألا يقرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بحجة أنهم أجانب شملت أعمالهم نهائياً من الجدول بمعرفة لجنة انخراط .
ثانياً — ألا يكون محكوماً عليه بقبو جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً — أن تثبت لياقته للعمل طلياً ، وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً — أن يكون حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تمتيرها اللجنة مصادقة لها تدل على أن الطالب حائز للدرجات الفنية اللازمة للقيام بالعمل الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يقدّم إلى مكتب انخراط في قسم انخراط في انطوط امتحاناً أمام اللجنة لتستحق من كفاؤه .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خاصاً — أن يمتدّد له علا غناراً في المدينة التي بها مقر المحكمة .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — اشترطت المادة أن يكون انخراط حاصلًا على دبلومات دراسية ، ولكن هناك من انخراط الحاليين من اكتسب دراية كافية .

المقرر — سيظل انخراط الحاليين مقيدين في الجدول .

حضره النائب المحترم عبد الطيف حامي غنام بك — إلى من أقرت اللجنة التي طلبت أن يقتصر القيد في الجدول على المصريين دون سواهم ، وأن يكون المحكمة عند الحاجة القصوى حتى تدب خير اجتناب من جدول انخراط .

أمام المحاكم المختلطة أو سواهم ، وإلى أصرح الآن بوجوب عدم قيد الأجانب بتاتا في جدول انخراط أمام المحاكم الأهلية . والأمر لا يحتاج إلى شرح أو بيان .

الرئيس — قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز تطفى بك يؤيد عشرة من حضرات الأعضاء نصه :

" أقترح عدم قبول الأجانب في جدول انخراط وعلى ذلك تحذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) " .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — أطلب من حضرة المقرر أن يبدى لنا الأسباب التي دعت إلى الموافقة على نص المادة .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — هل يفضل معالي وزير الحفانية بيان عدد انخراط الأجانب المقيدين في جدول المحاكم الأهلية وعدد انخراط الوطنيين المقيدين في جدول المحاكم المختلطة ؟

حضره صاحب المعالي وزير الحفانية — إن المقارنة لا محل لها لأن هذه المحاكم تختلف عن تلك . والواقع أن عدد انخراط الأجانب المقيدين أمام المحاكم الأهلية قليل جدا ، إن لم يكن معدوما ، إنما النص الوارد في مشروع المادة مأخوذ من النص القديم . فلذا كثر ترون عدم الموافقة على قيد الأجانب في جدول انخراط أمام المحاكم الأهلية فلما الحق في ذلك .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — يعني أن الحكومة لا تتابع في هذا .

حضره صاحب المعالي وزير الحفانية — طبعاً لا تتابع .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إذن لقد اتينا .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد العزيز تطفى بك — يا حضرات السواب المحترمين : إن موضوع الاقتراح الذي تشرفت بتقدمه مؤبداً من بعض حضرات زملائي لا يحتاج إلى شرح أو إضافة ، فكلنا يعلم حق العلم ، كما يعلم الأجانب ، أن من بين المصريين من ضروريا بهم وأخرى مختلف العلوم والفنون ، وتتفاوت ثقافة ما يتفق بها الأجانب قبل المصريين . وليس هناك ما يدور المحاكم الأهلية — عند التفصيل في النطاق التي تهم أمامها — إلى تدب خبراء أجانب ، إذ أنهم في الغالب يجهلون لغة البلاد وتدابير أهلها وجميع المشاكل التي تقوم بين المصريين ، ورغم أن القانون نص على أن يكونوا ملبيين باللغة العربية ، فلا شك في أن معلوماتهم ومعرفة لغتهم الفقه لا تتادل معرفة المصريين وأدقائهم لها .

إن كرامتنا تقضى علينا أن نقبل الاستقرار تحت نير الأجانب بحجة الحاجة إلى مساعدتهم الفنية .

وأرى أنه طالما يمكن للمصريين القيام بمسئول الأعمال فيجب أن ينهضوا بأعباء وحدهم ، ولهذا أطلب من حضراتكم في إلحاح أن توافقوا على هذا الاقتراح الذي يقضى بعدم قيد الأجانب في جدول انخراط أمام المحاكم الأهلية .

الحاكم الأهلية (تصديق) ويسرى أن حضرة صاحب المال وزير الحفانية لا يعارض ، باسم الحكومة ، في هذا الاقتراح .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — أعارض الاقتراح الذي قدّمه حضرة النائب المحترم المذكور عبد العزيز نظمي بك ، لأن المادة الزايدة من مشروع القانون تخترق حاجة القضاء في أحوال نادرة — إلى كفاية خاصة أو دراية فنية في بعض الأمور ، ولأن مشروع القضاة لم ينص على وجه الإلزام على حاجة الحاكم إلى اثنين مختصين من الأجانب ، فلا محل... (مخبة) .

حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد بك — أرجو حضرة النائب المحترم أن يضرب لنا مثلا .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — أقول إن القانون يقتضيه أنه قد تعرض للقاضي مسألة تحتاج إلى خبرة رجل أجنبي يكون خاضعا لجميع الأحكام المقررة على الخبراء الوطنيين (مخبة) هناك أحوال كثيرة ...

حضرة صاحب المال وزير الحفانية — إذا سمع في المجلس الموقر الكلام فكيف الكثيرين مؤونة الاستعمال في الشرع .

إن المادة التي تجرى المناقشة فيها الآن خاصة بالخبراء الذين يقبلون في جدول الخبراء ، وهذا لا يمنع هيئة المحكمة من تدب أي خبر غير مقيد في الجدول إذا رأت ضرورة لذلك . فإذا ما توافقوا حضراتكم على هذه الفقرة الخاصة بموازاة قيد الأجانب في جدول الخبراء ، فلا ضرورة للنص على ذلك في القانون ، ولا يكون هناك جناح على القاضي أن يتدب خبرا أجنبيا لا يكون مقيدا في جدول الخبراء ، إذا رأى أية فائدة لذلك ، إذ أن للقاضي هذا الحق وإذا لم توافقوا على هذه الفقرة حذف ، وإذا رأى القاضي ضرورة احتيا ل تدب ...

حضرة النائب المحترم شعبان الكتائب — هل سمعت الحكومة موافقتها على عدم قيد الأجانب ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — لا احتال أبدا .

حضرة النائب المحترم محمود السيد — يحصل هذا أحيانا .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحليم سعيد — لا ضرورة مطلقا للاحتال .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — لي كلمة بسيطة . أرجو أن تسمعوا صدوركم لصياها .

لا أدري لماذا ذكرت كلمة أجانب ... (مخبة ومقاطعة) .

اتصموا لي أن أنكم بكل صراحة وأرجو أن تستمعوا لكلامي (مخبة) .

الرئيس — أرجو أن تتحركوا حضرة النائب المحترم الحرة ليتكلم كما يشاء .
حضرة النائب المحترم السيد حبيب — لي وطني ملك وحق ما يحكم ، ولكن لكل وجهة نظر ساجنة ، فهل يريد أحييتكم أن يجهض على الخضوع .

زأه ؟ إلى لا أقصود مطلقا أن هذا المجلس الموقر يريد أن يرفع عنه ، هذا أو في الخارج ، أنه يتجه وجهة خاصة عند ما يأتي ذكر للأجانب . (مخبة ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكتائب — هل هذه وطنيتك ؟ وهل أنت تنافح عن الأجانب ؟

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — إنني لا أرى معنى لمقاطعتي . إنني أقدر — وأنا غائب تملأني الوطنية ويملأني الحساس الوطني — أنه ليس من الوطنية مطلقا أن تثار الضجة حول كلمة "الأجانب" كما ذكرت ... (استنكار ومخبة ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — حضرات النواب المحترمين : لقد أبدى حضرة صاحب المال وزير الحفانية رأيه صريحا بأن لا داعي مطلقا لمقاطعتي على حاله ، أي أنه يرى ألا يدرج أحد من الأجانب في جدول الخبراء ، وهذا ماوافق معاليه عليه تمام الموافقة ولا ينبغي عنه تحويلا ، وليس يحضر النواب المحترمين في تمسكا بحقنا اعتداء على أي مخلوق كائننا من كان (تصديق) كلما تشعر شعورا قوميا صحيحا بواجب المحافظة على كياننا ولا يمكن لمخترش أن يعترض علينا إذا ما قررنا حقا من حقوقنا .

حضرة النائب المحترم محمود السيد — أرجو أن يتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — إنني ما أردت بهذه الكلمة تحويلا من الموضوع ، إنما أردت أن أدفع الشبهة التي قامت حول استئماننا حقا مقدما لنا .

فيل إن هناك من الخبراء من يحتاج إليه في أمر من الأمور ، ولقد لا يكون بين الخبراء المصريين من يستطيع القيام به ، وإن أراد على ذلك بأننا لمادة العاشرة من مشروع هذا القانون فيها الضمان الكافي ، وأنها وفقت هذا الموضوع حقه ، فقد أجازت للحاكم أن يختار من بين الموظفين خبرا قد يكون أجنبيا إحصائيا إذا لم يوجد من بين المقيدين في جدول الخبراء المصريين من يستطيع أداء هذا العمل . والخبراء إما أن يكونوا زراعيين أو حسابيين أو مهندسين أو كيميائيين ، وبالبلد وفي الحد — فيها العدد الوافر من خريجي مدارس الهندسة والتجارة العليا والخفروق والزراعة ، من تتوافر فيهم شروط الكفاءة وشروط الخبرة ، وفي استطلاعهم أن يقدروا مهمتهم أمام الحاكم على أحسن حال ، وأؤكد لحضراتكم أنه ينبغي بل يكاد يكون في حكم المستحيل أن نحتاج إلى خبراء من الأجانب ، وأما من موظفو مصالح الحكومة وجدول الخبراء ، ولا حاجة بنا أن نقيّد أنفسنا بأن نقرر نصا يبيح قيد الأجانب في جدول الخبراء ، وأن نبيح للقاضي أن يختار أجنبيا من بين الموظفين ، إذ أن الطريق أمام القاضي سهل ، وفي استطاعته أن يختار خبرا إذا ما خلا جدول الخبراء ممن يستطيع القيام بعمل ما . (تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — بعد البيان الذي سمعناه من حضرة صاحب المال وزير الحفانية وما أدلى به حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل . أرى أن الموضوع قد استوفى بحثا ، ولا يصح أن يكون على

أرى حضرة النائب المحترم عبد الحميد سعيد يتأدّر قاعة الجلسة وكان يودى أن يتخلو لسمع كلامي .

إني أعتقد - حتى يبد البيان الذي ألقاه حضرة النائب المحترم عبد الحميد - إلى - أن هذه الفقرة واجبة البقاء بالصيغة التي تضمنتها اقتراح .

هناك باحضرأت النواب المحترمين مصلحة قوية كبرى تمزجها العزة القومية التي يجب علينا أن نحفظ بها سالمة كاملة ، وهي أن نحقق للمصريين كل مرافق الحياة في البلاد بقدر ما يمكن أن تصل إليه طاقتنا ، ولضمان ذلك يجب أن ينص على أن الخيرة الذين يقيدون بالجدول يكونون من المصريين بنفريد ولا شرط ، وكل ما يؤخذ طيف في هذا السيل - ونحن نتكلم في مصلحة بلادنا - أن في هذا فرما من أنواع الاحتكار ، أي أننا نجعل هذا العمل احتكاراً لأشخاص معينين ضمن هذا القانون ، وإني من جهتي أرى السبب كل السبب أن نسمح بإدخال الأجانب في احتكار يتعلق بمرافق البلاد ما دام بين إبتائنا من يؤدي العمل على أحسن وجه .

أما التعديل الذي اقترحت - ونحن نتكلم هنا كعامة - فأما صريحاً ، فإذا فرضنا وقام خلاف أمام القاضي الأعلى على إضفاء لأجنبي على مدغزول ، لوطني ، لهذا قيل القاضي إننا احتاج الأمر إلى تعيين خير وكنا جدول الخيرة لاشتمل إلا المصريين ؟ أظن الجواب عن ذلك أن يصين على أقدام المهمة بخير أجنبي (مقاطعة وجبة) .

الرئيس - لا تكون مناقشة القوانين بالضحيج والمقاطعة ، إنما بالباحة لأقوال المحكمين ، وأرجوكم أن تستمعوا وتذكروا كل متكلم الحرية في إبداء رأيه وألا تقاطعوه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - أردت أن أوضح لحضراتكم المسألة فذكرت لكم على سبيل المثال صورة دعوى أمام المحاكم الأهلية أجعل فيها اثنين من أجنبي لوطني ، أي أن لها توقيماً لأجنبي . وهناك صور أخرى نرفعها من الأعمال التي نأجدها ، فإن كثيراً من السيدات الناشطات يرفعن بالخط الأجنبي على الأوراق ، كما أن كثيراً من التجار يرفعون بالخط الأجنبي أيضاً في معاملاتهم ، فإذا ما وقع خلاف بشأن هذه التوقيعات فلماذا يكون مركز القاضي الأعلى إذا أراد أن يبين خيراً لفحص هذه التوقيعات ؟ (مقاطعة) .

أظن أنه من التناقض البين أن نحمي على القاضي تحريماً تاماً ، وهو المهين على الحق ، أن يسلك السبيل القويم لإرضاء شعبه ، وهو معبري له ! من العاطفة القومية بالحضرأت النواب المحترمين تحاسماً .

أما القول بالاحتفاظ بما جاء في المادة العاشرة فقص ، لأن هذه المادة جلست في باب التحريم لا في باب الإباحة ، وهي تنص على أنه "لا يجوز لوطفي الحكومة أو مجالس المزاولة أو المجالس البلدية ما دونها من الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخيرة . ومع ذلك فأعمال الخيرة التي تتطلب معلومات خاصة يميز بالحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم ومساوهم بذلك" .

جلد بعد ذلك ، فقد وافق معالي الوزير على وجهة نظركما كما شرح حضرة زميلنا المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل الشكوة ، والواقع أن هناك من المصريين الحامين للشهادات العالية من هم ذوو كفاءة ممتازة ، ويجب أن يفتح أمامهم الطريق حتى تستل مواهبهم وتظهر في الأعمال التي تخصصها نحن المصريين .

ولي ملاحظة على أقوال حضرة النائب المحترم السيد حبيب حيث أشار إلى تعرض المجلس للأجانب كما ذكرنا ، وإني من جهتي أقول بكل صراحة إنه قد آن الوقت فعلاً لهذا المجلس الذي يمثل البلاد تشيلاً صحيحاً أن يدافع عن القومية المصرية وعن كل ما يخص المصريين بالذات (تصفيق) .

يجب أن يعلم الأجانب باحضرأت النواب المحترمين أننا نأخذ لاهتسا من الحقوق ما لا يجوز أن تعطيه لهم ، وأنه يجب أن نحفظ بها هو من حقنا لأفئسا ، وليس في هذا تحد ولا اعتداء على أحد .

انظروا باحضرأت النواب المحترمين إلى ما يحدث في الحاكم المتخلطة من تفضيل الأجانب على المصريين في كل أمر ، فإذا ما همما بالإحتفاظ بحقنا فإذا هذا واجب عثم علينا الوطنية المحقة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم على عبد الزازكي بك - إننا وإن كنا نعلمنا تقديماً بآراء إلا أننا لم نصل إلى درجة الكمال ، حتى نستطيع الاستغناء عن الأجانب بنانا (خفية) . . هناك مثلا القانون البحري (خفية ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم شعيان الكاتب - هذا تحجير للمصريين وكفائهم ولا يقبل إلا يقال هذا من مستشار سابق .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - فليقل الاحتلال إذن !

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الموصفاني - إن هذا الكلام يمسنا في الصميم من وطنيتنا ويجب ألا يسجل في محضر الجلسة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - إننا نحتاج كل الاحتجاج ولا نقبل أن يسجل في محضرنا مثل هذه الأقوال التي تقتض المصريين . ولا يصح مطلقاً لنائب أن يذكر مثله في هذه القاعة ، فهذا كلام غير معقول ولا يمكن حال أن نقبله .

هل هذه الميارات يلقها مصري ينتسب إلى الأمة المصرية بل نائب من هذا الأمة ما هذا ؟ ؟ ما هذا ؟ ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - قدمت اقتراحاً مؤبداً من عشرة أعضاء طلبت فيه أن تكون الفقرة الثانية من المادة الرابعة على الوجه الآتي :

"يجوز بصفة استثنائية لنائب خيرة أجنبي في قضايا خاصة يحتاج الأمر فيها إليهم وأن يكون ذلك بطلب أحد الأخصام في القضية على الأقل وفي هذه الصورة يشترط على من يتقدم من هؤلاء الأجانب أن يضمنوا جميع ما يهره المحكمة بشأن المأمورية وشأن تقدير أمانيهم" .

وإني أرى بهذا الاقتراح إلى تعديل الفقرة الثانية من المادة الرابعة التي نصبت في أوفا على أن يكون الخيرة مصرياً .

بين الخطوط الأخرى — وهذا في اعتقادي وهم — فمن الممكن أن يتناول الامتحان الخططين السري والأجنبي ، يضاف إلى هذا أنه يوجد من بين الموظفين الأجانب كثير من يتركون الخط الأجنبي جيدا ويستطيع التأتى أن يتدب من بينهم من يؤدى هذه المهمة .

ومن هذا ترون يا حضرات التواب المحترمين أن حضرة التائب المحترم وهيب دوس بك لم يأت لنا بمثل نستطيع أن نستند عليه من أن المصريين عجزوا أو استحال عليهم أن يؤدوا عملا من أعمال الخبرة المتنوعة ، والواقع أن عبارته ودليله لا محل لها ولا سند بأية حال من الأحوال .

أشار حضرة التائب المحترم على عبد الرزاق بك إلى مسألة القانون البحرى وإلى أطمعته وأرجح عليه وتخييره بأنه يوجد من بين موظفى الركائب الملكية اللواء حمزة باشا وهو كفء وغيره من الأعمال البحرية ، وكذا يوجد في مصلحة الموانئ والمناشر مصريون وأجانب عن درسوا القانون البحرى دراسة وافية وهؤلاء يقومون فعلا تحت إشراف المندوب الملكى لوزارة الأشغال العمومية يبحث مشروع القانون البحرى منذ سنتين ، ومع ذلك فأين هم الممثلون ؟ تقع بين مصرى ومصرى بشأن مسألة القانون البحرى ؟ أظن أن هذه المشاكل لا تقع إلا بين الأجانب فقط أو بين الأجانب والمصريين وتختص للحاكم المختصة بنظرها .

انى أؤكد لحضرات المحترمين أن المصريين سواء أكانوا موظفين أم خبراء ففهم الكفاية التامة (تصديق) .

وهناك فوق ذلك اعتبار أسمى ، وهو ألا تضع في تشريعتنا — وفى هذا البرلمان — أى قيد تعقيد به القومية المصرية بأية حال من الأحوال (تصديق حاد) .

حضرة التائب المحترم محمد حسن — عند ما عرضت هذه المسألة على لجنة الحفائية استعرض نظرى تحديد عدد الخبراء أمام الحاكم الابتدائية والاستئنافى وأن الاستئناف الذى جاء بالنسبة للخبراء الأجانب لا يخرج من هذا البلد ، وكان الاعتراض قائما لأنه متى تحدد عدد الخبراء فبما يتعلق بالمقبولين منهم ووضع لهم جدول خاص ويجب أن يكون شاملا للصيرين دون سواهم ، وأرجو أن تلاحظوا يا حضرات التواب المحترمين أننا عند ما نشرع إنما نشرع للاستئصال للحالة خاصة ، فيجب أن نحاط كل الاحتياطات .

فلما تقول فى كتابتنا الخاصة من باب الاحتياط "ماضى السهو والسيان" وليس معنى هذا أنه يجب أن يعمل بشرط الاحتياط حتما وإنما إذا دعا الأمر إليه أخذ به .

إذا تحدد عدد الخبراء وتبين أن هذا التعديد للصيرين فقط ، أصبح هذا الحق لم لا نزاع فيه ، ولكن من يدرينا للمستقبل ؟ — ونحن نريد الآن أن نأخذ بقدر المستطاع من جميع الدول صاحبات الامتيازات اختصاص الحاكم المختصة ، ونضمه إلى ما كنا الأهلية — فليجسد أن تدعو الحالة إلى الاستئناف بغيره شخص أجنبي فى قضية من القضايا ، فإذا تكون الحال ؟

حضرة التائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — عند ذلك ينظر فى الأمر .

وفهم من هذا النص أنه يجوز لما لم فى المسائل التى تتطلب خبرة خاصة أن تقتدى لها أحد الموظفين ، فإذا ما تمس وجود من يقوم بهذه المهمة من بين الموظفين فإذا عمل الحكمة ؟

حضرة التائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — خلا يوجد من بين مجموع الموظفين من يصلح لأداء هذه المهمة ؟

حضرة التائب المحترم وهيب دوس بك — وهل بلغ بك التشكك فى إحساس القضاة الذين تعرض عليهم القضايا أن يحسبهم لا يعرفون ما تعرفون الآن ؟

إن الاقتراح المقدم منى صاى بكافة الضائفات بحيث يشترط أن يكون اشتداد الأجنبي فى حالات خاصة استثنائية ، وأن يكون بناء على طلب أحد الأشخاص فى البضوى عند ما تكون له وجهة نظر خاصة بشأن من شؤون النزاع ، فيطلب تعيين خبر بالملات ذى معلومات فنية ، ويحدد يجوز للقاضى أن يستدعى ، فإذا لم توافق على رأى فإنك تسدون الطريق أمام قاضيك إما ما أزداد الوصول إلى الحق إرضاء لنفسه ، وأرجو من المجلس أن يقر جواز الاستثناء الوارد بالاقتراح .

حضرة التائب المحترم أحمد الشافعى — أريد أن أعجل برأى من المبدأ الذى أبداه حضرة التائب المحترم السيد حبيب وإلى أبده فيه حضرة التائب المحترم على عبد الرزاق بك ، وأضمن حضرة التائب المحترم عبد العزيز الصوفانى فى رأيه ، وأطلب من المجلس بإحسان أن يكون جدول الخبراء احتكرا للموظفين فقط .

حضرة التائب المحترم على عبد الرزاق بك — إلى منصف فى رأى لحضرة التائب المحترم وهيب دوس بك ، وقد قاطعت المجلس فلم أتم كلامى .

حضرة التائب المحترم عبد الرحمن البيل — حضرات التواب المحترمين : يعلم حضرة التائب المحترم وهيب دوس بك تسليما تاما بوجاهة الأسباب التى دفعتنا إلى تحرير حذف الفقرة الثانية من المسألة الرابعة ، ولكنه يقول إنه قد تدعو الحاجة إلى تعيين خبر فى موضوع ما ، ولا يوجد بين المصريين والأجانب الموظفين بالحكومة المصرية من يصلح للقيام به ، ثم يضرب بيد ذلك مثلا غريبا فى باب ، وهو أن دانتا أجنبيا حول دينه إلى مصرى ، ثم رفع الأمر إلى القاضى الأهل حيث طعن بالتقرير فى التوقيع ، وحضرته إعتنا بقصد بذلك طعنا خيرا الخط ، مع أنه يعلم أنهم يتجهون أمام الحاكم المختصة .

حضرة التائب المحترم وهيب دوس بك — لهم يتدون من أجل لحص الخطوط البرية .

حضرة التائب المحترم عبد الرحمن البيل — لهم يؤدون مهمتهم فى الخطوط البرية بغيره إلهاء وأه أن سوردى بك كان يتدب مع لو كاس بك لمضاواة الخطوط البرية والأجنبية ويفضل من هذا فإنه هناك مادة تحم لحرماننا من الخبراء بالخطوط ، فإذا سمعنا أن لا يفهم من بين المصريين من يصلح للمضاواة

المصري ، وإنما الأمر ضرورة ملحة قد تطرأ . ونحن — كما قلنا في جملة سابقه — في حق البضعة الصناعية التي تستلزم استيراد آلات وعدد مستخدمة من الخارج ، لا يعرف عنها صانعاً كثيراً أو قليلاً ، وقد يمرض التزاع على شيء من تلك الآلات يحتاج إلى معرفة قيمة هذه الآلات والمعد ولعلنا الضرورة إلى أخذ رأى الخبراء الأجانب فيها (ضحية) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — هات لنا مثلاً ، لا تتكلم جزافاً .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إذا كنت أنكركم جزافاً فالإجابة هي التي تقدم هذا الخراف تصديق عنه ، وليس لأنت مثل من الحق أكثر مما لي ، فلا تخاطبني بإحضرة الزميل كثيراً ولا تتكلم أنت جزافاً .

كثير جداً بإحضرات التواب المحترمين أن نحمز الحسامك من الارتفاع في صيل تحقيق العدالة ، بضرة غير أجني عند الضرورات وفي حالات الاستثناء . وحضراتكم تملوون أنشاداً استحسنا يوماً ما إلى خبرة الخبراء في الموانئ فاستقدمنا خبراء أجنيا وضع لها النظم والقواعد . واحسبنا إلى خير في زراعة الأرز والقمص ، فاستقدمنا خبراء أجنيين فيهما ، مع أننا بلد أخص خصائصه الزراعة وما يتعلق بها ، بل احسبنا إلى خبرة الخبراء الأجانب في غير ذلك من مرافق الحياة ، فاستقدمناهم وانتفعنا بنهريتهم ، فلم يكن ذلك طراً ، ولا ينبغي أن يكون طراً ، وإنما الواجب أن نتفع بخبرة من نبغوا في أي فن من الفنون أو علم من العلوم حتى نكسب الزين

(مقاطعة) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكتّاب — في غير هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — أكر لحضراتكم أنه لو كان الأمر مفاضلةً بلخرناكم فيه على مقدار ما تحبوه ، ولكنه ضرورة يجب تهديرها . ونحن نحتاج إلى خبرة الأجانب في شتى مصالح الحكومة وفي أهم الشؤون فنستقدم الكثيرين منهم ، فلماذا نقيس هذا الحكم بهذا التقييد ونحن نضرب المثل في كل يوم على حاجتنا إلى الانتفاع بخبرة هؤلاء الأجانب ؟

إن الخبير شاهد يؤدي شهادة في المسألة المعينة بسبب ما يعرف ويصدق ، فيبر للقاضي طريق الحكم ، ويكشف له من المسألة من كل نواحيها ، وليس للقاضي مثلاً بما يراه في تقريره ، ولكنه يستبره به .

لماذا لا تترك للقاضي الحرية في أن يستبره بشئ الرسائل التي يرى من مصلحة العدالة أو بلباً إليها ؟ إن الذي لا يريد أن يقبل شهادة الخبير الاجنبي عند الضرورة الطارئة . مثله كمثل الذي يحرم كل شاهد حيان أجني أن يؤدي شهادته في حادثة شهدها

(ضحية ومقاطعة) .

لا ينبغي بإحضرات التواب المحترمين أن نحرم وراء هذه العاطفة المباركة التي أضيها من نبرتك ، فاني باطفي أول القائلين بالتفضيل ، ولكن هذه المسألة استندت كما نص القانون ، والقاعدة هي الإلتزام بضحية الوطنيين

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أشرب لحضراتكم مثلاً فقد أصبح من اختصاص الحاكم الأهلية الظفر في جراح الجرح التي يرتكبها الأرمنيون فإذا ما طرح نزاع بالغة الأرمينية ، فعلا يجوز للقاضي أن يندب خبيراً أرمينياً لنقص الموضوع ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — يوجد في المحافظة وفي غيرها من المصالح كثير من الأرمن ومن مختلف الجنسيات .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إنما ضربت مثلاً وليس معنى المثل التعميد ، فلو فرض أنت صديقاً قدم للقضاء بتهمة التزوير وأراد أن ينكر توقيعه (مقاطعة) — يجب على المشرع عند التشريع أن يمتاط كل الاحتياطات لأي أمر حتى ولو كان من المتوقع حدوثه كل مائة سنة .

أتم بإحضرات التواب المحترمين أصحاب الحق في التشريع ، فينبغي أن تأخذوا الحيلة لكل الفوارق ، وأنت تفرضوا أن مثل ما تتكلم فيه قد يقع ولو استثناء (ضحية) .

نحن انحناء على الأصل وهو أن تكون الخبرة للمصريين دون سواهم ، لكن الذي أنكركم فيه أنه قد تعرض — ولو من باب المصادفة — قضية خاصة لا يرى القاضي إلزاماً مندوحة من استدباب خير أجني لها في بعض قط التزاع ، فلماذا لا يمكن القاضي في مثل هذا الظرف التماس من استعمال كل حريته في يراه كاشفاً عن طريق الحق والعدالة ؟

لأنى اعتقد أنه يجب اقتراض مثل هذه الحالة الاستثنائية ووضع حكم لها محافظة على القانون في ذاته ويكون كاملاً شاملاً .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — إن مثل هذه الحالة لا يحتاج إلى نص ، لأن القاضي يملك كل حريته في التصرف بإلزامها ، حيث يستطيع أن يدعو الأجني الذي يريد ليطلع عليه ويسمع شهادته في نقطة الشك .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أصبح الأمر بسيطاً جداً ، ولما أن يحتاج هذا القرض ومثاله إلى نص فلا بد من بيانه ، ولما ألا يحتاج إلى النص فلا داعي للبيان ، ويكون مفهوماً أنه داخل في متناول حكم القانون .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — تأييداً لحضراتي يصف الفقرة الثانية من المادة الرابعة أذكر كل ميل المائل : أني انتدبت فيها معنى حين كنت موظفاً حكومياً في أعمال خبرة كثيرة من بينها أمور بحرية ، وفصلت فيها وقد تمت تقريرات عنها . وقد انتدبت أيضاً ، وأنا عضو في هذا المجلس ، أمام محكمة الاستئناف المختطة للتزيج والفصل بين خبراء أجانب ، وكنت الحكم في موضوع التزاع . فلا ينبغي بإحضرات التواب المحترمين أن قبل الأجانب في أعمال الخبرة أمام محاكمنا ما دام فيها مصرون جديرون بتأدية هذه الأعمال (تصديق) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكتّاب — هذا يراد من كفاءة المصريين ومقدرتهم .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — جيل أن تبهعاية المصريين إلى الثقة التامة بإخبارهم ، وهي ظاهرة قسرية ، ويجب أن تنسج ، ولكن المقام ليس مقام مفاضلة بين مصري وأجني ، لأن الإجماع معتدل من تفضيل

الرئيس - قدم اقتراح بإقفال باب المناقشة وقه أكثر من عشرة أعضاء فهل توافقون عليه ؟

(موافقة)

حضره النائب المحترم إبراهيم الحلالي بك - إني أحتج على معنى من الكلام ولا أزال أؤيد بقاء المسألة على أصلها .

الرئيس - قرر المجلس إقفال باب المناقشة فلا مجال لحضرة النائب المحترم في الكلام . والآن ألو على حضراتكم المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبلدان ونعها .

« لكل عضو أن يقترح إنشاء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس .

فلما كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع .

أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم فتجرى فيها المناقشة في الحال ثم تحال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها وضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداولة فيه فوراً وإذنه في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) » .

فأ رأى حضرة المقرر ؟

المقرر - أوافق على المداولة فوراً .

حضره النائب المحترم محمد حسن - لا داعي لأن نضيع وقت المجلس بالإحالة على اللجنة .

الرئيس - أريد على حضراتكم نص الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك وزملائه وهو :

(أقتح على قبول الأجانب في جدول انبهاره وعلى ذلك تحذف الفقرة الثانية للفقرة (أولاً) .

من يوافق على هذا يقف .

(وقف عدد من الأعضاء لم يتبين معه الأكثرية من الأغلبية) .

الرئيس - من يعارض في هذا الاقتراح يقف .

(وقف عدد من الأعضاء لم يتبين معه الأكثرية من الأغلبية) .

الرئيس - يؤخذ الرأي بطريق المادة بالأم .

(أخذ الرأي بطريق المادة بالأم) .

الرئيس - دلت نتيجة أخذ الرأي على أن العدد غير قانوني .

في جميع الشؤون ، وحالة الاستثناء لا تعرض إلا في ظروف خاصة . فتعبد القاضي بهذا التبد يحد من سلطة المدالة وقد يمتل كشف الحقائق وإعطاء كل ذي حق حقه .

يجب أن تكون علمين ، راقنا المصلحة ما وجدنا إليها سبيلا ، نتشجأ عند المصريين أو عند الأجانب بل عند انصوم .

لقد أنشأ الجامعة وما نزل محتاج إلى خبرة الأجانب في كثير من الفنون والعلم .

حضره النائب المحترم عبد الله الموم بك - وفي المعرض الزراعي خيرة فتيون يدرون شؤونه ، ومن بينهم بناريون ، وهذا دليل حاجتنا إلى الانتفاع بخبرة الأجانب ، وهو ليس أمراً يمتنا . يجب أن نشهد لفائدة ولو في الصين (تصفيق) .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى - إني مع احترامى لمناظرة حضرات الزملاء المحترمين أرجو ألا نساير هذه المناظرة المقصدة وأن تكون علمين . وأؤيد أخيراً بقاء المسألة كما وردت في المشروع .

حضره النائب المحترم إبراهيم الحلالي بك - يا حضرات النواب المحترمين ما بنيت هذه الفقرة إلا طرية الرأي وسأدلى برأي الذي أعتقد أنه سياتي معارضة كبيرة ، ولكني استعظمكم بالله أن تسير وراء المصلحة العامة لا وراء المناظرة (خفية ، مناقلة) .

حضره النائب المحترم محمد الله الموم بك - الخطباء كثيرون ونحن نريد أن نيز الحق من الباطل والحق من السمين ، ولا تم لنا الفاتكة إلا بسماح الخطيب .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك - الآن تعيب للمناقشة لأنها ضد الرأي الذي تؤيده ، مع أنك أول للمناقشين لمن يناقذك .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصفواني - أحتج على تكرار عبارة المناظرة والمصلحة العامة كأنت لا تغرق بينهما .

نحن نفهم المصلحة العامة ويقودها أولاً ، ولا تسير وراء حواظتنا . . . هذا لا يليق أن يوجه إلينا .

حضره النائب المحترم إبراهيم الحلالي بك - كلنا مصريون وكلنا نحس انتمير لبلدنا . وليس من الوطنية ألا نقنع بخبرة الأجانب ، بل واجبنا أن نقنع بخبرة الوطنيين والأجانب على السواء . وما هذه البعثات إلا إيهان قائم على حاجتنا إلى الانتفاع بخبرة الأجانب ، ففي مدارسنا يقوم الأجانب بالتدريس ويستفيد منهم أبناؤنا علماً وثقافة ، وهناك كثير من المواد لا نجد مصريين يدرسونها .

حضره النائب المحترم شيبان الكتب - التعليم شيء لا خبرة للحاكم شيء آخر .

وهذا لا يتفق مع روح الوطنية والتمهية .

حضره النائب المحترم إبراهيم الحلالي بك - لا يجب علينا إذا قلنا إننا في بعض الشؤون لم نقبل إلى درجة الكمال .

(خفية ومناقلة) .

حضرة صاحب المال وزير الخفائية - إنت الذي حدث في جلسة ٨ مارس أن المجلس تناقش في المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية تقام خلاف بين حضرات النواب المحترمين على الفقرة التي تجيز بصيغة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء ، فأرى بعض حضراتكم قصر القيد على المصريين ، ورأى فريق بقاء المادة كما وردت في المشروع ، ولعلني أن جدول الخبراء الحالية ليس فيها من أسماء الأجانب إلا قليل ، لم أمانع في قصر القيد على المصريين لذا وافق المجلس على ذلك .

(تصفيق) .

ولكن ليس معنى كلامي أني سميت المادة أو فقرة منها ، فهناك فرق بين التمييزين و الفرق بين النتائج ، لأن الحكومة إذا عرضت مشروع قانون وتناقش المجلس فيه ، وأبديت الحكومة عدم التمسك برأيها في إحدى قطعه ، فليس معنى هذا أنها سميت هذه القطعة ، ولكن معناه أنها مستعدة لقبول نتيجة الاقتراح عليها أية كانت . أما سحب المسائل المروضة على المجلس فله معنى أكثر ونتائج أخرى .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - أرجو أن يسمح لي معالي الوزير بتلاوة ما جاء في محضر جلسة ٨ مارس عن هذه الواقعة :

حضرة صاحب المال وزير الخفائية

فلذا كنتم ترون عدم المرافقة على قيد الأجانب في جدول الخبراء أمام الحاكم الأهلية فكم الحق في ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - يعني أن الحكومة لا تنازع في هذا .

حضرة صاحب المال وزير الخفائية - طبعاً لا تنازع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - إذن لقد اتيناكم (ضحك) .

حضرة صاحب المال وزير الخفائية - وهذا هو ماقته الآن .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر الموم - أرجو معالي الرئيس

أن يأذن لي في تقديم سؤال إلى حضرة صاحب المال وزير الخفائية .

الرئيس - عن أي شيء ؟

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر الموم - سؤالي يتعلق ببقاء

الفترة أو حذفها .

الرئيس - قد انتهت المناقشة وسأخذ الرأي الآن على اقتراح حضرة النائب المحترم عبد العزيز نظمي بك .

يؤخذ الرأي بطريق النداء بالإسم على حذف الفقرة الثانية للفقرة (أولاً) من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية أو على عدم حذفها .

(شرع المجلس في أخذ الرأي بطريق النداء بالإسم ، فحدثت نتيجة عند البدء في الاقتراح) .

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال

جلسة ٩ مارس ١٩٣٢

الرئيس - وهل توافقون على أخذ الرأي من الاقتراح المقدم من حضرة النائب الدكتور عبد العزيز نظمي بك طالب حذف الفقرة التالية للفقرة (أولاً) من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء قبل النظر في ميثاقية مصلحة الألاك الأميرية حتى يحضر حضرة صاحب السعادة مندوب وزارة المالية ؟

(موافقة عامة) .

أخذ الرأي

على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك انخلص يطلب حذف الفقرة التالية للفقرة "أولاً" من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - إلى أعارض في أخذ الرأي على هذه الفقرة ، لأن حضرة صاحب المال وزير الخفائية قد صرح في جلسة ٨ مارس الماضي أثناء مناقشة المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء - بأنه يسترد الفقرة المشار إليها . وما دام معاليه قد استردها ، فلا محل لأخذ الرأي على حذفها أو بقاءها ، لأنها أصبحت غير موجودة بسبب تصريح معاليه .

الرئيس - الذي أذكره أن معالي الوزير صرح بأنه لا يمانع في حذف هذه الفقرة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسي - أرجو أن نسمع كلام معاليه .

حضرة صاحب السرة وزير الأوقاف - إن معالي وزير الخفائية قد فوض الرأي إلى المجلس ، فسأذا يقصد من إثارة المناقشة في هذا الموضوع الآن ؟

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - إن معاليه لم يفوض الرأي ، بل استرد الفقرة ، كما يفهم صراحة من كلامه في الجلسة التي أشرت إليها .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - معالي وزير الخفائية حاضر الآن ويمكنه البيان وإن يغير رأيه طبعاً .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - قد شرع المجلس مرتين فعلاً في أخذ الرأي على هذه الفقرة ، فكيف تحصل الآن ؟ إن النظام وكرامة المجلس يضحيان ببقاء أخذ الرأي حتى تظهر النتيجة بقاء أو حذفها .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك — هذا أدعى للواقعة على بقاء النص مادام الحق للقاضي .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على بقاء الفقرة التالية للفقرة (أولاً) من المادة الرابعة من مشروع قانون اختياره أمام الحاكم الأهلية بأغلبية ١٣ صوتاً ضد ٥ وامتنع عضو واحد عن إعطاء صوته (تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك — أما وقد تم الاقتراع فإني أحث أشد الاحتجاج على ماوجهه حضرة النائب المحترم عبد فهم التقي على المجلس، إذ لا يجوز لمضو أن يصم جلسة بأنه يمت التية على أمر معين .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك — إن حضرة النائب المحترم عبد فهم التقي ممن عاودوا قاعة الجلسة .

الرئيس — لا أظن حضرة قد قصد المعنى الذي فهمه حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك — ما معنى التثبيت إذن ؟ إن الإنسان يتعلم أن يوجه هذه العبارة إلى غيره في الخارج ، فكيف تقل توجيهها إلى جلستك الموار ؟

حضرة النائب المحترم عبد فهم التقي — يظهر لي من جو المجلس أن حضرات الزملاء ضروا وجهة نظري واستمر التقيبة على أن المسألة ميتة . وهنا أنسحب من قاعة الجلسة حضرات النواب المحترمين عبد حافظ ومطمان بك ، الدكتور عبد الحميد سعيد ، عبد فهم التقي ، شبلي الكلباني ، عبد الله الموم ، عبد الحميد عبد القادر الموم ، عبد الطيف حلمي غنام بك ، إبراهيم زكي .

الرئيس — ليس من الصواب الانسحاب من الجلسة عند أخذ الرأي ، إذ من أهم واجبات النائب إبداء رأيه في كل ما يعرض على المجلس ، وللاستمرار في الاقتراع .

(استأنف المجلس أخذ الرأي بطريق التناء بالاسم) .

الرئيس — ليتفضل حضرة النائب المحترم أحمد رشدي بإبداء صلب امتناعه عن إعطاء صوته .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي — امتنعت عن إعطاء صوتي لأنني أعلم أن القانون العام يقول للقاضي أن يتكلم من يشاء لأعمال الخيرة ، وبناء على هذا الحق يستطيع القاضي أن يتكلم شيئاً أجنبياً ، فلا أقدم معنى لتقرير حق جديد .

- (١) بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالاسم دام برأقرأ على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز تقي بك الخاص بطلب حذف الفقرة التالية لفقرة (أولاً) من المادة الرابعة من مشروع قانون اختياره أمام الحاكم الأهلية :
- (١) حضرة النائب المحترم محمود عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم وجيه دوس بك ، (٣) حضرة النائب المحترم حسن جسي ، (٤) حضرة النائب المحترم محمود الطربكي بك ، (٥) حضرة النائب المحترم عبد السلام جداه بك ، (٦) حضرة النائب المحترم علي حسن أحد ، (٧) حضرة النائب المحترم عبد الله أرسلان بك ، (٨) حضرة النائب المحترم عبد ربه كويك بك ، (٩) حضرة النائب المحترم جهاد السيد سلم ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز مديني بك ، (١١) حضرة النائب المحترم محمود زكي بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشافعي ، (١٣) حضرة النائب المحترم حسن الباني بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم عبد منصور نصيب بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم اسماعيل إبراهيم مراد ، (١٦) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم عبد المطلب حسين مصطفى بك ، (١٨) حضرة النائب المحترم حسين دلال بك ، (١٩) حضرة النائب المحترم السيد صيهب ، (٢٠) حضرة النائب المحترم وشوان مديلهوب بك ، (٢١) حضرة النائب المحترم إبراهيم البصيري ، (٢٢) حضرة صاحب المجلد الدكتور عبد توفيق زنت باشا ، (٢٣) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كويك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٢٥) حضرة صاحب المجلد علي حلمي صيهب باشا ، (٢٦) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجندوي ، (٢٧) حضرة النائب المحترم مديلهوب طيه ، (٢٨) حضرة صاحب المجلد إبراهيم فهمي كرم باشا ، (٢٩) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٣٠) حضرة النائب المحترم السيد حامد صيهب بك ، (٣١) حضرة النائب المحترم أمين الخوازي ، (٣٢) حضرة النائب المحترم الشيخ سائون بوري نمار ، (٣٣) حضرة النائب المحترم الشيخ مديلهوب الشاذلي ، (٣٤) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٣٥) حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، (٣٦) حضرة صاحب المجلد علي الملاوي بك ، (٣٧) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد صيهب ، (٣٨) حضرة النائب المحترم عبد الحليم البرادسي بك ، (٣٩) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق أبو اسماعيل ، (٤٠) حضرة النائب المحترم خفاري الزكي بك ، (٤١) حضرة النائب المحترم مديلهوب سيد أحمد صيهب ، (٤٢) حضرة النائب المحترم عبد فريد جسي ، (٤٣) حضرة النائب المحترم نعيم الخليل بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم أبو صيفي بك ، (٤٦) حضرة النائب المحترم فقيه حريان بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم أحمد دوالي الجدي ، (٤٨) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد أبو زيد ططاري ، (٤٩) حضرة النائب المحترم شيخ العرب مديلهوب الصرمسي ، (٥٠) حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم مديلهوب البهال ، (٥١) حضرة النائب المحترم مصطفى حاكك بك ، (٥٢) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٥٣) حضرة النائب المحترم علي البباس ، (٥٤) حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك ، (٥٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد الصبري بك ، (٥٦) حضرة النائب المحترم مصطفى صيفي المصركي ، (٥٧) حضرة صاحب المجلد توفيق دوس باشا ، (٥٨) حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك ، (٥٩) حضرة النائب المحترم جويدي تاجي بك ، (٦٠) حضرة النائب المحترم أمين سيد حامد ، (٦١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم مديلهوب بيري ، (٦٢) حضرة النائب المحترم الشيخ علي إبراهيم علي ، (٦٣) حضرة النائب المحترم عبد الله أبو زيد بك .

وقد يأتي على هذا الاقتراح حضرات النواب المحترمين : (١) علي حسن أحمد بك ، (٢) عبد حسن ، (٣) الدكتور عبد العزيز تقي بك ، (٤) إبراهيم صوفي أبطح ، (٥) عبد فخر الدين ، (٦) الشيخ سليمان بك ، (٧) عبد الحميد مديلهوب ، (٨) مديلهوب إبراهيم غران الزواني بك ، (٩) محمود السيد أبو حسين بك ، (١٠) أحمد بك الشاذلي ، (١١) مديلهوب البلي ، (١٢) عبد سليم جابر ، (١٣) الدكتور أحمد مديلهوب ، (١٤) لطيف بخت ، (١٥) مذكر الصغير .

وأجمع على إبداء المايز حضرة النائب المحترم أحمد رشدي .

(١١) تبين مما جاء في كلام حضرة النائب المحترم وجيه دوس بك بعد إعلان النتيجة أن كلمة حذف الفقرة لا تعني حذف

ولأن أعود إلى اقتراحى ، فأقول : إن الذى يجوز هو الترخيص للقباضى فى تدب الانجلاء الإيجابى فى حدود ما تخضع به التواعد العامة . وقد قلت فيما قلت يروى أن ذلك حالات يستحيل أن يقوم بالنهاية فيها مصرى . كأن تكون أمام المحكمة ورقة عليها إضبارة بالصفة الصيفية ، وطعن فى هذا الإضمار بالقرور ، فى حين أننا لا نعرف من يتكلم هذه اللغة ، بله من يصلح خيرا فى كتابتها .

أتى وزلاى قول يتكبر جنود الانجلاء المصرى وسيدى ، لكن على أن يبق الحق للقاضى فى تدب الانجلاء الإيجابى فى الحالات القاضية بذلك وبالقيود التى ضمنها الاقتراح .

حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية - الأزال حضرة العضو المحترم مصبا على اقتراحه ، وبد أن وافق المجلس على بقاء الفقرة الواردة فى المشروع وأجاز قيد أسماء الإيجابى فى جدول انجلاء ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - هذا أكثر وأبعد مدى ما أطلب ، وبناء عليه أحجب اقتراحى ، ولكنى أصحح صوتى فأقول إنى أعطيتة للذى لا لإجلاء .

الرئيس - قدم لنا اقتراح من حضرة النائب المحترم حسن حسنى يؤيده عشرة من حضرات النواب المحترمين بنظر مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية على وجه الاستئصال .

حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية - أوافق على ذلك لئلا فى إشد الحاجة إلى هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون على نظر قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية بصيغة مستتلة ؟

(موافقة عامة) .

الاستمرار .

فى مناقشة بالى مواد مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية

(هنا حضر حضرة محمد محمود أفندى مدير إدارة المحاكم الأهلية معلوماً من وزارة الحفانية) .

الرئيس - ليستغل حضرة المقد .

حضرة النائب المحترم أمين طرس (المقد) :

المادة الخامسة

« لا يجوز قيد اسم غير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا فى أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تجديد أرب بقر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة فى جارتها » .

الرئيس - عمل على تعديل هذه الجملة .

(موافقة عامة) .

يجب أن نسير بالمعاملة بالحسن ، وأن نتكلم فى حدود النظام والقانون ، وأن نضع كل ما أن لهذا المجلس اعتباراً وكرامة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - إنى فهمت من عبارة حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى غير ما فهمه حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك فإن الأحزاب تشق خارج المجلس على المسائل التى منطرح قبل طرحها ، وهذا تقليد يرسلنى مصطلح عليه ، فليس هناك سوء نية .

حضرة صاحب العزة وزير الأوقاف - هذا صحيح .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - على أيدى حال يجب أن تكون تسيرونا فى حدود اللياقة وفى الصبح المقبولة ، ولأن بعد أن اتينا من أخذ رأى على اقتراح حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظى بك ، فلما يكون موقفنا إزاء الاقتراح الثانى الذى قدمه حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وفريق من حضرات الأعضاء فى جلسة ٨ مارس الماضى ؟

حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية - هذا هو نص اقتراح حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك .

« يجوز بصيغة استثنائية تدب غيره أجنبى فى قضايا خاصة يحتاج الإصر فيها إليهم وأن يكون ذلك يطلب أحد الأشخاص فى القضية على الأقل ، وفى هذه الصورة يشترط حل من يتدب من هؤلاء الأجنبى أن يعضوا لجمع ما تقرر المحكمة بشأن المسامرية و بشأن تقدير أصابعهم » .

وقد قصد حضرة مقدم الاقتراح وحضرات يؤيده أن يوضع هذا النص بدل الفقرة التى وافق المجلس اليوم على قبالتها ، فلا نحل لغير الآذن . على أنى أعترض من ناحية أخرى على هذا الاقتراح ، لأن المادة الرابعة التى هى موضوع المناقشة ، خاصة بالشروط التى يجب توافرها فيمن يقيد اسمه فى جدول الانجلاء ، فالندب بواسطة المحكمة له شأن أكثر معروف فى قانون المرافعات ، وهو غير ما نحن فيه الآن . فربما أتى برافقتى أصحاب هذا الاقتراح على رأى ، وأن يسحبوه أو يتأجلوا عنه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - فائق القسم الأول من كلام حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية ، ولذلك استقلت إلى مكانى هذا لأستمع إلى مآله من قريب .

إن المناقشة كانت دائرة حول انجلاء أصحاب الحق فى قيد أبحاثهم بالجلوس ، وكان رأى وراى حضرات المقترحين مى أن الجلود لا يجوز أن يشمل على أسماء الأجنبى .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل - لتلك وافقت على بقاء الفقرة (محضك) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - كانت جمعة عقب انسحاب من غادروا قاعة الجلسة فلم يفهم ما قصدت عند إبداء رأى . ولأن أقرر أنى قصدت الحذف وهذا هو ما يتفق مع اقتراحى .

(وهنا عاد حضرات النواب المحترمين الذين انسحبوا من قبل) .

المقرر :المادة السادسة

”يجب على من يطلب قيد اسمه جدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة بحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال ، طلباً كتابياً معين فيه القسم الذي يضمن الاتصاف به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للمقرر :المادة السابعة

”عند خلوع عمل في الجدول من رئيس اللجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية ويجدد بماداً لتقديم الطلبات“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

للمقرر :المادة الثامنة

”يجب على الخبير الذي قبيل طلبه أن يخلف إليهم أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه الإبين حادية على جميع القضايا التي يتب فيها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :المادة التاسعة

”تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتحسب منه اسم كل خبير لم يجد حازماً للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم يعد أهلاً للاستمرار في تأدية عمله . ويكون هذا القرار مشتملاً على الأسباب التي بني عليها ، ويعلن تغييره .

والخبير الذي يحى اسمه أن يتنظم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحدد في قلم مكتب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

والجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعيينها الجمعية العمومية سنوياً تتولى الفصل نهائياً وعلى وجه السرعة في هذا النظم وذلك بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملاً على الأسباب التي بني عليها ويعتبر نهائياً حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع عمو الاسم من قيد مرة أخرى عند خلوع عمل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه عمو الاسم من الجدول .“

حاضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر ملوم — نصت الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة على ما يأتي :

”ولا يمنع عمو الاسم من قيد مرة أخرى عند خلوع عمل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه عمو الاسم من الجدول .“

وقد نصت المادة الثامنة عشرة فيما يتعلق بتأديب الخبراء على ما يأتي :

”يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول إذا أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .“

فإذا صدر قرار بإحسم الخبير لأنه قام بعمل مخالف للشرف أو غير متفق مع الثقة والصدق اللذين يجب أن يتمتع بهما في أداء أعماله فكيف تعليه الحق في طلب قيد اسمه مرة أخرى ؟

ليس هذا من المصلحة في شيء ، ولذلك أرى حذف الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة ولأرى الأهل لحضراتكم .

المقرر — يظهر أن حاضرة النائب المحترم قد تبين عليه الأمر . والواقع أن هناك أسباباً تمنع من عودة الخبير بنتاً وهناك أسباب أخرى تمنع من تولى أعمال الخبرة مؤقتاً وهذه ترجع للكفاة أو شروط السن أو المؤهلات إلى غير ذلك .

حاضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر ملوم — تنص المادة الحادية والعشرون على أن من بين العقوبات التأديبية عمو الاسم من الجدول ، وهذا في رأي لا يكون إلا نتيجة لارتكاب خطأ جسيم فكيف — والحالة هذه — يمكن له الحق في أن يطلب إعادة قيد اسمه ؟

حاضرة مندوب وزارة الحفانية — ردنا على استيضاح حاضرة النائب المحترم أمين لحضراتكم أن لجنة الخبراء اختصاصيين أحدهما إداري والآخر تأديبي ، وهذا الاختصاص الأخير إنما يكون في حالة ما إذا ارتكب الخبير جرماً يستحق عليه التوبيخ أو الإيقاف أو عمو الاسم . أما الاختصاص الإداري وهو ما أشارت إليه المادة التاسعة فقد خول القانون للجنة النظر في حالة الخبراء ، وفيما إذا كان مستوفياً لشروط العمل في الخبرة ، فإذا رأت أن هناك مسائل إدارية أو مسائل خاصة تمنع من أداء واجبه على الوجه الأكمل ، أو رأت أن مصتهفد طرأ عليها ضعف يصول منه وبين تأدية واجبه على صورة مرضية ، إذا رأت ذلك كان ما أن تحذف اسمه من الجدول

المقرر :

الباب الثاني

في أتعاب الخبير

المادة الثانية عشرة

"في تطبيق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يراعى للقاضي القواعد الآتية . فيقدر تقدير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم العمل بمجل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم الحضور بالحكمة للمهمة للتقرير .
- ٣ - مائة قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .
- ٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على الامورية .
- ٥ - تحسين قرشا مقابل ايداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بإستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتب .

ويجوز للقاضي إقتصاص عدد الأيام أو الساعات المينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

والحكمة أن يجمع الخبير أتعابا إضافية تقديرها إذا رأت أن العمل الفني الذي قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منه تلك الأتعاب .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها - تتحدد مستقلة عن الأتعاب . وللقاضي أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى .

ولا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقباضين والنسائين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستمالة بهم كانت ضرورية ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة) •

المادة الثالثة عشرة

"يجوز للحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألتى تحرره لبيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد جفت جاز الحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكثاله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا ."

موقفا فإنما ما شئى من حرصه مشلا ثم طلب إعادة قيد اسمه نظرت اللجنة في طلبه ، ولما أن تبده إلى عمله إذا رأت أن السبب الذى شطب اسمه من أجله قد زال فعلا .

أما في الأحوال التي يشير إليها حضرة النائب المحترم وهي داخلة في اختصاص اللجنة التأديبي فهذه لا يمكن إعادة النظر فيها إلا طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من مشروع القانون لا المادة التاسعة (تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر الموم - أكتفى بذلك .

الرئيس - هل توافقون على المادة التاسعة .

• (موافقة عامة) •

المقرر :

المادة العاشرة

"لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية ماداموا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة بيجوز الحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولو وزير الخفائية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعنون من هذا الشرط الأخير ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة) •

المقرر :

المادة الحادية عشرة

"يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يهد به إلى موظفين معينون خصيصا لهذا الغرض بقرار من وزير الخفائية . ويضف هؤلاء الموظفون إليهم المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة) •

المقرر :

المادة السادسة عشرة

”يجب على القاضى الجزئى أودئيس الدائرة بالحكمة الابتدائية أو بحكمة الاستئناف أن يكتب تقريراً فى نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تأدية مأموريته تودع بملفات الخيرة الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير تحت نظر لجنة الخيرة لتكون أساساً لعملها عند إعادة النظر فى الجدول طبقاً للسادة التاسعة من هذا القانون“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة السابعة عشرة

”تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخيرة المقيمة أسمائهم فى الجدول من الأحكام فى مواد الجصح والبنائيات إلى اللجنة لحفظ ذلك فى ملف الخيرة المحكوم عليه“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثامنة عشرة

”يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه فى الجدول إذا أرى من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيماً فى عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً فى حالة ما إذا عين الخير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية مباشرة عمل من أعمال الخيرة“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة التاسعة عشرة

”تودع فى ملف الخيرة كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التى تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها . وطيه أن يراد على الشكوى كتابة فى ميعاد عشرة أيام .

ويتحقق رئيس المحكمة الابتدائية أودئيس محكمة الاستئناف بنفسه الشكوى التى قدمت إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

حضره النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — ماعول المقصود بعبارة ”لغير فى شكله“ ؟

حضره مندوب وزارة الحفانية — الفرض من وضع هذه العبارة هو أن الخير يجب عليه عند تأدية مأموريته أن يتبع إجراءات خاصة بإعلان طرق المنصوم بالمرصد الذى يمنحه للبدء فى أعماله وإجراء الماينات فى حضورها وسماع شهودها .

لأننا لم يتبع هذه الإجراءات ترتيب على ذلك عيب فى تحريره ، وقد تحكم المحكمة بإعلان التقرير ، ففى هذه الحالة يجوز للحكمة أن تحرم الخير من أصابه ومصاريفه لأنه فوت على أحد المتخاصمين حقاً قد يضر بمصلحته .

الرئيس — هل توافقون على المادة الثالثة عشرة ؟

(موافقة عامة) :

المقرر :

المادة الرابعة عشرة

”على الخيرة المقيمة أسمائهم بالجدول أن يؤدوا جباة الأعمال التى يكلفون بها فى القضايا المعانة من الرسوم القضائية . غير أن لهم الرجوع بأصابعهم على النظم إذا حكم عليه بالمصاريف أو مل الشخص المعنى إذا زالت حالة إصابته .

ومع ذلك يعطى لهم من نزااة المحكمة طبقاً لأحكام لأئمة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) :

المقرر :

الباب الثالث

فى تأديب الخيرة

المادة الخامسة عشرة

”يكون لكل خير مقيد اسمه فى الجدول ملف خاص برياضة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف التابع لها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الحادية والعشرون

”المقوبات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - محو الاسم من الجدل .
- الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية والعشرون

”تغير الذي صدر قرار من مجلس التأديب بمحكمة ابتدائية بحواسمه من الجدل أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة الخبراء متعقبة بهيئة مجلس تأديب بمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية وذلك بتقرير يحره في قلم كاتب المحكمة الابتدائية في مدى المشرة الأيام التالية لإرسال إعلان قرار مجلس التأديب إليه بخطاب موصى عليه وينظر هذا الاستئناف على وجه السرعة . وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف متعقبة بهيئة مجلس تأديب تكون نهائية “.

حضره النائب المحترم حسين حلال بك - لاحظ أن الخبراء المقررين أمام محاكم الابتدائية حق الاستئناف إذا صدر ضدهم قرار ابتدائي . فأمام أية هيئة يستأنف التغير المقرر أمام محكمة الاستئناف إنما أصدر مجلس التأديب فيها قرارا ضده .

المقرر - لم ير المشرع حاجة إلى الاستئناف في الحالة الأخيرة لأن مركز الهيئة التي يعمل أمامها الخبراء فيه ضمان كاف لحقوقه .

حضره النائب المحترم أحمد رشدي - لكن هذه تعد عاكسة من درجة واحدة .

حضره النائب المحترم حسين حلال بك - في رأي ، أن يكون تغير أمام محكمة الاستئناف الحق في أن يستأنف .

حضره صاحب المعالي وزير الحفانية - أمام أية هيئة قضائية يرى حضره النائب المحترم أن يستأنف التغير ؟

إن هيئة محكمة الاستئناف هي أكبر هيئة قضائية يصح أن تنظر في تأديب الخبراء .

حضره النائب المحترم حسين حلال بك - نحن نطلي الخبراء أمام المحاكم الابتدائية فرصتين الأولى أمام المحاكم الابتدائية والثانية أمام محكمة الاستئناف ، وأرى أن نطلي الخبراء المقررين أمام محكمة الاستئناف فرصة الاستئناف أمام محكمة القضاء .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى ، وإما أن يوجه إنذارا لتغير وإما أن يأمر بإحالة لتغير إلى لجنة الخبراء متعقبة بهيئة مجلس التأديب .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك - لم لا تتولى النيابة هذا التحقيق وسلطتها الإدارية في الاستعلامات والبحث والتحرى أوسع من سلطة القاضي ؟

المقرر - في الواقع أن القاضي باعتباره رئيسا لتغير المسق به من النيابة وأدري منها بأعماله .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك - قد يستدعي التحقيق تفتيش بعض الأماكن أو الاستعلام من جهات إدارية عن أمور معينة وكل هذا من اختصاص النيابة لا القضاء .

المقرر - هناك لجنة خاصة تتولى المحاكمة التأديبية إذا ظهرت إدانة الخبير ، وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية إن استدعت الحال ذلك .

حضره صاحب المعالي وزير الحفانية - هذه الإجراءات تأديبية ، وقد نسج فيها المشرع على نوال تأديب الموقوفين ، وتضمن حضراتكم أن المصلحة التابع لها الموظف هي التي تقوم بمحاكمة تأديبا . أما إذا ارتكب جريمة فالنيابة هي التي تتولى أمر التحقيق . كذلك إذا قصر الخبير في أعمال النيابة فتصيرا استدعى محاكمته تأديبا فالقاضي - وهو رئيسه - هو الذي يمكنه أن يزن قصصه أكثر من النيابة .

حضره النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - هل توضع نتيجة التحقيق مع الشكوى في ملف الخبير ؟

حضره صاحب المعالي وزير الحفانية - نعم توضع به جميع الأوراق الخاصة بموضوع الشكوى .

الرئيس - هل توافقون على المادة التاسعة عشرة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة العشرون

”إذا أحيل الخبير إلى لجنة الخبراء متعقبة بهيئة مجلس تأديب وبسبب إحالته بقرار الإتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بمسلم الوصول قبل الجلسة المختصة لأتخاذ مجلس التأديب بشرة أيام على الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه ومكانه .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يصحب بمحام . وإذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الباب الرابع أحكام وقية

المادة السادسة والعشرون

« انبلاء المقيدين في جداول الحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان مدتهم زائداً عن المدة المقررة لكل محكمة . ولا يمين أحد في الحال التي تخلوها دام عدد انبلاء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

فإنه يجب على انبلاء المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يصل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه » .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك — ولما لا يكون حق الاختيار للمحكمة ؟ إذ ربما يختار انبلاء العمل في القسم الذي يكون أكثر كسبا مع أن وظيفته فيه ، ويصح أن يمين رئيس المحكمة القسم الذي يجب أن يشتغل فيه انبلاء وينتظر اختياره فيقبله أو يرضه طبقاً لما يرى فيه المصلحة .

المقرر — إن انبلاء قد اكتسب حقاً في الأقسام التي قيد اسمه فيها .

حضره صاحب المحال والمالي وزير الحفانية — كان تغيير الحق في أن يعمل في قسمين ، فإذا أرسل طلبه بتحديد القسم الذي يريد أن يعمل فيه فليس لنا أن نتحكم في أمره .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك — أقول إن هذا الاختيار يجب أن يعتمد ، أي أن انبلاء يختار ثم يخصص رئيس المحكمة هذا الاختيار إذ ربما يجد أن القسم الذي لم يختار انبلاء العمل فيه أليق بما اختاره وأدعى لتحقيق المصلحة .

حضره صاحب المحال والمالي وزير الحفانية — هل يقول له القاضي إنك لم تحسن الاختيار ؟ أظن أنه لا يستطيع أن يرغمه على اختيار قسم معين .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك — إذن ما سلطة المحكمة ؟

حضره صاحب المحال والمالي وزير الحفانية — لا سلطة لها في هذه الحالة ، لأن الشخص الذي قيد في جدولين أو عملين له أن يقصر على عمل واحد وأن يتنازل عن الآخر ، وليس لنا أن نقول له غداً وأترك ذلك .

حضره النائب المحترم محمود الطويريك — إذا كان انبلاء مقيداً في قسمين له أن يختار أحدهما ، فأظن أن رئيس المحكمة يجب أن يكون له رأى في أن يختار هذا دون ذلك .

حضره صاحب المحال والمالي وزير الحفانية — يستطيع انبلاء أن يقول لرئيس المحكمة إنك لست أعرف مني بكفاءة ، وإن هذا القسم أفضل لي وأكثر

حضره صاحب المحال والمالي وزير الحفانية — لا علاقة لمحكمة القضاء والإبرام بالبراء ، وليس فيها جدول أو كشف باسمهم ، كما أنه يجب أن يفهم أن محكمة الاستئناف كغاية لا تنتظر في تأديب خير بصفة نهائية ، وهي التي يترك إليها النظر في الخلفات . وإذا كان لما أن تحكم بالإعدام نهائياً أملاً يكون حكمها نهائياً فيما يخص بتأديب الخيرة ؟

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثالثة والعشرون

« لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بحو اسمه أن يباشر عملاً من أعمال النيابة حتى يفصل في الاستئناف » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الرابعة والعشرون

« كل قرار يصدر بمحو اسم انبلاء أو بإلغائه يبلغ للجهات القضائية والنظامية لأخرى ولا يجوز تغيير الذي صدر قراره بتأديب بحو اسمه أو بإلغائه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الجهات القضائية أو النظامية مدة إلغائه » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الخامسة والعشرون

« لتطبيق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب انبلاء على موظفي الحكومة ومجالس المديرية ومجالس البلدية الذين يكفون بأعمال النيابة تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال النيابة المذكورة لنظام تأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كفوا بها يبلها القاضي الذي أبتها لوزير الحفانية » .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

أخذ الرأي بالنسبة بالإسم على مشروع القانون

جلسة ١٦ ماي ١٩٣٣

الرئيس — سيؤخذ الرأي بالنسبة بالإسم على مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية

” نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صيدنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول انجلاء

المادة الأول

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول انجلاء للمقبولين أمامها .

المادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة انجلاء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .

وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تمينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من يتوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يتوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول انجلاء كل أقسام مخففة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد انجلاء في كل قسم .

وعم ذلك لا يزيد مجموع انجلاء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعضرون في محكمة استئناف ومصر وثمانية عضرون في محكمة استئناف أعيروط .

كما . هل أن رئيس المحكمة يبد ذلك حق الرقابة ، فإذا وجد أن الخيرة قد تغير فيها لا يصح، ونشأ من ذلك خطأ في عمله ، أسله على مجلس تاديب .
الرئيس — هل توافقون على المادة السادسة والمشرين ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

المادة السابعة والمشرعون

” ينال القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ انخاضان بالانجلاء أمام المحاكم الأهلية ” .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

المادة الثامنة والمشرعون

” هل وزير الخفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

الرئيس — الآن وقد انتهينا من نظر مشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية ، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأي عليه حتى تنهى من نظر مشروع القانونين المرتبطين به الواردين بجدول الأعمال ؟

(موافقة عامة)

حاضرة صاحب المعالي وزير الخفانية — أرجو الموافقة على نظر مشروع

القانونين الخامس وأولاً بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات للأهل في المواد المدنية والتجارية ، وإلغاس ثانيهما بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقربات الأهل ، بطريق الاستئجال أسوة بمشروع قانون انجلاء أمام المحاكم الأهلية .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أن يكون أخذ الرأي على مشروعات القوانين الثلاثة دفعة واحدة ؟

(موافقة عامة)

ثم أخذ المجلس في نظر مشروع القانونين المضمينين وبعد الانتهاء منهما قرر إرجاء أخذ الرأي بالمبدأة بالأسماء على مشروعات القوانين الثلاثة — لارتباط بعضها ببعض — إلى جلسة غد .

المادة الرابعة

يشترط فيمن قيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا - أن يكون مصريا .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط أن يكونوا مدنيين باللغة العربية وأن يشهدوا كتابة بمضوعهم بلمح الأحكام المقررة أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية . فإذا لم يلتزموا بذلك لأي حكم من تلك الأحكام أولاً قرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بحسب أنهم أجانب شغلوا أبحاثهم نهائياً من الجدول بمعرفة لجنة الخبراء .

ثانياً - ألا يكون محكوماً عليه بقوبة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً - أن تثبت لاقته للعمل طلياً وأن يكون جديراً بالثقة .

وأما - أن يكون حاصلاً على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعترفها اللجنة بمعادلة لها بتل من أن الطالب حائز للؤهلات الفنية اللازمة للقيام بالعمل الذي يطلب قيد اسمه فيه .

وشروط زيادة على ما يقتضيه أن يؤدي طالب القيد في قسم الخبراء في المخطوط امتحاناً أمام اللجنة لتتأكد من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خاصاً - أن يتخذ له عللاً مختارة في المدينة التي بها مقر المحكمة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم غير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

وبمع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه يعمل الخبراء أن يقدم رئيس اللجنة بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال ، طلباً كتابياً يبين فيه القسم الذي يختص بالاتفاق . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلوه من الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية ويحدد ميعاداً لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخبراء الذين قبل طلبهم أن يحلف أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

وتعبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي ينبغي فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتجوز منه اسم كل خير لم يعد حائزاً للشروط اللازمة توفيرها لقبه الاسم ، أو رأت أنه لم يعد أهلاً للاستمرار في تأدية عمله . ويكون هذا القرار مشتملاً على الأسباب التي بني عليها ، ويعلن التغيير .

وتغير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر في قلم كاتب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينها الجمعية العمومية سنوياً تتولى الفصل نهائياً وعلى وجه السرعة في هذا التظلم وذلك بعد إعلان التغيير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملاً على الأسباب التي بني عليها ويصدر نهائياً حتى في حالة عدم حضور التغيير .

ولا يمنع عمو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلوه إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بني عليه عمو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ما داموا في الخدمة أن يؤديوا عمل على الطبيعة . ومع ذلك فأعمال الخبراء التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للمحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الخفائية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في المخطوط لكن يمهده إلى موظفين يمينون خصيصاً لهذا الغرض بقرار من وزير الخفائية . ويحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أمعاء الخبراء

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية يراعى القاضي القواعد الآتية . فيقرر التغيير :

١ - من جافة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم العمل بجل النزاع .

٢ - من ستة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .

الباب الثالث

في تأديب الخيرة

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مقيد اسمه في الجداول ملف خاص برئاسة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يجب على القاضي الجلوس أو رئيس الدائرة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر من كل خير انتدبه وكيفية تأدية مأموريته وتدفع عقوبات الخيرة الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير تحت نظر لجنة الخيرة لتكون أساساً لعملها عند إعادة النظر في الجداول طبقاً للقاعدة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخيرة المقيدة أسماؤهم في الجداول من الأحكام في مواد الجنيح والجبايات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف الخيرة المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجداول إذا إبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية المباشرة عمل من أعمال الخيرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخيرة كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها . وعليه أن يرسل على الشكوى كتابة في ~~مجلد~~ مجلد ختمه إلى

٣ - ماتي قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - خمسين قرشاً مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - خمسين قرشاً مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى ماتي قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجوز للقاضي إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المتقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

والحكمة أن تمنع الخبير أمثاباً إضافية غيرها إذا رأت أن العمل الفني الذي قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطيته يجر منه تلك الأضباب .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها - تقدر مستقلة عن الأضباب . وللقاضي أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى .

ولا تحمل المبالغ المدفوعة للمامين والقبامين والساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز للمحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا أتي تقريره لئيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأضباب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلا أجز جديد .

ويكون قراره في ذلك كله نهائياً .

المادة الرابعة عشرة

على الخيرة للقيادة أمثاقهم بالجدول أن يؤدوا أعمالهم التي يكلفون بها في القضايا المعقدة من الرسوم القضائية . غير أن لهم الرجوع بأعمالهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إصابته .

ومع ذلك يعطى لهم من خزنة المحكمة طبقاً لأحكام لأحكام الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز تغيير الخبير الذي صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه أو بإيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك المحطات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخيرة تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخيرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يسلنها القاضي الذي أتمتها لوزير الحفانية .

الباب الرابع

أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائداً عن العدد المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد في الفصل التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبراء المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

ينفي القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ انطباعاً بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

ويحقق رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الاستئناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يتعبد أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذاراً تغيير وإما أن يأمر بإحالة الخبير إلى لجنة الخبراء منعقدة ببيتة مجلس تأديب .

المادة العشرين

إذا أحيل الخبير إلى لجنة الخبراء منعقدة ببيتة مجلس تأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للتهمة الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحددة لاستئناف مجلس التأديب بششرة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمحام . وإذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

المفوات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

تغيير الذي صدر قرار من مجلس التأديب بحكمة ابتدائية بمحو اسمه من الجدول أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة الخبراء منعقدة ببيتة مجلس تأديب بحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية وذلك بتقرير يحرره في قلم كتاب المحكمة الابتدائية في مدى الششرة الأيام التالية لإرسال إعلان قرار مجلس التأديب إليه بخطاب موصى عليه وينظر هذا الاستئناف على وجه السرعة . وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف منعقدة ببيتة مجلس تأديب تكون نهائية .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أن يباشر عملاً من أعمال الخيرة من يعمل في الاستئناف .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - لم أكن حاضرا بالجلسات التي حرت فيها مناقشة هذه المشروعات، لأسباب طارئة متعني، فلم يستمر لي الاشتراك في المناقشة ولا الإبداء بوجهة نظري في تلك المشروعات، ولذا لم استطع أن أبدى رأيا قويا أو رفضا .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول مشروع القانون بأغلبية ٨٩ صوتا ضد ٣٣ وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه^(١).

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - ليغضل حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك بإبداء أسباب امتناعه .

(١) بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أمتنعوا بأسماءهم بالأمم ووافقوا على مشروع قانون اختيار أمام المحاكم الأهلية :

- (١) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد بك (٢) حضرة النائب المحترم محمود عاصي بك (٣) حضرة النائب المحترم عريب دوس بك (٤) حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (٥) حضرة النائب المحترم عبد الرزاق بك (٦) حضرة النائب المحترم محمد حسن (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام حديج بك (٨) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد (٩) حضرة النائب المحترم عبد عيسى بك (١٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هادي بك (١١) حضرة النائب المحترم مأمون إسماعيل بك (١٢) حضرة النائب المحترم إسماعيل هادي الشقالي بك (١٣) حضرة النائب المحترم جسن الباني بك (١٤) حضرة النائب المحترم محمد محمود نصير بك (١٥) حضرة النائب المحترم عبد مريز بك (١٦) حضرة النائب المحترم سليمان إسماعيل بك (١٧) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك (١٨) حضرة النائب المحترم عبد الحظ حسين مصطفى بك (١٩) حضرة النائب المحترم حسين خليل بك (٢٠) حضرة النائب المحترم السيد سبيح (٢١) حضرة النائب المحترم عبد الجليل قوره بك (٢٢) حضرة النائب المحترم توفيق حسن الكلاوي (٢٣) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الرحاب محمد عتده (٢٤) حضرة النائب المحترم إبراهيم السبيعي مطاوع بك (٢٥) حضرة صاحب المجال الدكتور محمد توفيق رشت باشا (٢٦) حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد أبو سعدة (٢٧) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد (٢٨) حضرة صاحب المجال محمد علي موسى باشا (٢٩) حضرة النائب المحترم شامخين شامخين البزوري (٣٠) حضرة صاحب المقاعد إبراهيم هنيش كرم باشا (٣١) حضرة النائب المحترم السيد محمود (٣٢) حضرة النائب المحترم مصطفى إبراهيم حمران الحوالي بك (٣٣) حضرة النائب المحترم السيد أحمد سبيح بك (٣٤) حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسن بك (٣٥) حضرة النائب المحترم عبد المظفر رمضان بك (٣٦) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشبيق (٣٧) حضرة النائب المحترم علي سليمان بوري نصار (٣٨) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم النافذ (٣٩) حضرة النائب المحترم محمود السيد (٤٠) حضرة النائب المحترم أحمد أبو القزح (٤١) حضرة النائب المحترم مزارع الغني شامخين باشا (٤٢) حضرة صاحب العرة علي التلاوي بك (٤٣) حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك (٤٤) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد صفور (٤٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادي بك (٤٦) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق علي عبد الواحد أبو إسماعيل (٤٧) حضرة النائب المحترم صفوري الزر بك (٤٨) حضرة النائب المحترم زواد حسبي (٤٩) حضرة النائب المحترم عبد فردي حسن (٥٠) حضرة النائب المحترم حسن محمد إسماعيل (٥١) حضرة النائب المحترم إبراهيم بك (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله (٥٣) حضرة النائب المحترم محمد حسن محمد إسماعيل (٥٤) حضرة النائب المحترم نجيب مرياب بك (٥٥) حضرة النائب المحترم أحمد دلال الجدي (٥٦) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد أبو زيد طاطري (٥٧) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد سيد بك (٥٨) حضرة النائب المحترم شيخ العرب ميب القرموسي (٥٩) حضرة النائب المحترم خليل إبراهيم عبد السلام (٦٠) حضرة النائب المحترم كلال محمد دكروري (٦١) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك (٦٢) حضرة النائب المحترم مصطفى حاكف بك (٦٣) حضرة النائب المحترم أمين عامر (٦٤) حضرة النائب المحترم علي العباسي (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد الله قديم بك (٦٦) حضرة النائب المحترم معوض إبراهيم جاد المولى بك (٦٧) حضرة النائب المحترم عبد الحميد ميب الصربك (٦٨) حضرة النائب المحترم مصطفى ميب النصر بك (٦٩) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبد الناصر (٧٠) حضرة النائب المحترم إبراهيم الحلال بك (٧١) حضرة النائب المحترم طيفي غنغ (٧٢) حضرة النائب المحترم الشيخ زكي طام أحمد (٧٣) حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك (٧٤) حضرة النائب المحترم محمد سليمان بك (٧٥) حضرة النائب المحترم جورج ناصري بك (٧٦) حضرة النائب المحترم أبو المجد هادي عبد الله (٧٧) حضرة النائب المحترم أحمد سبيح (٧٨) حضرة النائب المحترم محمد حسين ملازم (٧٩) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى عبد الرحيم الشريف (٨٠) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد السلام رضوان مريزق الحادي (٨١) حضرة النائب المحترم حسن عبد أحمد حسين (٨٢) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم عبد الله بيري (٨٣) حضرة النائب المحترم إبراهيم حسن عبد الله (٨٤) حضرة النائب المحترم محمد عبد جني (٨٥) حضرة النائب المحترم محمد أحمد سابع بك (٨٦) حضرة النائب المحترم عبد الرزاق الماري (٨٧) حضرة النائب المحترم سيد علي الزاوي بك (٨٨) حضرة النائب المحترم الشيخ إبراهيم عبد حسن أبو كرويه (٨٩) حضرة النائب المحترم عبد الله أبو زيد بك .

وبعد رفض المرافعة في هذا الموضوع حضرات النواب المحترمين : (١) حافظ رمضان بك (٢) محمود أحمد (٣) الدكتور عبد العزيز نظمي بك (٤) إبراهيم مسوي بك (٥) الشيخ سليمان عبد خضر (٦) فريد نزالهين (٧) عبد الحميد محمود تافع (٨) يوسف الكنتاشي بك (٩) الدكتور عبد الحميد سيد (١٠) عبد الحفيظ علي شام بك (١١) عبد الرحمن الطيل (١٢) مدللون الصوفي (١٣) محمود دوك الجبار (١٤) جدران (١٥) عثمان الكلاب (١٦) إبراهيم زكي (١٧) علي ميب (١٨) عبد العزيز عبد الحادي (١٩) مصطفى مدق (٢٠) حسن الحلي بك (٢١) عبد المظفر عبد القادر هدم (٢٢) فكيه النصير (٢٣) فهم القبي .

وبعد امتنع عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم (١) الدكتور عبد صالح بك .

ولذلك عاجلت الحكومة هذه الحالة وعملت على سد هذا النقص بهذا التشريع الجديد .

والأساس الذي بنى عليه هذا المشروع بقصر في أمرين :

(١) العمل على توفير معيشة حادثة لغير مستوى أمانيه وأجله من طرق المخاطلة في سداده وذلك حتى لا يضطر إلى الاستئجار إلى الخصوص أو يرضع لأى مؤثر خارجي يحمله على أن يقبى في إبداء الرأى المجاها خاصا .

(٢) فرض رقابة فعالة من القاضى على أعمال الخبير .

وأهم ما يميز به هذا التشريع عن القانون القديم :

أولا - منع المشروع في المادة السادسة الخبير من أن يقيد اسمه في أكثر من قسم واحد ولا في أكثر من جدول محكمة واحدة لأن من قصص لثى أهنته ، وحصر عدد الخبراء أمام كل محكمة بقدر ألا يزيد العدد على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط وقد قصد بذلك العمل على رفع المستوى الأدبى للخبراء بزيادة إيرادهم كما أنه من المأمول أن يؤدي ذلك إلى سرعة الفصل في القضايا .

كذلك عنى المشروع بالخبراء في قسم الخطوط - إذ أن تحقيق الخطوط يتطلب معلومات فنية قد لا توجد لها شهادات خاصة فاختلط في المادة الرابعة أن يؤدوا امتحان أمام لجنة الخبراء كما أنه أجاز في المادة الحادية عشرة أن يصدر مرسوم بمعد بهذا القسم إلى موظفين يمتنون خاصة لهذا الغرض .

ثانيا - أوجب المشروع في القانون المعمول به الآن على لجنة الخبراء أن تعيد النظر في أمرهم في كل سنة لتقرر اسم كل خير لم يعد حائزا للشروط ولكنه لم يعد الخبير حق التظلم من هذا القرار فرؤى لمصلحة المسئلة أن يقرر له هذا الحق في التشريع الجديد وتفصل اللجنة - متفيا إليها قاضيان أو مستشاران على حسب الأحوال متبينهما الجمعية العمومية سنويا - في هذا التظلم .

ثالثا - كذلك كفّل المشروع رقابة دقيقة على أعمال الخبراء فنص في المادة السادسة عشرة على تكليف القاضى الجزئى أو رئيس المائرة بأن يضع في أسر كل شهر تقريراً عن كل خير انتدبه ، وعلى أن تكون هذه التقارير محل نظر لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقا للمادة التاسعة .

كما نص في المادة السادسة عشرة على أن للمحكمة أن تحرم الخبير من أصابه ومضاريفه كلها أو بعضها إذا اتى تقريره لبيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطاه . وإذا كانت الأصحاب قد دفعت جاز الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استقاله بلا أجر جديد .

رابعا - أدخل المشروع على نظام تأديب الخبراء أحكاما جديدة فنص في المادتين العشرين والثانية والعشرين على أن استئناف قرارات لجنة الخبراء بالمحكمة الابتدائية متقدمة بجهة مجلس تأديب لا يكون مقبولا إلا إذا قضت بغيره لسم الخبير من الجدول ، كما نص على أن قرارات لجنة الخبراء أمام محاكم الاستئناف تكون غير قابلة للطعن ، وكذلك أدخل المشروع

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفائية

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصيغة مستجيبة لجلساته المنعقدة في ٨ مارس ٣٠ و ١٩ و ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية ، ووافق عليه بالجمعية المرافقة لهذا .

فاشارف بأن أرسل مع هذا للدولكم مشروع القانون ، وتقرر لجنة الحفائية ومحاضر الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتكم بتقبل عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

عبد توفيق رستم

١٠ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفائية ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفائية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بالخبراء أمام المحاكم الأهلية وقد بحثته اللجنة بجلست ٢٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣١ و ٧ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ وشهد إحدى هذه الجلسات حضرات مدير إدارة المحاكم الأهلية والسكبر التنى لمكتب حضرة صاحب المطالب وزير الحفائية متبينين عن الوزارة .

وقد تبين لجنة أن هذا المشروع قصد به معالجة أسباب الشكوى من نظام الخبراء التي ارضع صلاها من القضاء والمتقاضين والخبراء على حد سواء بسبب قصور القانون المعمول به عن فرض رقابة فعالة من القضاء على الخبراء وحلوه من نصوص تمنح سرعة إبطال أصناف الخبراء إليهم وجموده عن أن يتولى منع المصوم من تعطيل مأمورية أهل الخبرة .

في المستقبل وتطبق على الخبراء جميعا وأن الخبراء المقيدون في قسم الخطوط الآن يستمررون في عملهم ولا يؤدون امتحانا .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع بالتعديلات التي أدخلتها عليه اتصلت بالجنة الاستشارية التشريعية طبقا لنص المادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . وقد أقرت هذه اللجنة جميع التعديلات التي اقترحت غير أنها هي الأخرى أجرت تغييرا في صيغ بعض المواد ينحصر فيما يلي :

١ - استبدلت عبارة " مجلس التأديب " الواردة في نهاية الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة بعبارة " لجنة الخبراء منقطة بيئة مجلس تأديب " .

٢ - استبدلت عبارة " وله أن يحضر بنفسه أو مستمينا بنحس " فلذا لم يحضر ولم يوكل جازا الحكم عليه في غيبته " . الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة العشرين بعبارة " لوزيرين بنحس " ويحضر دائما لمجلس التأديب أن أمر بحضوره فلذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه حاميا جازا الحكم في غيبته " .

٣ - إضافة عبارة " أو بإيقافه بعد كلمة " اسمه " وإضافة عبارة " أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت " بعد لفظة " الاستئناف " وذلك في المادة الثالثة والعشرين " .

٤ - استبدلت عبارة " وكل قرار نهائي يصدر " بكلمة " أو " وعبارة " هاتين الحالتين " بعبارة " هذه " والحالة " وذلك في المادة الرابعة والعشرين " .

•••

ولما كان هذا التغيير في هذه المواد لا يؤثر على الفكرة التي قصدتها هذه اللجنة من إجراء التعديل لأنها توافق على كله .

ولهذا أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي تتشرف بمرسوم نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء المرافقة على رأيها ما

رئيس اللجنة
أحمد طلعت

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

كما أقرته لجنة المحلفين بمجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول لخبراء لقبولين أمامها .

ولكن اللجنة رأيت أن الحالة التي يشير إليها حضرة العضو المحترم فائدة الحصول جدا وفضلا عن ذلك فإن المشروع لتفصيص بإدخال تعديلات وإضافات في الفقرة الرابع من الفصل الثالث من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية قد عطل المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات تمديدا يتفق ورغبة حضرة العضو المحترم فقد نصت هذه المادة على ما يأتي :

" إذا كان الخصوم بالذين ولم حرية التصرف في حقوقهم واعتقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأعمالهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة . وفيما هذا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تمنع غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم " .

٢ - لاحظ بعض حضرات الأعضاء أن المشروع في المادة التاسعة لم يسل تأثيرا حتى استئناف القرار الذي يصدر بشأن التظلم مع أن المشروع في المادة الثانية والعشرين أعطى له حق استئناف للقرار الصادر بحسب اسمه من المجلس التأديبي وأنه من غير المقرر أن يكون تغيير الذي صدر قرار مجلس التأديب بإيقافه عن العمل لمدة سنة (بعد التعديل الذي أدخلته اللجنة على المادة الثانية والعشرين) حق الاستئناف ولا يكون له ذلك الحق بالنسبة للقرار الصادر بحسب اسمه خصوصا وأن هذا القرار يصدر بجاء بدون إعلان الخبر وأن التظلم الذي أعطى له لا قيمة له لأن اللجنة التي أصدرته ستكون لها الأهلية في اللجنة التي تنظر هذا التظلم وأنه لا يمكن القول بأن تغيير أن يستأنف في هذه الحالة بدون حاجة لنص لأن المادة الثانية والعشرين تعبر " المحرر " وهو نفس التغيير المستعمل في المادة التاسعة وذلك لأن المادة الثانية والعشرين واردة في باب " تأديب الخبراء " أما المادة التاسعة فخاصة بالهو الإداري وطبورا أن يكون تغيير في هذه الحالة حتى استئناف القرار أمام محكمة الاستئناف فظيا الضمان الكافي على كل حال .

ولكن الأهلية لم تراخذ بهذا الرأي لأن القانون المعمول به الآن يحوي نصا كنس المادة التاسعة من المشروع ولكن ليس به حق التغيير في التظلم .

فالشرع بالجدد هو في الواقع في مصلحة الخبراء لأنه أعطى لهم حقا لم يكن لهم من قبل وفضلا عن ذلك فإن المحو المنصوص عنه في هذه المادة إداري ونص المادة لا يمنع من إحاطة إدراج اسم الخبر إذا تتيق زوال السبب الذي ترتب عليه المحو .

•••

وقد تناقش حضرات الأعضاء طويلا في ملول المادة السادسة والعشرين مع مقارنتها بالمادتين الرابعة والتاسعة من المشروع ومبلغ تأثير ذلك على الخبراء المقيدين الآن بمجلس المحاكم وانتهى الرأي بحضور حضرات متنوبى وزارة المحلفين إلى أن المادة السادسة والعشرين تقوم بالصيغة لم مقام الشروط المنصوص عنها في المادة الرابعة لأن لم حقا مكتسبا لا يمكن المساس به وأن المادة التاسعة تنص على حالة المحو الإداري لأسباب ظهرا

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يبين فيه القسم الذي يشتمس الالتحاق به ، ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلق عمل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخبراء الذين قبيل طلبه أنت يحلف اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصنف والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتعود منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازمة توفرها قيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويمكن تغيير .

والخبر الذي عي اسمه أن يتنظم من قرار اللجنة في مدى المشقة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يرفقه في قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمعية العمومية سنويا تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا النظم بعد إعلانات الخبراء . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار لجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع هو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بنى عليه هو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية ماداموا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك لأعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للسكة أنت تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولو زير الخاتمة بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المطلوبون من هذا الشرط الأخير .

المادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من يتوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يتوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إنشاء رأيهم فيها . ويحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على الثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا — أن يكون مصرياً .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط أن يكونوا مدنيين بالغة العربية . وأن يتصلوا بخاصة بضعفهم لجميع الأحكام المقررة أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأولية . فإن لم يلخصوا بذلك لأي حكم من تلك الأحكام أو لأي قرار يكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام بصفة أنهم أجانب شعلت أعمالهم نهائيا من الجدول معرفة لجنة الخبراء .

ثانيا — ألا يكون محكوما عليه بمقوعة جنائية أو مصلوت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا — أن تثبت لياقته للعمل عليها وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا — أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة مصادرة لمسا تمل على أن الطالب حائز للدرجات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدمت أنت يؤدي طالب القيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانا أمام اللجنة لتتحقق من كفايته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خامسا — أن يتخذ له مالا مختارا في المدينة التي بها مقر المحكمة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

انحصر إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إصابه .

ومع ذلك يعطى لم من نزاع المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مقيد اسمه في الجدول ملف بالصيغة التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يضع القاضي الجزء أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تأدية مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة الثامنة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر طبعهم من الأحكام في مواد الجلسات والبيانات ويحفظ ذلك في ملف الخبر المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يماقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدول أي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله . وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير الخاضعة للأحكام المباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبر كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي ندبتته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .

ومليه أن يرد على الشكوى كتابة في محاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبر أن يحفظ الشكوى أو يصفقها سواء بنفسه أو عن يده من القضاة أو من المستشارين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبر أو يأمر بإسائه على لجنة الخبراء منعقدة ببيئة مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبر .

المادة الحادية عشرة

يتميز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يمهده إلى موظفين يميزون لهذا الغرض بقرار من وزير الحفانية ويختلف هؤلاء الموظفون إيمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في انتخاب الخبراء

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تترأى القواعد الآتية . فيقدر الخبير :

١ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم العمل يحل النزاع .

٢ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة المناقشة للقرار .

٣ - مائة قرش عن يوم العمل بالمكتب باختيار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ - خمسين قرشاً مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - خمسين قرشاً مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكاتب .

ويتميز بإعاقص عدد الأيام والساعات المثبتة بالكشف المتقدم من الخبر إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يميز أن تهدر تقرير أصاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها - تهدر مستقلة عن الانتخاب ويصور أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتض ولا تحيل المبالغ المدفوعة للخاصين والقياسين واللسانين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

لمحكمة أن تعمر الخبر من أمثاله ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى تقريره لعب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإيماله أو خطئه .

وإذا كانت الأخطاء والمصاريف قد دفعت جاز المحكمة الحكم عليه بدفعها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً .

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيدين بأسمائهم بالجدول أن يؤدوا جانا الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المتعلقة من الرسوم القضائية . فغير أن لم الرجوع بأسمائهم على

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بموجب اسم انجبر أو بإيقافه يبلغ لجهات القضائية والنظامية الأخرى، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول أحرار أو أن يباشر عمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب انجبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال انجبراء تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال انجبراء للذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة للامورية التي كلفوا بها يُلغى عنها القاضي الذي تبينها لوزير الحفانية .

الباب الرابع

أحكام عقابية

المادة السادسة والعشرون

انجبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمررون في عملهم ولو كان صدمهم دائماً من المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد في الحال التي تخلفوا دام عدد انجبراء المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على انجبراء المقرر في أكثر من قسم أن يضار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فان لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

ينفي القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ انحصار انجبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذ من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نُصِرَ بِأَمْرِ يَصْحَبُ هَذَا الْقانون بِمَقَامِ النُسخة وَأَن يُنشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

المادة العشرون

إذا أحيل انجبر على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بلم الوصول قبل الجلسة بشرة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وليجوز أن يوكل عنه محامياً أو يستعين بمحام ويجوز دائماً لمجلس التأديب أن يباشر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيابه .

المادة الحادية والعشرون

المقوبات التأديبية هي :

١ - التوبيخ .

٢ - الإنفاق لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ - عو الامم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز المعارضة في القرارات النهائية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الابتدائية .

وليجوز استئنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بموجب اسمه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بتقرير يصدر بقلم المحكمة الابتدائية في ظرف عشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة انجبراء فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير يصدر بقلم مكتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بموجب اسمه أو بإيقافه أن يباشر عملاً من أعمال انجبراء حتى يفصل في الاستئناف . أو أن تكون مدته لإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيما يتردد بموجب اسمه تطبيقاً للمادة التاسعة إلى أن يتم النظر في طلبه .

مقارنة

بشأن مشروع قانون انخبراء أمام المحاكم الأهلية

النص الذي أقرته لجنة الخفانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه الجنة الاستشارية التشريعية	أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو
نحن فراد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فراد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
الباب الأول في جدول انخبراء	الباب الأول في جدول انخبراء
المادة الأولى على أصلها .	المادة الأولى يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول انخبراء المقبولين أمامها .
المادة الثانية على أصلها .	المادة الثانية تضع هذا الجدول لجنة انخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .
	وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه من مستشار تمينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه . وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .
المادة الثالثة على أصلها .	المادة الثالثة يشتمل جدول انخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . ويحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد انخبراء في كل قسم . ومع ذلك لا يزيد مجموع انخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

النص الذى أقره لجنة الحفائية مجلس الشيخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الرابعة

على أصلها .

المادة الخامسة

على أصلها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه يبدول انجلترا أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا
كتابيا يبين فيه القسم الذى يتخمس الاحتاق به ، ويرفق به الأوراق التى
تؤيد طلبه والمراجع التى يستند عليها فى بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة انجلترا أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل فى الطلب .

المادة السابعة

عند خلوعه فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه فى الجريدة الرسمية
ويحدد ميكانا لتقديم الطلبات .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول انجلترا :

أولا - أن يكون مصريا .

ويؤزمع ذلك بصيغة استثنائية قيد الأجانب فى جدول انجلترا بشرط
أن يكونوا ملعين باللغة العربية وأن يتعهدوا كتابة بخصوعهم بلج الأحكام
المقررة أو التى ستقرر بشأن انجلترا أمام الحاكم الأعلى . فإذا لم يلحقوا بهذا
لاى حكم من تلك الأحكام أولاًى قرار يكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام
بحسبة أنهم أجانب شطيت أسمائهم نهائيا من الجدول بمعرفة لجنة انجلترا .

ثانيا - ألا يكون محكوما عليه بقوة جنائية أو صدرت عليه أحكام
قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا - أن تثبت لياقته للعمل طيبا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا - أن يكون حاصل على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية
أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لما تثل على أن الطالب حائز
للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذى يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يرضى طالب القيد فى قسم انجلترا
فى الخطوط امتعانا أمام اللجنة لتتصق من كفايته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا - أن يقدّمه على محلا مختارا فى المدينة التى بها مقر المحكمة .

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا لى أكثر من قسم
واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم
الابتدائية الواقعة فى دائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه يبدول انجلترا أن يقدم لرئيس اللجنة
محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال ، طلبا كتابيا
يبين فيه القسم الذى يتخمس الاحتاق به . ويرفق به الأوراق التى تؤيد طلبه
والمراجع التى يستند عليها فى بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة انجلترا أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل فى الطلب .

المادة السابعة

عند خلوعه فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك فى الجريدة الرسمية
ويحدد ميكانا لتقديم الطلبات .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الثامنة

يجب على الخبير الذي قبل طلبه أن يخطف الإيتين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصنف والأمانة .

وتعتبر هذه الإيتين سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتجمعه منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها لقبيل الاسم ، أو رأت أنه لم يعد أهلا للاستمرار في تأدية عمله . ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، وبين تغيير .

والخبير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يجرى في قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تهيئها الجمعية العمومية سنويا تتولى الفصل نهائيا وعلى وجه السرعة في هذا التظلم وذلك بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع عو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بنى عليه عو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية ماداموا في الخدمة أن يؤديوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فأعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للمكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الخفانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يمين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكن يهد به إلى موظفين يمينون خصيصا لهذا الغرض بقرار من وزير الخفانية . ويخطف هؤلاء الموظفون الإيتين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

النص الذي أقرته لجنة الخفانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثامنة

على أصلها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتجمعه منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها لقبيل الاسم . ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، وبين تغيير .

والخبير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يجرى في قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تهيئها الجمعية العمومية سنويا تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للمجتهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع عو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بنى عليه عو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

على أصلها .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكن يهد به إلى موظفين يمينون لهذا الغرض بقرار من وزير الخفانية . ويخطف هؤلاء الموظفون الإيتين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

النص الذي أقرته لجنة الحماية لمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
الجنة الاستشارية التشريعية

الباب الثاني

في أنصاب الخبير

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
تراجع القواعد الآتية . فيقدر الخبير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم العمل محل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم الحضور بالحقبة للحكمة للمنفعة
القرار .
- ٣ - مائة قرش من يوم العمل بالمكتب باختيار اليوم الواحد
ست ساعات .

٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش من يوم العمل في حالة ما إذا كان
الخبير غير مأذون له بسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم
الكتاب .

ويجوز إقصاء عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير
إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تقدر غير أنصاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة
لها - تقدر مستقلة عن الأنصاب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف
بغير مقتضى .

ولا تشمل المبالغ المدفوعة للقاسمين والقياسين والضامنين وغيرهم إلا في
الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

لحكمة أن تحرم الخبير من أنصابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا أثنى تقريره
لسبب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأنصاب والمصاريف قد دفعت جاز لحكمة الحكم عليه بردھا
أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً .

أصل المشروع المقدم من المحكمة وقد أقره مجلس النواب كما هو

الباب الثاني

في أنصاب الخبير

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
يراعى القاضي القواعد الآتية . فيقدر الخبير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم العمل محل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلاثة قرش من يوم الحضور بالحقبة للحكمة للمنفعة
القرار .
- ٣ - مائة قرش من يوم العمل بالمكتب باختيار اليوم الواحد
ست ساعات .

٤ - تحسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ - تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش من يوم العمل في حالة ما إذا كان
الخبير غير مأذون له بإستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها
في قلم الكتاب .

ويجوز للقاضي إقصاء عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدم
من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

وللحكمة أن تمنع الخبير أنصاباً إضافية تقدرها إذا رأت أن العمل الفني
الذي قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأنصاب .

ومصاريف الخبير - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات
المؤيدة لها - تقدر مستقلة عن الأنصاب . وللقاضي أن يستبعد منها
كل مبلغ صرف بغير مقتضى .

ولا تشمل المبالغ المدفوعة للقاسمين والقياسين والضامنين وغيرهم إلا
في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكمة أن تحرم الخبير من أنصابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا أثنى
تقريره لخبير في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأنصاب والمصاريف قد دفعت جاز لحكمة الحكم عليه بردھا
أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الرابعة عشرة

على الخبير المقيده أسماؤه بالجدول أن يؤدي جانا الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المعقدة من الرسوم القضائية . غير أن لم الرجوع بتأجيلهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إحصاره .

ومع ذلك يعطى لم من نزاعة المحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيده اسمه في الجدول ملف خاص برئاسة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يجب على القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة بالمحكمة الابتدائية أو بمحكمة الاستئناف أن يكتب تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفيته تأدية مأموريته تودع بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير ممتحنة نظر لجنة الخبراء لتكون أساساً لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية ما يصدر عن الخبراء المقيده أسماؤهم في الجدول من الأحكام في مواد البتس واختنايات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف الخبراء المتكتم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يماقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مقيده اسمه في الجدول إذا أتي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من جهة قضائية أو نظامية غير المحكمة الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

النص الذي أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة الرابعة عشرة

على أصلها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيده اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها .

المادة السادسة عشرة

يضع القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفيته تأدية مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد البتس والختنايات ويحفظ ذلك في ملف الخبراء المتكتم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يماقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مقيده اسمه في الجدول من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من جهة قضائية أو نظامية غير المحكمة الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

النص الذي أقرته لجنة الحضانة مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
الجنة الاستشارية التشريعية

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته
أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .
وعليه أن يرد على الشكوى كالتالي في ميعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحفظها
سواء بنفسه أو بمن يتدبه من القضاة أو من المستشارين . وله بعد ذلك أن
يحفظ الشكوى أو يبتذر الخبير أو يأمر بإحالة على لجنة الخبراء متعقبة بهيئة
مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل
للتهم الموجهة إليه بخطاب موسى عليه بطل الوصول قبل الجلسة بشرة أمام
كل الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ولخير أن يوكل عنه محاميا أو يستعين بهام ويجوز دائما لمجلس التأديب
أن يأمر بحضوره وإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم
في غيبته .

المادة الحادية والعشرون

على أصلها .

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز للمعارضة في القرارات النهائية الصادرة من مجلس التأديب بالحاكم
الابتدائية .

ولخير استئنافها سواء أ كانت حاضرة أم غائبة إذا صدرت بحو اسمه
من الجدول أو بإلقائه .

ويرفع الاستئناف بتقرير يحرره بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف العشرة
الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موسى عليه بطل الوصول وينظر على
وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالحاكم الاستئناف نهائية ما لم تصدر في خيبة
الخبير فيجوز له عندئذ للمعارضة فيها بتقرير يحرره بقلم كاتب محكمة الاستئناف
في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سائلة الذكر .

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته
أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .
وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

ويحق لرئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الاستئناف بنفسه الشكوى
التي قدمت إليه أو ينوب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام
بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن
يوجه إنذارا لخبير وإما أن يأمر بإحالة الخبير إلى لجنة الخبراء متعقبة بهيئة
مجلس تأديب .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير إلى لجنة الخبراء متعقبة بهيئة مجلس تأديب وجب إعلانه
بقرار الاتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موسى عليه بطل الوصول قبل
الجلسة المحددة لامعاد مجلس التأديب بشرة أمام كل الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بهام .
وإذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

المعلومات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
- ٣ - حو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

للخير الذي صدر قرار من مجلس التأديب بمحكمة ابتدائية بحو اسمه من
الجدول أن يستأنف هذا القرار أمام لجنة الخبراء متعقبة بهيئة مجلس تأديب
محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية وذلك بتقرير يحرره بقلم كاتب
المحكمة الابتدائية في مدى العشرة الأيام التالية لإرسال إعلان قرار مجلس
التأديب إليه بخطاب موسى عليه وينظر هذا الاستئناف على وجه السرعة .

وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاستئناف متعقبة بهيئة مجلس تأديب
تكون نهائية .

النص الذي أقرته لجنة الحفانية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه
اللجنة الاستشارية التشريعية

أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أو بإيقافه أن يباشر
عملا من أعمال الخبيرة حتى يفصل في الاستئناف . أو أن تكون مدة الإيقاف
قد انقضت . وكذلك الحال فيما يقرر عواممه تطبيقا للمادة التاسعة إلى أن
يتم النظر في نظامه .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أن يباشر عملا من
أعمال الخبيرة حتى يفصل في الاستئناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية
الأخرى ولا يجوز تغيير الذي صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه أو بإيقافه
من العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول أسر ولا أن يباشر عمله أمام تلك
الجهات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية
الأخرى ولا يجوز تغيير الذي صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه أو بإيقافه
من العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول أسر ولا أن يباشر عمله أمام تلك
الجهات القضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة
ومجالس المديرية والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبيرة تطبيقا لهذا
القانون .
ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبيرة المذكورة
لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التأمين لها .
وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي
كلفوا بها يبلغها القاضي الذي أتمتها لوزير الحفانية .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة
ومجالس المديرية والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبيرة تطبيقا لهذا
القانون .
ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبيرة
المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التأمين لها .
وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي
كلفوا بها يبلغها القاضي الذي أتمتها لوزير الحفانية .

الباب الرابع

أحكام وقية

الباب الرابع

أحكام وقية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدين في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في
عملهم ولو كان مدمم زائفا من المدة المقررة لكل محكمة . ولا يمين أحد
في المحال التي تخالف ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد
الاقصى المقرر .

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدين في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في
عملهم ولو كان مدمم زائفا من المدة المقررة لكل محكمة . ولا يمين أحد في
المحال التي تخالف ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى
المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد
أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر
من تاريخ نشر هذا القانون . لأن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي
يجب أن يقصر عمله فيه .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي
يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهر
من تاريخ نشر هذا القانون . لأن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي
يجب أن يقصر عمله فيه .

النص الذي أقرته لجنة الحفانية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية	أصل المشروع المقدم من الحكومة وقد أقره مجلس النواب كما هو
المادة السابعة والعشرون على أصلها .	المادة السابعة والعشرون يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ اتخاذاً بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .
المادة الثامنة والعشرون على أصلها .	المادة الثامنة والعشرون على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضيه تنفيذ من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
مدرق	تأمر بأن يعم هذا القانون بشأن الفولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

كتم قسمونها منذ خمسين سنة ، والتي ترددت في هذا المجلس الموقر على لسان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

فقرة الشيخ المحترم الدكتور محمد دوس باشا — البعرة بالتنفيذ .
(حضر حضرة صاحب المصالح محمد حلي عيسى باشا وزير المعارف العمومية) .

المقرر — عند ما يتلى على حضراتكم مشروع القانون مادة مادة فإني مستعد لأن أرين لحضراتكم أوجه التعديل التي أدخلت عليه .

فقرة الشيخ المحترم محمد صبري بك — لي ملاحظات أرجئها إلى أن تلى المواد المتعلقة بها .

الرئيس — ليتلى مشروع القانون .
تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها .

مجلس الشيوخ

الناقشة التي دارت حول مشروع القانون

قرار المجلس نظره على وجه الاستقبال
جلسة ٢٦ برز من ١٩٣٣

(المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

فقرة صاحب المصالح محمد علي باشا (وزير الحفانية) — أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون على وجه الاستقبال ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستقبال .
ولقد وزع على حضراتكم تقرير اللجنة وأطلعهم عليه طبعاً ، فهل توافقون حضراتكم على عدم تلاوته ؟
(موافقة) .

المقرر — مشروع هذا القانون وما استجبه من تعديل في قانون المرافعات وإضافة مادة جديدة إلى قانون القبولات سيكون من غير القوانين التي أخرجت للناس إن لم يكن أحسن قانون أقره البرلمان لتأية الآن لأنه ...

الرئيس — هو من بين القوانين الحسنة وليس أحسنها .

المقرر — لأنه ضمن حسن سير العملية ورفع مستوى الخبراء وضمن لهم حقوقهم كما ضمن حقوق المتقاضين وبمقتضاه ستولى بإذن الله الشكوى التي

المادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تمينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على اثنين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف ومروعة عشر في محكمة استئناف أسيوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن قيد اسمه في جدول الخبراء :

أولاً - أن يكون مصرياً .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط أن يكونوا ملينين للغة العربية . وأن يشهدوا كتابة بحضورهم جميع الأحكام المقررة ، أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم للأهلية . فإذا لم يذهبوا بدئلاً لأي حكم من تلك الأحكام أو لأى قرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بحجة أنهم أجانب شطبت أسماءهم نهائياً من الجدول بحسب لجنة الخبراء .

ثانياً - ألا يكون معكوماً عليه ببقوة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً - أن تثبت لياقته للعمل عليها ، وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً - أن يكون حاصلاً على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تتمتع بها اللجنة معادلة لما تدل على أن الطالب سائر للدراسات الفنية اللازمة للقسم الذى يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدمت أنه يردى طالب القيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانات أمام اللجنة لتتسقى من كفايته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامساً - أن يخلو هذا اللائحة عن مخالفا في المذنبية التي بها مقر المحكمة

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم رئيس اللجنة طلباً كتابياً يعرض فيه القسم الذى يلتمس الانضمام به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية . وإليه الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلوعه في الجدول يعين رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ، ويحدد مياداً لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخبراء الذى قبل طلبه أنه يحلف اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

وتعبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة في كل سنة وتتضمن منه اسم كل خير لم يعد حائزاً للشروط اللازمة لتفوقها لقيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعلن للخير .

والخير الذى يحى اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بقراره يردى في قلم كاتب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

والجنة - بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال يمتحنها الجمعية العمومية سنوياً ، تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلان الخير . والقرار الذى تصدره يكون مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعبر نهائياً حتى في حالة عدم حضور الخير .

ويتلخ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع عو الاسم من تقديم مرة أخرى عند خلوعه لإذاتين لجنة زوال السبب الذى جرح عليه عو الاسم من الجدول .

المادة الثالثة عشرة

الحكمة أن تحرم التبشير من أصحابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لبيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإحماله أو خطئه .

فإذا كانت الأخطاء والمصاريف قد دفعت جاز الحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الخيرة المنيعة أحوالهم بالجدول أن يؤدوا جباة الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المدفوعة من الرسوم القضائية . غير أن لهم الرجوع بأعمالهم على أنفسهم إذا حكم عليهم بالمصاريف ، أو على الشخص المضي إذا زالت حالة إصراره .

ومع ذلك يبقى لهم من ثمرات الحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخيرة .

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مقيد اسمه في الجدول ملف بالحكمة السابع لها .

المادة السادسة عشرة

يضع القاضي الجزئي أو رئيس القاعة تقريرا في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تأديبه مأموريته وتوديع التقارير بملفات الخيرة الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخيرة عند إعادة النظر في الجدول طبقا للمادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخيرة ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الجمع والجنات ويحفظ ذلك في ملف الخيرة الحكوم عليه .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية دناؤا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخيرة . ومع ذلك فأعمال الخيرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الخيرية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يمين بقرار موظفي المصالح الفنية للمعمون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخيرة في الخطوط لكي يصعد به إلى موظفين يمينون لهذا الغرض بقرار من وزير الخيرية . ويختلف هؤلاء الموظفون إثنين المنصوص عليا في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أتعاب الخيرة

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية تراقى القواعد الآتية ، فيقدر للخير :

- ١ - من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش من يوم العمل بمحل النزاع .
- ٢ - من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالحكمة لمناقشة التقرير .
- ٣ - مائة قرش من يوم العمل بالمكتب بإحبار اليوم الواحد ست ساعات .
- ٤ - خمسين قرشا مقابل الإطلاع على المأمورية .
- ٥ - خمسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

٦ - من مائة قرش إلى مائة قرش من يوم العمل في حالة ما إذا كان الخيرة غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الإطلاع عليها في ملف الكتاب .

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخيرة إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به . كما يجوز أن تهدر تقرير أتعاب إضافية بنسب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخيرة - التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها - تهدر مستقلة عن الأتعاب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرفه بتبرع مريض ولا تقبل المبالغ المدفوعة بالساحين والقبائين والساحين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

وقرارات مجلس التأديب بالحاكم الاستثنائية نهائية ما لم تصدر في غيبة الخبير فيجوز له سحب المعارضة فيها بقرار يصدر بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة ماثلة المذكور .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز للخبير الذي استأنف القرار الصادر بحججه أو بإيقافه أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف أو أن تكون مدة الإيقاف قد اقتضت . وكذلك الحال فيمن قرر عواصمه تطبيقاً للسادة التاسعة إلى أن يتم النظر في تظلمه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحججه أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يباشر عمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية الذين يتكفون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التأمينية لها . وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كفوا بها يباشرها القاضي الذي تدينها لوزير الخزانة .

الباب الرابع أحكام عقابية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المعيدون في جداول الصالحين وقت نشر هذا القانون يستمرّون في عملهم ولو كان مدهم زائداً من المقرر لكل محكمة ولا يمين أحد في الحال التي تقتضها مدام عدد الخبراء المعيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبراء المعيدون في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهرين تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

ينفي القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ أحكاماً بالتأديب أعادها الحاكم الاستثنائية .

المادة الثامنة عشرة

يباشر بإحدى السجلات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير قيد اسمه في الجدول أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أحمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير الحاكم الاستثنائية مباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورته . وعليه أن يرد على الشكوى كتابية في ميعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحفظها سواء بنفسه أو بمن ينوبه من القضاة أو من المستشارين وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو يبتدر الخبير أو يأمر بإحاطته على لجنة الخبراء منعقدة بصفة مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الإتهام الشامل لنتهم المرجحة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بفترة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وغير أن يوكل عنه عامياً أو يستعين بمحام ويحضر دائماً مجلس التأديب أن يأسر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه عامياً جاز الحكم في غيبته .

المادة الحادية والعشرون

المقوبات التأديبية هي :

- ١ - التوبيخ .
- ٢ - الإيقاف لمدة لا تتجاوز ستة .
- ٣ - سحب الاسم من الجداول .

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز المعارضة في القرارات التأيينية الصادرة من مجلس التأديب بالحاكم الابتدائية .

وغير استثنائها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بحججه اسمه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بقرار يصدر بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف عشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وصغر من في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسيوط .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبرى بك — فى ملاحظة على هذه المادة من جهة صياغتها التحريرية لا من جهة الموضوع ، فقد ورد فيها ما يأتى :
"يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها"

الواقع أن المادة تتكلم من أقسام مختلفة لا عن الخبراء فكلمة "منهم" الواردة فى صلب المادة لا محل لها والتعديرها تمييز ركيك فأقترح أن يكون النص هكذا :

"يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب إبداء الراى فيها الخ"

لأننا فى الواقع لا نتكلم عن الخبراء .

الرئيس — هذا التصحيح لا يغير للمنى .

مفكرة صاحب المعلق أحمد على باشا (وزير الحفانية) — أرى أن لا محل لهذا التصحيح لأن نص المادة ليس فيه أى لبس .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبرى بك — وأأرى أن هذا التعبير غير صحيح .

مفكرة صاحب المعلق أحمد على باشا (وزير الحفانية) — ما هو وجه اللبس ؟ ألا أفهم أن التعبير غير صحيح .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبرى بك — من حق معاليك أن تعهم ما شئت .

مفكرة صاحب المعلق أحمد على باشا (وزير الحفانية) — تلون المادة ما يأتى :

"يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها إلى الخ"

فبإشارة "يطلب منهم" لا تعود على "الأقسام" وإنما تعود على "الخبراء" .
فالتعديرات الواردة فى المادة تمييز واضح ولا ضرورة لتغييره .

لحضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك أن يفتح ما يشاء ولكن ما يقترحه من تصحيح فى هذه المادة لا محل له لأن صياغتها صريحة واضحة .

مفكرة الشيخ محمد حسن صبرى بك — كأن يمكن أن يوافق على المادة بصيغتها المروضة لو أن المشروع بعد موافقتها عليه لا يرسل إلى مجلس النواب ، غير أنه قد أدخلت على المشروع عدة تعديلات يرتب عليها إرساله إلى مجلس النواب . لهذا أرجو الموافقة على التعديل اللغوى الذى اقترحه فى هذه المادة .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات ، ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرق

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولنتنقل الآن إلى مناقشة مواده مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

يكون فى كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول خبراء المقبولين أمامها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة فى محاكم الاستئناف رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشاريها الجمعية العمومية ومن النائب العموى أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض معيه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . ويختار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء فى كل قسم .

مقدمة الشيخ المحترم الشيخ حسين دواني - رأي أن المادة واضحة ولا حاجة إلى التفسير فيها ومرجع الضميمة في كلمة "منهم" مذكور سابقا وعلى ذلك تكون المادة واضحة كما أشار إلى ذلك معالي وزير الحفانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التصحيح الذي اقترحه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ؟
(أصوات : لا توافق) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على نص المادة الثالثة كما هو ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على نص المادة الثالثة كما هو .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

يشترط فيما يقدّم اسمه في جدول الخيرة :

أولا - أن يكون مصرياً .

ويجوز ذلك بصيغة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخيرة بشرط أن يكونوا ملحقين باللقبة العربية . وأن يشهدوا بكتابة بجنسوعهم بلقب الأحكام المقررة . أو التي مستقر بشأن الخيرة أمام الحاكم الأهلية . فإنما لم يذعنوا بذلك لأي حكم من تلك الأحكام أو لأي قرار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بحجة أنهم أجانب شطيت أعمالهم نهائياً من الجدول يعرفه لجنة الخيرة .

ثانياً - ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثاً - أن تثبت لياقته للعمل طلياً ، وأن يكون جديراً بالثقة .

رابعاً - أن يكون حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تمتتهاها اللجنة معادلة لها تدل على أن الطالب حائز للدرجات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدمت أن يؤدي طالب القيد في قسم الخيرة في المخطوط امتحاناً أمام اللجنة تستحق من كفايته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزاري .

خامساً - أن يتخذ له محلا مختاراً في المدينة التي بها مقر المحكمة .

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - تمثرت الفقرة الرابعة من هذه المادة أن يكون الخيرة حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية ولم يجدد الشارع أو وزارة الحفانية درجة هذه الدبلومات فهذه مسائل حساسة تحتاج لتغيير حاصل على دبلوم التجارة المتوسطة . ومماثل فزاحة تحتاج لدبلوم بخلافات الزراعة المتوسطة ، ومماثل صناعة تحتاج لدبلوم الفنون والصنائع فحصل المراد من عبارة " دبلومات دراسية " هو مطلق دبلومات أو الدبلومات العالية التي ترعى من شأن مهنة الخيرة ؟ هذا ما أرجو الإجابة عنه .

فلما قيدنا اللجنة الآن - ونحن في بدء نظام جديد - بتفضيل الدبلوم العالي على الدبلومات المتوسطة ربما أدى ذلك إلى عدم ملء الجدول بالعدد المطلوب .

يجوز الآن كثير من الخيرة غير حاصلين على شهادات دراسية فيجب أن نراعي عند وضع القانون أن يكون النص عاما وترك لجنة تقدير الشهادات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تغيير أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخيرة أن يقدم لرئيس اللجنة طلباً كتابياً يبين فيه القسم الذي يشتم الاتفاق به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخيرة أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

عند خلوه في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية . ويصدر ميعاداً لتقديم الطلبات .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية ما داموا في الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخدمة . ومع ذلك فأعمال الخيرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الخفائية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبد من الجدول قسم الخبازة في الخطوط لكن يهدد به إلى موظفين يبينون لهذا الغرض بقرار من وزير الخفائية . ويجلف هؤلاء الموظفون اليمن المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

في تطبيق المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية نزاع القواعد الآتية ، فيقدر تغيير :

١ — من مائة قرش إلى ثمانية قرش عن يوم العمل محل النزاع .

٢ — من مائة قرش إلى ثمانية قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .

٣ — مائة قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد مست ساعات .

٤ — تعيين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ — تعيين قرشا مقابل ايداع التقرير .

٦ — من مائة قرش إلى مائة قرش عن يوم العطل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بقسم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجوز إقصاء عدد الأيام والساعات المينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تقلر تغيير أحكام إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

يجب على الخبير الذي قبل طلبة أن يحلف اليمن أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأرض إحدى محمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمن سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

مفكرة الشيخ المحرم عبد الله سيدي بك — إذا قدم خير طلبا أمام محكمة الاستئناف وقبل طلبة وحلف اليمن ثم قدم طلبا آخر بتقريره أمام المحكمة الابتدائية فهل يكتفى باليمن الأول أو يحلف يميناً أخرى ؟

المقرر — يكتفى باليمن الأول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبازة مرة على الأقل في كل سنة وتحصى منه اسم كل خير لم يعد حائزاً للشرط اللازم توفرها لتعيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعلن تغيير .

والخير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى الشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر في قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة ، بالإشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال ميينها الجمعية العمومية سنوياً ، تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويعتبر نهائياً حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يعي حق الاسم من قده مرة أخرى عند خلوه إذا تبين لجنة زوال السبب الذي بنى عليه حق الاسم من الجدول .

المقرر — أوجب مشروع القانون بهذه المادة تغيير شحنا وهو حق التظلم من قرار اللجنة وهذا الحق لم يكن مقرراً له من قبل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

ومعاريف الخير — التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها — تقدر مدعته من الأتعاب . ويؤيد أن يستبد منها كل مبلغ صرف ينبر مقتض ولا تخيل المبالغ المدفوعة للسامين والقباسين والسامين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .
(حضر حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيس باشا وزير الداخلية).

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — في ملاحظة على أتعاب الخبراء ، فلما رفضت دعوى أمام المحكمة الجزئية وكانت قيمتها ٥٠٠ هـ فرض وتعين فيها خير كتب محضرا أو اثنين أو ثلاثة ، ولم يشتغل في اليوم الأول أكثر من ساعة أو ساعتين ، ثم جاء في اليوم الثاني فوضع المحضر وأدبها العمل لسبب ما إلى اليوم الثالث ، وهكذا ، فلما فكرت أتعاب الخبير على الأساس الوارد في هذه المادة ، فقد تزيد الأتعاب من قيمة الدعوى .

الرئيس — يراعى في التقدير طبعا عمل الخير .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — أرى أن يراعى عند تقدير الأتعاب قيمة الدعوى .

مقبرة صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — تراعى عادة عند تقدير أتعاب الخبير قيمة الدعوى وأهميتها وعمل الخير وهذا يجب أن يترك أمره للقاضي .

اضرب محضراتك مثلا : قضية قيمتها خمسة جنيهات يجوز أن تكون كيدية لكل هذه القضية قد يشتغل فيها الخبير أكثر مما يشتغل في قضية أخرى قيمتها مائة جنيه .

في هذه الحالة تقدر الأتعاب بحسب عمل الخير وأهمية الدعوى .

والفرض من الأصل على الأتعاب في المادة هو أن ترم خطا للقاضي يسترشد بها عند التقدير .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — ولكن القانون حدد الأتعاب وليس للقاضي أن يقدّر أقل منها مع أن الواجب يقضي أن تراعى مصلحة المتقاضين .

مقبرة صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — يجب أن تقدر أتعاب الخبير بحسب عمله ومقدار الجهود التي بذله فيه وأذكر أن أسباب وضع هذا المشروع الشكوى التي ارتفعت من جانب الخبراء بسبب قلة أتعابهم ولعلنا نرى كثير من ذوى الكفاهات من هذه الجهة . فالواجب أن تراعى مصلحة الخبراء كما تراعى مصلحة المتقاضين .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — هل يصح أن يشتغل خبير ساعتين في اليوم فيقاضى من أجل ذلك مائة إلى ثلاثة قرش ؟

مقبرة صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — المحلل الذي سير إليه حضرة الشيخ الهرم الناصوري باشا لا يفتح مطلقا بين وضع قاعدة عامة يسترشد بها القاضي عند التقدير .

فلما سادنا جدلا بوجود عشرين قضية قيمة كل منها لا تتجاوز خمسة جنيهات فينبغي ألا يكون هذا سببا في عدم النص على الأتعاب ، ومع ذلك فإن أمثال هذه القضايا الصغيرة قل ما يدور الحال فيها إلى تعيين خبراء .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — عدد القضايا الجزئية أكثر من عدد القضايا الكلية .

مقبرة صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — ولكن ليست كل هذه القضايا الجزئية يبين فيها خبراء .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الناصوري باشا — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

نليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

للمحكمة أن تحرم الخير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى تقريره لم يلب في شكاه أو قضى بأن عمله ناقص لإمهاله أو خطئه .

فلما كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمال بلا أجر جديد .
ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الرشيد بك — أجاز مشروع القانون في المادة الرابعة قبول الأجانب خبراء بصفة استثنائية وبشروط يجب أن تتوافر فيهم .

ونص في المادة الثالثة عشرة على أنه إذا ألقى تقريره لم يلب جاز للمحكمة أن تحرم الخير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها .

فلذا لم يقبل الخير هذا الحكم

القرار — هو خاطئ لأحكام هذا القانون بمقتضى المادة الرابعة التي أشار إليها حضرة الشيخ الهرم .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الرشيد بك — أنا أقدم أن الأجنبي لا يوضع لحكم الحاكم الأهلية .

القرار — إذا لم يقبل الخير الأجنبي الخاضع لجميع أحكام هذا القانون يشطب اسمه .

مقبرة الشيخ الهرم عمر فهمي الرشيد بك — للمحكمة هذا الحق ولكن تخيير الأجنبي ألا يوضع لحكم القاضي الأهل بمسألة أنب هذا متناقض بالنظام العام ، وأن أحكام الحاكم الأهلية لا تسرى عليه .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :
يكون لكل خير مقيد اسمه في الجدول ملف بالهكئة التابع لها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

يضع القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تأدية مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الجمع والجنابات ويحفظ ذلك في ملف لتقرير الحكم عليه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

يأقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدول أى من خير سبب قبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين خير من هيئة قضائية أو نظامية غير الخاضع للأهلية مباشرة عمل من أعمال الخيرة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة .

مفكرة صاحب الملاك محمد علي عيسى بلشا (وزير المعارف العمومية) —
إذا لم يخفض هذا القانون يشطب اسمه .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشدي — قروض أنه شطب اسمه ولاتبقى .
إنما نقطة البحث التي نحن بصددها هي : هل تبقى الهكئة الأهلية مقتصة بنظر النزاع الذي أمامها فيما يتعلق بتقدير الأعباء أو ينتهي اختصاصها بمجرد الشطب ؟

الرئيس — يريد حضرة الشيخ المحترم أن يقول إنه عارض بما أن شطب اسمه ؟

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد رشدي — لنفرض أنه عارض في أمر التقدير فهل الهكئة الأهلية هي التي تنظر في هذه المارضة ؟

القرار — نعم ننتظرها إذ المادة تشترط إذانته لحكم الهكئة الأهلية .

مفكرة الشيخ المرحوم الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك — أنهم أنه إذا لم يقبل الحكم ففي استطاعت أن يلبوا لهكئة الغفلة لتنتظر في تقدير انتدابه .

مفكرة الشيخ المرحوم أحمد طلس بلشا — نص هذه المادة منقول عن النص الموجود في لائحة الخبراء الحالية ولم نسمع عن إشكال من هذا القبيل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

على الخبراء للمقيدة أستاذهم في الجدول أن يودوا جانا الأعمال التي يكفون بها في القضايا المعقدة من الرسوم القضائية . غير أن لم الرجوع بأنهم على الخلع إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص للمنفى إذا زالت حالة إصابته .

ومع ذلك يعطى لهم من خزنة الهكئة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

وتحيز استئنافه سواء أكانت حضورية أم غائبة إذا صدرت بحواجه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بتقرير محرر بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة الخصم فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير محرر بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة ساقفة الذكر .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

لا يجوز تقييد الذي استأنف القرار الصادر بحواجه أو بإيقافه أن يباشر عملاً من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تقرر بحواجه تطبيقاً للمادة التاسعة إلى أن يتم النظر في تظلمه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين .

تليت المادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

كل قرار يصدر بحواجه أو بإيقافه يبلغ الجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يباشر عمله أمام تلك الجهات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .

تليت المادة الخامسة والعشرون وهذا نصها :

لا تطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظم التأديب الخاصة بالمنصبة التابعين لها .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

تودع في ملف الخصم كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التي تدبت أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

ورئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخصم أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن ينوبه من القضاة أو من المستشارين، وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخصم أو يأمر بإسائه على لجنة الخبراء متعلقة ببيت مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخصم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

إذا أحيل الخصم على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للتهمة الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بلم الوصول قبل الجلسة بمشرة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

والخصم أن يوكل عنه محامياً أو يستعين بمحام ويحضر دائماً لمجلس التأديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيبته .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة العشرين .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

الوقوبات التأديبية هي :

١ — التوبيخ .

٢ — الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ — محو الاسم من الجدول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

لا يجوز المعارضة في القرارات النهائية الصادرة من مجلس التأديب بإلحاح ابتدائية .

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — تريد أن تقي الأسماء . حول المادة التاسعة إن كل خير لم يعد حائزاً للشروط اللازم توافرها لفقد الاسم مستحق اللجنة اسمه عند المراجعة السنوية ...

مفكرة الشيخ القرم صيب عبد العظيم البيل بك — أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أن هذا الخبر مفيد اسمه فلا في الجدول .

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — تنص المادة التاسعة على نحو الاسم من غير تفريق بين الحائزين للشروط الواجب توافرها وغير الحائزين لها ومن ضمن هذه الشروط أن يكون الخبير حاصل على دبلوم دراسية .

ونصت المادة السادسة والعشرون على أن الخبراء المقيدين في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمر في عملهم ولو كان مدمم يزيد عن المقرر .

فإذا كان المدمم زائفاً من المقرر وكان بعضهم غير حائز للشروط الواجب توافرها فإذا كان يكون العمل ؟

مفكرة الشيخ القرم أحمد طفت باشا — يبقى اسمه مقيداً في الجدول لأنه صاحب حق مكتسب .

مفكرة صاحب الملاك أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — المراد من المادة السادسة والعشرون هو الاحتفاظ بألقاب المكتسب منهم المقيدين الآتية في جداول الخبراء في المحاكم على اختلافها لأننا أردنا بمشروع هذا القانون أن يسهل على المستقبل كالتج في جميع القوانين ، فالأشخاص غير الحاصلين على دبلومات تبقى ألقابهم مقيمة في جداول الخبراء بحكم حقهم المكتسب .

أما اللجنة التي أشار إليها مشروع القانون في مادته التاسعة فأموادها أنها تعيد النظر في جداول الخبراء في كل سنة . فننظر مثلاً في حالة شخص مرض وتيب كثيراً ولا يرجى شفاؤه في هذه الحالة ...

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — إذ أن نرى تنفيذ هذا القانون إلا بعد مدة طويلة لا ننبه لأن جداول الخبراء مزدهرة بعدد كبير جداً منهم ، فإذا لم نتخذ إجراء حتى المصحح القانون جيداً على ورق .

مفكرة صاحب الملاك أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك يريد علاجاً شافياً بجمرة واحدة .

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — أريد علاجاً مريضاً حتى لا يموت المريض .

مفكرة صاحب الملاك أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — لا تتمتع شفاهة حتى لا يحصل رد فعل ، ولكن لا يظلم الخبراء بهذا الاكراه الشديد يجب أن تبقى ألقابهم مقيمة في الجداول يشاركون أعمالهم متطعين .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة الأمور التي كلفوا بها يسلها القاضي الذي تنيها لوزير الحفانية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين .
تليت المادة السادسة والعشرون وعنها نصها :

الخبراء المقيدين في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمر في عملهم ولو كان مدمم زائفاً من المقرر لكل محكمة . ولا يبين أحد في الحال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبراء المقرر في أكثر من قسم أن يضار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في مباد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللجنة بتجديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — قبل أن ابدي ملاحظتي على هذه المادة أقدم بالشكر لوزارة الحفانية لأنها غطت هذه الخطوة المباركة في سبل تحسين حالة الخبراء أمام المحاكم وأرجو أن توفق في القريب العاجل لأن تخطو الخطوة الثانية بعمل الخبراء من موظفي الحكومة كما حصل ذلك في المجالس الحسبية .

مفكرة الشيخ القرم صيب عبد العظيم البيل بك — لننظر حتى نرى نتيجة هذه التجربة .

مفكرة الشيخ القرم صيب دوس بك — تنص ملاحظتي أصلاً على الأمر العمل لمشروع هذا القانون .

تنص المادة التاسعة على أن اللجنة تعيد النظر في جداول الخبراء مرة في الأقل في كل سنة وتصح منه اسم كل خير لم يعد حائزاً للشروط اللازم توافرها لفقد الاسم ، وتنص المادة السادسة والعشرون على أن الخبراء المقيدين في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمر في عملهم ولو كان مدمم زائفاً من المقرر لكل محكمة .

فهل هذا هو القيد الوحيد الذي أريد أن يثب عليه في الأحكام الوتية ؟
أي أن اللجنة عند المراجعة السنوية لجدول الخبراء تطبق المادة التاسعة حتى على الخبراء المقيدين الآن في الجداول بأن تنحصر اسم غير الحاصلين على دبلومات دراسية .

مفكرة صاحب الملاك أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — لا .

لقد عمت الشكوى من أعمال الخيلاء وكان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك يرد هذه الشكوى وأذكر جيدا ما قاله حضرة بما لا يصح ذكره في هذا المجلس .

مقرر الترخيص المحترم حبيب دوس بك — ولذلك أريد علاجاً حاسماً .

مقرر صاحب المجلس أحمد علي باشا (وزير الخفائية) — هؤلاء الخيلاء يصحبون عريضة لفاكدة وإخراجهم من الجدل إذا ارتكبوا ما لا يصلح لهم عمله ، ومع وجود هذا القانون المقصود به تحسين حالتهم المعنوية والعلمية تريض الجانب المنوط بها مراجعة الجدل بكل شخص يرتكب أية عفة وتستمد اسم من الجدل لأنها تستلج اختيار أحسن منه وهذا التدرج يمكن إحلال الألفاء قوى الدم الطاهرة عمل من تستبدل أسلافهم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين .

تمت المادة الباشية والمشرون وهذا نصها :

مادة ٢٧ — يبنى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخيلاء أمام المحاكم الأصلية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين .

تمت المادة الثامنة والمشرون وهذا نصها :

مادة ٢٨ — على وزير الخفائية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضي تنفيذه من القرارات ، ويحمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الفولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين .

مقرر الترخيص المحترم محمد فهدى المناصوري باشا — على أي أساس يهتق أصحاب الخيلاء في القضايا الموجودة الآن في المحاكم ؟

الرئيس — إذا لم يكن للخيلاء قد تقبعت فيها الأخطاء الخاطئة فيلزم هذا القانون فيكون القيد فيها على أساس القانون الجديد .

مقرر الترخيص المحترم عبد الحليم البيلى بك — اطلب لإبداء أخذ الرأى على مشروع هذا القانون حتى تنهى من المشروعين التالين له . ثم يؤخذ الرأى على للشروط الثلاثة ، دفعة واحدة ، لأن بعضها مرتبط ببعض .

مقرر الترخيص المحترم مودر قصير بك (السكندر البيلسانى) — الأولى أن تعطى لكل مشروع قانون حقه من الاحترام ، وأن يؤخذ الرأى على كل واحد على حدة .

الرئيس — يؤخذ الرأى على كل مشروع قانون على حدة .

مقرر الترخيص المحترم عبد الحليم البيلى بك — أوجز أن يؤخذ رأى المجلس في أى الطريقتين تتج .

الرئيس — كيف يمرض للرأى على ذلك على المجلس ونصوص قانون النظام الداخلى للبلدان قضى بأن يؤخذ الرأى على كل مشروع قانون على حدة .

مقرر الترخيص المحترم عبد الحليم البيلى بك — إن الطريقة التى أخرجت ألتياهاا البلية يجرى عليها مجلس النواب اقتصادا لوقت .

الرئيس — إذا أخذ الرأى على مشروعات القوانين الثلاثة دفعة واحدة قد يحدث ذلك التباسا في نتائج الاقتراح التهاى . لأنه قد يكون من بين حضرات الأعضاء من يوافق على بعضها ويمارض في البعض الآخر ومنهم من يمتنع عن إبداء رأيه في أحدها .

مقرر صاحب المجلس محمد شفيق باشا (رئيس مجلس الوزراء بالنيابة) — لقد جرى مجلس النواب على الطريقة التى يقترحها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلى بك . ولم يقع التباس .

الرئيس — لستما ملزمين بأن يجارى مجلس النواب فيما يجرى عليه . وأما قانون النظام الداخلى للبلدان ظاهرة أحكامه . وهو الذى يجب أن نتقدم .

ولو جرينا على ما يجرى عليه مجلس النواب لأصبح ذلك مبدأ . وأمكن أن يمتنع علينا به في أى وقت .

مقرر الترخيص المحترم عبد الحليم البيلى بك — لا ضرر في ذلك . مادامت هناك مصلحة تستدعيه .

مقرر الترخيص المحترم الشيخ حسين ولى — ما جرى عليه مجلس الشيخ من أخذ الرأى على كل مشروع قانون على حدة موافق لظاهر نص النظام الداخلى فلا يفتى عليه .

$$\bullet \frac{d}{dt} \int_{\Omega} \rho \, dx = \int_{\Omega} \rho \, dx \quad (1)$$

مجلس النواب

المنقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت

على مشروع القانون

جلنة ٢٧ برنية سنة ١٩٢٢

الرئيس — ورد كتاب من وزارة الحفانية نصه :

«حضرة صاحب الممال رئيس مجلس النواب

أرجو معاليكم التفضل بالمالح لحضرتي محمد محمود أفندي مدير إدارة المحاكم الأهلية ومحمد السيد شاهين أفندي السكرير الفني لمكتبنا بحضور جلسات المجلس أثناء النظر في تقرير لجنة الحفانية عن مشروعات القوانين الخاصة بالإنهاء أمام المحاكم الأهلية وتعديل قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية وبإضافة مادة جديدة إلى القانون العقوبات الأهل وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة القضاة والإبرام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢٧ برنية سنة ١٩٢٢

وزير الحفانية

أحمد علي

فهل يأذن المجلس في ذلك ؟

(أذن المجلس) .

(وهنا حضر حضرة محمد محمود أفندي مدير إدارة المحاكم الأهلية ومحمد السيد شاهين أفندي السكرير الفني لمكتب ممال وزير الحفانية) .

أشيع إلى الكتاب الآتي نصه :

«حضرة صاحب الممال رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون الإنهاء أمام المحاكم الأهلية .

وقد أقتضت اللجنة مقرولاً لما أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢٧ برنية سنة ١٩٢٢

رئيس اللجنة

محمد حسن

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محمد حسن (المقرر) — أطلعوا حضراتكم على اللجنة : (١)

أولها خاص بتعديلات لفظية تناولت المواد ٩٧ و ٩٨ و ١١٠ و ١١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٤ و ٣٥ و ٣٦ وذلك منم لتكرار وزيادة في الإيضاح كما يرى من مقارنة المواد على الوجه المبين بعد .

والجنة توافق على هذه المواد بالنسب التي أقر مجلس الشيوخ للاسباب المشار إليها .

وثانيها خاص بتعديلات موضوعية تناولت المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٣

وقد تبين للجنة أن التعديل الذي أدخل على نص المادة ٩ من المشروع يرى إلى تلجج القرار الصادر من لجنة الإنهاء بمحو الاسم إلى الجهات القضائية والنظمية الأخرى ، حتى لا يتمكن الخبير الذي عي اسمه من تأدية أعماله أمام تلك الجهات . وذلك تشبهاً مع حكم المادة ٢٤ — لذلك وافقت اللجنة على هذا التعديل .

أما التعديل الذي أدخل على نص المادة ١٩ فهو يرى إلى إعطاء رئيس المحكمة سلطة حفظ الشكوى دون تحقيق افتائيلته فافهتها أو أنها قائمة على غير أساس كما يرى إلى إبداء نتيجة الشكوى في كل الأحوال خلف الخبير الخاص به .

وبمع أن هذا كان مفهوماً من نص المادة ، فإن اللجنة ترى الموافقة على هذا التعديل لإيضاحاً للفني المقصود .

وثالثاً يتعلق بالتعديل الذي تناول المادة ٢٠ فقد يرى على فكرة إعطاء الخبير الحرية في الحضور أمام لجنة الإنهاء المتقدمة بجهة مجلس تأديب بنفسه أو بآلية عام عنه — إلا إذا قرر مجلس التأديب حضوره شخصياً — وذلك بدلاً من النص الأصلي الذي يصر على الخبير الحضور أمام المجلس .

والجنة توافق على ذلك .

أما التعديل الذي أدخل على المادة ٢٢ فيرى إلى تخويل الخبير حق استئناف القرارات الابتدائية الصادرة بإيقافه عن العمل ، ذلك لأن قرار الإيقاف فيه مساس بشرف الخبير وبسمته ، ولهذا يجب أن يسوى في الحكم مع حالة القرار الصادر بمحو الاسم . كذلك تناول التعديل القرارات الصادرة من محاكم الاستئناف فلم يعصها نهائية في حالة خيبة الخبير بل أجاز له حق المعارضة فيها إذ قد يكون تنبيه لسبب قهري . كما جعل التعديل مبدأ من أن المعارضة والاستئناف من تاريخ إعلان القرارات بدلاً من تاريخ إرسال الإعلان .

والجنة توافق على هذا التعديل للاسباب المتقدمة .

وقد أوجب تعديل المادة ٢٢ — فيما يتعلق بتخويل الخبير حق استئناف قرارات الإيقاف عن العمل — تعديل المادة ٢٣ بدلاً من مقتضاه أن يصبح القرار الابتدائي الذي يصدر بالإيقاف نافذ المفعول من تاريخ صدوره إلى أن ينتهي الفصل فأمر الاستئناف أول أن تنتهي المدة المقررة للإيقاف .

لهذا رأيت اللجنة الموافقة على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون ، وهي ترجو المجلس الموافقة على المواد المعدلة .

ولا يمنع عمو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تين لجنة زوال
السبب الذي بنى عليه عمو الاسم من الجدل.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط
لكي يهده به إلى موظفين يتنون لهذا الغرض بقرار من وزير الحفانية
ويجلب هؤلاء الموظفون اليين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا
القانون .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”الباب الثاني

في أعقاب الخبراء

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
تراجع القواعد الآتية . فيقتد التغيير :

١ — من مائة قرش إلى ثمانية قرش من يوم العمل محل الاتاع .

٢ — من مائة قرش إلى ثمانية قرش من يوم الحضور بالحكمة المناقشة
للتقرير .

٣ — مائة قرش من يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
ست ساعات .

٤ — تعيين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ — تعيين قرشا مقابل إطلاع التقرير .

٦ — من مائة قرش إلى مائة قرش من يوم العمل في حالة ما إذا كان
الخبير غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في علم
الكتاب .

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — أعلو على حضراتكم المواد التي عدلها مجلس الشيوخ .

”المادة السادسة

يجب حل من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا
كتابيا يعين فيه القسم الذي ينتمى للانحاق به ، ويرفق به الأوراق التي
تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”المادة السابعة

عند خلو محل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية
ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”المادة الثامنة

تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة من الأقل في كل سنة وتضمنه
اسم كل خبير لم يعد حائلا للشرط اللازم لتفريده قيد الاسم ويكون هذا
القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، ويعلن للغير .

وللغير الذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنة في مدى العشرة الأيام
التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر في علم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة
الإبتدائية حسب الأحوال .

واللجنة بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تهيئها الجمعية
المعموية سنويا تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلانه
للغير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها
ومعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والتنظيمية الأخرى .

المقرر :**"المادة السادسة عشرة**

يضع القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة تحريراً في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تأدية مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للادة التاسعة من هذا القانون ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**"المادة السابعة عشرة**

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الملح والجنائيات ويحفظ ذلك في ملف الخبراء المحكوم عليه ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**"المادة الثامنة عشرة**

"يماقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مفيد اسمه في الجدول أو يفرسب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

ويعطى أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأصلية مباشرة على من أعمال الخيرة ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**المادة التاسعة عشرة**

تودع في ملفت الخبراء كل شكوى تقدم ضده حواء من المحكمة التي تدبته لم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وتُرسل له صورتها .

وطيه أن يرد على الشكوى: كتابة في مهلة عشرة أيام .

ويجوز إقحام عدد الأيام والساعات المتينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تتخذ تقرير أخطاء إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبير — التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها — تتأخر مستقلة عن الأخطاء ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضى ولا تتبل المبالغ المدفوعة للماحين والقياسين والناشخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**"المادة الثالثة عشرة**

للمحكمة أن تحرم الخبير من أتمامه ومصارفته كلها أو بعضها إذا ألقى تحريره لسبب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإماله أو خطئه .

ولذا كانت الأخطاء والمصاريف قد دلت أن للمحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استجابه بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**"الباب الثالث**

في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خير مفيد اسمه في الجدول بملفه بالمحكمة التاج لها ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :**المادة الثالثة والعشرون**

لا يجوز تغيير الذي استأنف القرار الصادر بحجبه أو بإيقافه أن يباشر علان من أعمال النيابة حتى يضمن في الاستئناف . أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيما يقرر هو اسمه تطبيقاً للمادة التاسعة إلى أن يتم النظر في طلبه .^{١٠}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**المادة الرابعة والعشرون**

كل قرار يصدر بحجس أو لغيره أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يباشر عمله أمام تلك الجهات .^{١١}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**المادة الخامسة والعشرون**

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب لغيره على موظفي الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال النيابة تطبيقاً لهذا القانون .

ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال النيابة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يبلغها القاضي الذي تنيها لوزير الداخلية .^{١٢}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**الباب الرابع****أحكام وقية****المادة السادسة والعشرون**

لغيره المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمررون في عملهم ولو كان منهم زائفاً من المقرر لكل محكمة . ولا يمين أحد في الحال التي تخلو ما دام عند لغيره المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

ولرئيس المحكمة بعد الإحلال على رد التغير أن يحفظ الشكوى أو يحفظها سواء بنفسه أو بمن يتدبه من القضاة أو من المستشارين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينظر التغير أو يامر بإحالة على لجنة الخبراء منقذة بصفة مجلس تأديب .

وفي كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف التغير .^{١٣}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**المادة العشرون**

إذا أحيل التغير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لتتهم الموجبة إليه بمطالبة موسى عليه بملح الوصول قبل الجلسة بفترة أيام على الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وتقرر أن يوكل منه محامياً أو يستعين بمحامٍ ويجوز دائماً لمجلس التأديب أن يأمر بحضوره ، فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محامياً جاز الحكم في غيبته .^{١٤}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**المادة الثانية والعشرون**

لا يجوز الممارسة في القرارات النيابة الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الابتدائية .

ولغيره استئنافها سواء أكانت حضورية أم غيبية إذا صدرت بحجسه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلان القرار بمطالبة موسى عليه بملح الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستئنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة التغير فيجوز له عندئذ الممارسة فيها بتقرير يحرر بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .^{١٥}

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

الرئيس - هل توافقون على أن نؤجل أخذ الرأي على هذا المشروع لحين الانتهاء من نظر باقي تقارير لجنة الحفائية على أن نأخذ الرأي عليها ما ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع ١١٩ صوتاً^(١) .

غير أنه يجب على الغير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في موعد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

(١) بيان أسماء חברות اللجان المحققات الذين أعطت أرقامهم بالترتيب بالاسم ووافقوا على مشروع قانون التلويح أمام المجلس الأعلى :

- (١) حصة النائب المحترم محمد عباس بك ، (٢) حصة النائب المحترم دويد دوس بك ، (٣) حصة النائب المحترم أحمد وردي ، (٤) حصة النائب المحترم محمد حسن ، (٥) حصة النائب المحترم حسن حسين ، (٦) حصة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٧) حصة النائب المحترم محمود أسعد ، (٨) حصة النائب المحترم عبد الكريم خليل بك ، (٩) حصة النائب المحترم حسن محمد حسين ، (١٠) حصة النائب المحترم عبد السلام عداي بك ، (١١) حصة النائب المحترم علي حسن أحمد ، (١٢) حصة النائب المحترم محمد دعه كسيه بك ، (١٣) حصة النائب المحترم نعمته السيد سليم ، (١٤) حصة النائب المحترم عبد العزيز عدي بك ، (١٥) حصة النائب المحترم محمود بك ، (١٦) حصة النائب المحترم مأمون اسمايل بك ، (١٧) حصة النائب المحترم عبد الكريم صالح بك ، (١٨) حصة النائب المحترم اسمايل نهي الشافعي بك ، (١٩) حصة النائب المحترم محمد منصور نصير بك ، (٢٠) حصة النائب المحترم محمد عزيز محمد أياض ، (٢١) حصة النائب المحترم محمود محمد الألفي بك ، (٢٢) حصة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أياض ، (٢٣) حصة النائب المحترم سليمان اسمايل أياض ، (٢٤) حصة النائب المحترم فريد نذر الحين ، (٢٥) حصة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد حنجر ، (٢٦) حصة النائب المحترم حسن السيد داك بك ، (٢٧) حصة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٨) حصة النائب المحترم عبد المصلح حسين مصطفى بك ، (٢٩) حصة النائب المحترم عبد الحليم محمود نافع ، (٣٠) حصة النائب المحترم حسين هلال بك ، (٣١) حصة النائب المحترم السيد مهيب ، (٣٢) حصة النائب المحترم محمد علي فوزي بك ، (٣٣) حصة النائب المحترم مصطفى فودة ، (٣٤) حصة النائب المحترم توفيق حسن المكاري ، (٣٥) حصة النائب المحترم زهران عبد القادر محمد عتده ، (٣٦) حصة النائب المحترم إبراهيم البيهقي مصطفى بك ، (٣٧) حصة النائب المحترم محمد نور ، (٣٨) حصة صاحب الحال الدكتور توفيق رفعت باشا ، (٣٩) حصة النائب المحترم إبراهيم مراد أرموده ، (٤٠) حصة النائب المحترم حسن أحمد كسيه ، (٤١) حصة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٤٢) حصة صاحب الحال محمد علي موسى باشا ، (٤٣) حصة النائب المحترم شافعي شافعي الجوزي ، (٤٤) حصة النائب المحترم عبد الهادي علي ، (٤٥) حصة النائب المحترم الحاج بدال حسن عيسى ، (٤٦) حصة صاحب السادة إبراهيم نهي كريم باشا ، (٤٧) حصة النائب المحترم السيد منصور ، (٤٨) حصة النائب المحترم عبد الحليم عريك ، (٤٩) حصة النائب المحترم مصطفى عمران الرائي بك ، (٥٠) حصة النائب المحترم عبد المنير وسلان بك ، (٥١) حصة النائب المحترم حافظ مصطفى الشيخ ، (٥٢) حصة النائب المحترم يونس المنشاوي بك ، (٥٣) حصة النائب المحترم أمين المرقاي ، (٥٤) حصة النائب المحترم الشيخ علي بيروني صابر ، (٥٥) حصة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم الخالدي ، (٥٦) حصة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلي ، (٥٧) حصة النائب المحترم محمد مصطفى دجب ، (٥٨) حصة صاحب السادة محمد علام باشا ، (٥٩) حصة النائب المحترم عبد الكريم عبد الحليم سعيد ، (٦٠) حصة النائب المحترم محمود السيد ، (٦١) حصة النائب المحترم سراج الدين شافعي باشا ، (٦٢) حصة النائب المحترم عبد الحليم علي غنام بك ، (٦٣) حصة صاحب العزة على المخزلاوي بك ، (٦٤) حصة النائب المحترم عبد الرحمن البلي ، (٦٥) حصة النائب المحترم عبد القادر عبد الحليم الصوفاني ، (٦٦) حصة النائب المحترم محمد زين صالح بك ، (٦٧) حصة النائب المحترم شفيان الكاتب ، (٦٨) حصة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد منصور ، (٦٩) حصة النائب المحترم إبراهيم زكي ، (٧٠) حصة النائب المحترم عبد الحليم الفاروق بك ، (٧١) حصة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق عبد الواحد أبو اسمايل ، (٧٢) حصة النائب المحترم فخاري الزوي بك ، (٧٣) حصة النائب المحترم مصطفى حق ، (٧٤) حصة النائب المحترم محمد علي بيهقي بك ، (٧٥) حصة النائب المحترم سيد أحمد سيد أحمد القط ، (٧٦) حصة النائب المحترم نواز حسين ، (٧٧) حصة النائب المحترم محمد فريد حسين ، (٧٨) حصة النائب المحترم حسن إجل بك ، (٧٩) حصة النائب المحترم حسن محمد اسمايل ، (٨٠) حصة النائب المحترم أبو سعيد علي كساب بك ، (٨١) حصة النائب المحترم محمد طيب عبد الله ، (٨٢) حصة النائب المحترم محمد سليم جابر ، (٨٣) حصة النائب المحترم محب مرياني بك ، (٨٤) حصة النائب المحترم أحمد والي البندقي ، (٨٥) حصة النائب المحترم عبد زيد طملاوي ، (٨٦) حصة النائب المحترم عبد القادر أحمد مديد بك ، (٨٧) حصة النائب المحترم كلال محمد دكروني ، (٨٨) حصة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٨٩) حصة النائب المحترم مصطفى بك كلف بك ، (٩٠) حصة النائب المحترم أمين حاسم ، (٩١) حصة النائب المحترم علي الباسي ، (٩٢) حصة صاحب السادة محمود نهي القيسي باشا ، (٩٣) حصة النائب المحترم عبد الله بطر بك ، (٩٤) حصة النائب المحترم موسى إبراهيم باد المزل بك ، (٩٥) حصة النائب المحترم عبد الحليم سيف النصر بك ، (٩٦) حصة النائب المحترم مصطفى سيف النصر بك ، (٩٧) حصة النائب المحترم محمد مصطفى عريك ، (٩٨) حصة النائب المحترم الشيخ عبد الحل الناصر ، (٩٩) حصة النائب المحترم أحمد جاد الرب باشا ، (١٠٠) حصة صاحب السادة توفيق دوس باشا ، (١٠١) حصة النائب المحترم إبراهيم الحلال بك ، (١٠٢) حصة النائب المحترم حلفي ختم ، (١٠٣) حصة النائب المحترم عبد القادر محمد فزالي بك ، (١٠٤) حصة النائب المحترم جويش تافريك بك ، (١٠٥) حصة النائب المحترم أبو الهيثم بدوي محمد بكر ، (١٠٦) حصة النائب المحترم عبد الله بطر بك ، (١٠٧) حصة النائب المحترم أمين عبد همام ، (١٠٨) حصة النائب المحترم محمد حسين مازن ، (١٠٩) حصة النائب المحترم السيد مصطفى محمد عبد الرزاق العرف ، (١١٠) حصة النائب المحترم الشيخ عبد السلام زهران شريف الجبالي ، (١١١) حصة النائب المحترم محمد عبد الحليم الشوادلي بك ، (١١٢) حصة النائب المحترم حسن محمد أحمد حسين ، (١١٣) حصة النائب المحترم الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بك ، (١١٤) حصة النائب المحترم الشيخ إبراهيم حسن محمد السيد ، (١١٥) حصة النائب المحترم الشيخ عبد محمد ديجي ، (١١٦) حصة النائب المحترم عمر أحمد حامد بك ، (١١٧) حصة النائب المحترم فكري السيد ، (١١٨) حصة النائب المحترم علي حسن خزين ، (١١٩) حصة النائب المحترم محمد أبو زيد .

ثالثا - أن تهت لياقته للعمل طيبا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا - أن يكون حاصلًا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها مثل على أن الطالب سائر المؤهلات الفنية اللازمة لتقسيم التي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدمت أنه يؤدي طالب القيد في قسم الخبراء في الخسوط امتحانًا أمام اللجنة لتحقيق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا - أن يتخذ له ملا غيرًا في المدينة التي بها مقر المحكمة .

مادة ٥ - لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز القيد أن يقرر أمام محكمة الاستئناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

مادة ٦ - يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجنة طليًا كتابيًا بين فيه القسم الذي يتنصم الالتحاق به ، ويرفق به الأوراق التي تزيد عليه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

ولجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

مادة ٧ - عند خلوع في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ويحدد ميدان تقديم الطلبات .

مادة ٨ - يجب على الخبير الذي قبل عليه أن يحلف الإمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه الإمين سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها .

مادة ٩ - تعيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتعص منه اسم كل خبير لم يعد حائزًا للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويسن الخبير .

وخبير الذي عي اسمه أن يتنظم من قرار اللجنة في مدى المشرة الأليم التالية تاريخ إعلانه بقراره بغيره في قلم مكتب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واللجنة الاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينها الجمعية العمومية سنويا تتولى الفصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلانه الخبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ويسن نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع عو الأهم من قيده مرة أخرى عند خلوع إذا تبين لجنة نزول السبب الذي بنى عليه عو الأهم من الجدول .

القانون كما صدر^(١)

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في جدول الخبراء

مادة ١ - يكون في كل محكمة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية جدول خبراء للمقبولين أمامها .

مادة ٢ - تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكمة من محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة في محاكم الاستئناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

مادة ٣ - يشمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشرين في محكمة استئناف مصر وخمسة عشر في محكمة استئناف أسبوط .

مادة ٤ - يشترط قيم قيد اسمه في جدول الخبراء .

أولا - أن يكون مصريًا .

ويشتر مع ذلك صفة استثنائية قيد الألبان في جدول الخبراء بشرط أن يكونوا ملابن باللغة العربية وأن يتمتعوا بكافة بضمومهم بجمع الأحكام المقررة أو التي ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية . فإذا لم يعضوا بذلك لاي حكم من تلك الأحكام أو لاي قرار يكون قد صدر تطبيقًا لهذه الأحكام بحجة أنهم أجنبان شعلت أسماؤهم نهائيا من الجدول معرفة لجنة الخبراء .

ثانيا - ألا يكون عكوما عليه بمقوعة جنائية أو ضلزلت عليه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

(١) هذا القانون نشر في العدد ٦٤ من الرغاع المصرية الصادر في ١٣ يوليوسنة ١٩٣٣

فإن كانت الأخطاء والمصاريف قد دفعت جاز المحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكمالها بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائياً .

مادة ١٤ — على الخبراء المقيمة أثمانهم بالجدول أن يؤدوا جثا الأعمال التي يكلفون بها في القضاء للمنفعة من الرسوم القضائية . غير أن لم الرجوع بأحكام على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المنقذ إذا زالت حالة إحصاره .

ومع ذلك يعطى لهم من نزلة المحكمة طبقاً لأحكام لأشعة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

في تأديب الخبراء

مادة ١٥ — يكون لكل خبير مفيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع له .

مادة ١٦ — يضع القاضي الجاني أو رئيس الدائرة تقريراً في نهاية كل شهر عن كل خبير حصل انتدابه وكيفية تأديبه مأمور به بتوديع التقارير بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساساً لعمل لجنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقاً لبادة التاسعة من هذا القانون .

مادة ١٧ — تتبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الجمع والجنائيات ويحفظ ذلك في ملف الخبراء المحكوم عليه .

مادة ١٨ — يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خبير مفيد اسمه في الجدول أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيماً في عمله .

وتطبق أحكام هذه المادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخبير من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأصلية مباشرة عمل من أعمال الخبرة .

مادة ١٩ — تودع في ملف الخبراء كل شكوى تقدم بصدده سواء من المحكمة التي طلبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورة لها .

وعليه أن يرد كل شكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن يتقدم من القضاء أو للمستشارين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو يترد الخبير أو يأمر بإسائه على لجنة الخبراء منفذة ببيئة مجلس تأديب .

مادة ٢٠ — لا يجوز لموظفي الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ماداموا أن خمسة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فأعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للمحكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الحفانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يبين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

مادة ٢١ — يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يهد به إلى موظفين سيتولون هذا الغرض بقرار من وزير الحفانية .

ويطلب هؤلاء الموظفون التبين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثاني

في أخطاء الخبراء

مادة ٢٢ — في تطبيق المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات في المسواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية . فيقدر خبير :

١ — من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم العمل بمثل النزاع .

٢ — من مائة قرش إلى ثلاثة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة التقرير .

٣ — مائتا قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

٤ — نصفون قرشاً مقابل الاطلاع على المأمورية .

٥ — نصفون قرشاً مقابل إيداع التقرير .

٦ — من مائة قرش إلى مائتي قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في علم الكتاب .

ويجوز إخصاص عدد الأيام والساعات المبنية بالكشف المتكلم من الخبراء إذا كانت غير مناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تجوز خبير أخطاء إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف الخبراء — التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها — فتقدر مستقلة عن الأخطاء ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف غير مقتضى ولا قبل المبالغ المدفوعة للمساكين والفقراء والضعاف وغيرهم إلا أنه الحالة التي يرى فيها أن الامتصاص بهم كانت ضرورية .

مادة ٢٣ — للمحكمة أن تحرم الخبير من أخطاءه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألقى تقريره لميب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإحماله أو خطأه .

الباب الرابع

أحكام وقفية

مادة ٢٦ - انخراط المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمررون في عملهم ولو كان مدمم زائفا من المقرر لكل محكمة - ولا يمين أحد في الحال التي تخلو ما دام صلد الخبراء المقيدون في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك طلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميدان شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ١٩٠٩ والقانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩١٧ الخاص بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٢٨ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضي تنفيذه من القرارات . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بمصر هذا القانون بنعم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

مصرى الذى فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ هـ سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بمصر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

محمد شفيق

وزير الحفانية

أحمد على

ملحق

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نمرة ١ لسنة ١٩٠٩

نحن خديو مصر

بعد الإطلاع على الفروع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات في المساواة المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

وبناء على ما عرضه طينظ الحفانية ، وموافقة رأى مجلس النظارة ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

وفي كل الأحوال تدفع نتيجة الشكوى في ملف الخبر .

مادة ٢٠ - إذا أحيل الخبر على مجلس التأديب يجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وغير أن يوكل عنه محاميا أو يستعين بمحام ويحضر دائما لمجلس التأديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم في غيبته .

مادة ٢١ - العقوبات التأديبية هي :

(١) التوبيخ .

(٢) الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

(٣) عو الاسم من الجداول .

مادة ٢٢ - لا يجوز المعارضة في القرارات التأديبية الصادرة من مجلس التأديب بالحكم الابتدائية .

وغير استئنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بموجبه من الجداول أو بإيقافه .

ويرفع الاستئناف بتقرير يحرر بقلم كاتب المحكمة الابتدائية في ظرف المشرة الأيام التالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالحكم الاستئنافي نهائية ما لم تصدر في غيبة الخبير فيجوز له عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرر بقلم كاتب محكمة الاستئناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

مادة ٢٣ - لا يجوز تمييز الخبر الذى استأنف القرار الصادر بموجبه اسمه أو بإيقافه أن يشاركه من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف . أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيما يقرر عو اسمه تطبيقا للادة القاسمة إلى أن يتم النظر في تظلمه .

مادة ٢٤ - كل قرار يصدر بموجبه خبر أو بإيقافه يرفع بمجملات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يشاركه أمام تلك الجهات .

مادة ٢٥ - لا تطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يتكفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاصة بالمضلفة التابعين لها . وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة للمأمورية التي كلفوا بها يرفعها القاضي الذى شينها لوزير الحفانية .

٢٢ - تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذى يؤدى مأموريته في اللسنية التى يعطىها إلى المصاريف ثمن الأطلعة ولا أجره السكنى ولا شيئا آخر غير مصاريف الانتقال في مدينتى القاهرة والاسكندرية .

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للمحامين والقائمين والناشرين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الإيهالط .

٢٣ - يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة إذا أثنى تقريره لميب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فلذا كانت أجرته قد دعت جاز نبيه لإعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى تدعوه المحكمة ليقدم ما إضاحات في بعض مواضع في تقريره حتى في أجرة إضافية إلا إذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ - على الخبراء المقيدين أمثالهم بالجدول أن يؤدوا بجائز الأعمال التى يكفون بها في قضايا الفقراء للمعين من الرسوم ولكن لم الرجوع بأجرتهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة فقره ومع ذلك يسطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها .

٥ - تأديب الخبراء :

٢٥ - تقض لجنة الخبراء لمراق لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء .

٢٦ - إذا أبى الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بمصل كلف به أو ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر إلى لجنة الخبراء من قبل القاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة إذا اقتضى الحال .

ويجوز كذلك لكل من شأن أن يقدم شكواه إلى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك إلى الخبير وله أن يردى بجهة ما يراه مفيداً من الإيضاحات فتودع أيضاً في الملف .

٢٧ - إذا رأت اللجنة وجهاً لمحاكمة الخبير المدرج اسمه في الجدول تأديباً بناءً على التقارير أو الشكوى التى وصلتها والإيضاحات التى قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك والخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محامياً .

فلذا رأت اللجنة بعد إتمام الإجراءات أن الخبير أحل بشرفه تحت اسمه من الجدول وإن كان ما نسب إليه أقل جسامته من ذلك جاز إقصاءه مدة لا تر على ستة أشهر مع عدم الإخلال بمسألة ١٢

وسن قرار اللجنة بغير عمل يد أحد المحضرين .

٣ - في واجبات الخبراء :

١٥ - على الخبير المقيده اسمه أن يؤدى مأموريته في القضية التى يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ إعلائه بها مذراً مقبولاً عند الخصوم أو القاضى أو رئيس المحكمة التى عينته .

١٦ - يجب على الخبير أن يؤدى مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويحوز تحليده في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجباً إذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ - يطلى الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن يتفلقا من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخبير بنفسه أو بمجنوبه له خلاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرصفا بجميع الأوراق التى استعملها .

١٨ - يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

(١) مدة أيام العمل وتقرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .

(٢) عدد الاستعلامات إلى غير عمل إقامته وتواريخها والمسافات التى قطعها .

(٣) المصاريف التى صرفها والمبالغ المستحقة تفصيلاً مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات .

٤ - في أجور الخبراء :

١٩ - يقدر قاضى أو رئيس المحكمة التى تنظر في عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك إذا لم يفضل في الدعوى في مدة ثلاثة أشهر التالية لإيداع التقرير كان خبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف في ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويعنى من الرئيس والكتاب .

٢٠ - تراعى في تقدير أجرة الخبير الزين الذى قضاه في العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .

٢١ - تراعى القواعد الآتية في تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أو في الأمر .

(٢) يجوز قصص عدد الأيام والساعات المبدئية في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير .

(٣) لا يلتصق إلى الرسوم الطبرغرافية إذا لم يكن مأثورة بها في الحكم إلا إذا كان الزم لا بد منه بمقتضى العمل الذى كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا يلى بالحاجة من إرفاق المحكمة على حالة الأمانة .

٨ - التنفيذ :

٣٤ - يعمل هذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فما يتعلق بتقرير جداول انقضاء لسنة ١٩٠٩ وتعمل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من نصوص الرسوم القضائية طبقاً لنصوص هذا القانون .

٣٥ - على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات ما

صدر برأى الحقبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ يناير سنة ١٩٠٩) .

باسم

الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظائر

بطرس غالي

ناظر الحفانية

حسين رشدي

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧

بتحليف الموظفين اللذين يتدبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهلية في المواد المدنية والتجارية . وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ - موظفو الحكومة اللذين يتدبون أو يجوز تدبهم بصفة خبراء أمام السلطات القضائية نظراً لخبرتهم الفنية يجوز تحليفهم بمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف الأهلية وتقوم اللجنة التي تؤدي بهذه الكيفية مقام اللجنة التي يشترطها قانون المرافعات الأهلية في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات الأهلية بالصفة نفسها .

٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأى فيروز السلطان في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (أول يناير سنة ١٩١٧) .

حسين كامل

باسم

الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزير الحفانية

عبد الحليم محمد

عبد الحليم محمد

٢٨ - تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على انقضاء المدعية أعمالها في الجداول من الأحكام في الجلسات والجلسات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه ولجنة عواسم الخبير من الجداول إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ - يجوز تخيير الذي أوقف بقرار تاديب من محكمة ابتدائية أو على اسمه من جلوسها بمقتضى قرار تاديب منها أو كان هو ضد إعادة النظر السنوى بها في الجداول لإخلائه بشرط أن يستأخذ القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم إلى نظم الكتاب في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار .

٦ - أحكام عمومية :

٣٠ - موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل انطرية ما داموا في خدمة الحكومة . ومع ذلك يجوز للمحكمة تدب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضاه رؤسائهم .

٣١ - نظارة الحفانية أن تعين موظفا بصفة خبير في المسائل الحسابية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه اللين القانونية بأعمال أهل انطرية التي تستدعي معلومات حسابية خاصة إلا إذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره ويحدد أجره لحساب الخزينة .

٧ - أحكام وقتية :

٣٢ - انقضاء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أعمالهم أمامها وذلك بإخطار يرسلوه إلى رؤسائهم .

٣٣ - لجان إنشاء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تتدرج في كل قسم من أقسام الخبراء صلباً زائلاً على المقررة في المسابقة السابقة إذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة إذا خلا مكان فلا يقبل إلا في واحد منهما بموافقة بيا في المادة ٣ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع القيد إلى ما هو مقرره .

وإن يفصل عن عمل في خدمة الحكومة الأولية في يرجع اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو به بمجد الطالب بوجود العمل في كل اتصال لغير سبب من الأسباب المانعة للتبول .

٢ - قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني
من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات
الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

فهرس

صفحة

مرسوم بمشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الترتيب الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون	٧٥
المرافعات الأهل في المراد المدنية وهيابرية	٧٥
مذكرة إضاحية عن مشروع القانون	٧٦
إدخال المرسوم بمشروع قانون إلى مجلس النواب وقرار المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية به	٧٧
كتاب رئاسة مجلس الوزراء بشأن استرجاع مشروع القانون لإدخال تعديل فيه	٧٧
مرسوم بمشروع القانون	٧٨
مذكرة إضاحية	٨٠
إدخال المرسوم بمشروع قانون إلى مجلس النواب وقرار المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية به	٨١
تقرير لجنة الحفانية بمجلس النواب عن مشروع القانون	٨٢
المنظمة التي دارت مجلس النواب حول مشروع القانون	٨٥
قرار مجلس النواب بالموافقة على مشروع القانون	٩١
إدخال مجلس النواب مجلس الشيوخ مشروع القانون وقرار المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية به	٩٢
تقرير لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	٩٢
المنظمة التي دارت مجلس الشيوخ عن مشروع القانون	١٠١
قرار المجلس الموافقة على مشروع القانون سداً	١٠٨
إعادة مشروع القانون من مجلس الشيوخ كما أقره إلى مجلس النواب وقرار المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية به	١٠٨
تقرير لجنة الحفانية بمجلس النواب عن مشروع القانون	١٠٨
المنظمة التي دارت مجلس النواب حول التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون	١٠٩
قرار مجلس النواب بالموافقة على التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون	١١٣
القانون كـا صدر	١١٤

المادة الثالثة

تمثل المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المشار إليه على الوجه الآتي :

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليحل بما تعين له بإطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كاتب المحكمة أن يفسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . ثم يخلف الخبير على يد القاضي المعين للأموال الوقتية ولو بغير حضور الخصوم معين في ذيل محضر الخبير المحل واليوم والساعة الآتي يباشر فيها ما تعين له .

المادة الرابعة

تمثل المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المشار إليه كما يأتي :

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يحضرهم فيها بحل الاجتياز الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتياز الأول بأربعة وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمباد ساعة واحدة .

المادة الخامسة

تتمثل المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

المادة السادسة

تمثل المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - تقدر أعقاب الخبراء ومصاريعهم في الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الشهرين التاليين لإيداع تقرير الخبير يتولى رئيس المحكمة المفروضة عليها التفتيش أو القاضي المختص على حسب الأحوال تقدير الأعقاب والمصاريف على أصل التقريرين .

من رسوم بمشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأعلى في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مشروع القانون الآتي تصه يقدم بإسمنا إلى البرلمان .

المادة الأولى

تمثل المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير فله المحكمة نوبت خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء وعليه أن تذكر في نص الحكم :

أولاً - بياناً دقيقاً للمأمورية والخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

ثانياً - الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة لحساب مصاريف الخبير وأتعابه وتعيين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه .

ثالثاً - الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

رابعاً - تاريخ الجلسة التي تجل لها القضية لفصل فيها بعد إتمام عمل الخبير ولا يملن هذا الحكم إن كان صدره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلاهم فإذا لم يودع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك ثم لم يرددها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزماً بإداء المأمورية ويجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تئطل القضية كما يجوز لها أن تقرر بسقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في الفسخ بالحكم النهائي وأن تستمر في إجراءات الدعوى .

المادة الثانية

تضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بعد المادة ٢٢٣ منه مادة يكون نصها ٢٢٣ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٢٣ مكررة - رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أو للقاضي المختص على حسب الأحوال أن يأمر بصرف الأمانة إلى الخبير دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وذلك بناء على طلب الخبير ويكون حابة إلى موافقة الخصوم أو إخطارهم ولا يقبل أي طعن في هذه الأوامر .

المادة السابعة

تعدل المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي :

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده المحكم القاضي بإجراء الخبرة وبسبب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل اقتضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية يبين الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير في الجلسة المختصة لنظر الدعوى ، وإذا أنعمه بمعاذ إتمام مأموريته وإيداع تقريره إن دأبت للتأخير مبرراً أو أن تستبدل به غيره وتأمره بأن يمدد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة وذلك بنشر إعلان بالتوضيحات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد الخصوم تحكك عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل الصلح .

المادة الثامنة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مدرسى طهين في ٨ رمضان سنة ١٣٤٦ (٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨) .

تقوّد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية - رئيس مجلس الوزراء

أحمد زكي أبو السعود - تميم

مذكرة لمضاحية

عن مشروع القانون الخامس بإدخال تعديلات وإضافات في القوانين الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

الفرض من مشروع القانون المرافق لهذا هو إدخال بعض تعديلات على نصيب قانون المرافعات الأهل فيما يتعلق بأعمال أهل الخبرة ووضع هذه النصوص في قالب يتفق ومشروع القانون الجديد الخاص بالخبراء . . .

فيكون إجماع مبدئي بين يدي من الصيغة التي يحددها في تعميل المحاكمات التي يقررها ويحكمها وينوب خاص في تعميل ما يحددهم من الإجماع قبل الخصوم . فلهذا هي الصيغة التي يحددها في تعميل

إيداع أمانة في قلم كتاب المحكمة على حساب ما يستقر من الإجماع . ولما كان قانون المرافعات خلا من نص على هذه الأمانة والمادة ٣٤ من لائحة الرسوم القضائية قد أشارت إلى الإيداع لإدارة لا تكتفى لاخباره لازماً أصدرت وزارة الحفانية في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ مشروعاً بمذكرة ١١٧١٣ بلفت نظر المحاكم إلى ضرورة الأمر بإيداع أمانة في قلم الكتاب على ذمة الخبراء .

فالمشروع الحالي يدخل في قانون المرافعات مبدأ إيداع أمانة يجب في نظر المشروع أن تكون كافية لتسديد الجانب الأكبر من المصاريف والأتعاب .

ويوجب المشروع على القاضي أن يحدد بمعاذ القيام بهذا الإيداع ويقرّب على عدم القيام به شطب الدعوى أو سقوط حق الخصم في طلب تعيين خبير متى كان عدم الإيداع راجعاً لخطئه كما يجب تكليف قلم الكتاب بدعوة الخبير في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة ليقيم مأموريته بدلا من ترك الأمر إلى من يطلب التعجيل من الخصوم ، وطاعة على ذلك نص المشروع على أنه يجب على القاضي أن يحدد بمعاذ تقدم تقرير الخبير ، وبين تاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الدعوى من جديد بعد انتهاء عمل الخبرة وسبق على هذا النظام أن تصبح الإجراءات المتعلقة بأعمال الخبرة أكثر سرمة وأقل حفاقة ، وفيما يبقى بإيداع الأمانة تعرض الخبراء صوب كبرية عند ما يرسلون معها أو سحب جزء منها إذ يكلفهم قلم الكتاب بأمانة ذات بطنوا أمر التعديل إلى الخصوم لكي تسرى مواعيد المعارضة أو أنسب يحصلوا على مواقعة هؤلاء الخصوم فيقرّب على ذلك تأخير أو إجراءات تكلف الخبراء فترات باهظة ففلاقل هذه الصعوبة رؤى إدخال نص في قانون المرافعات الأهل يسمح لرئيس البائرة أو للقاضي الجزئي على حسب الأحوال بأن أمر بناء على طلب يقدم له من الخبير بصرف الأمانة إليه دفعة واحدة أو دفعات متتالية بنشر ساجبة إلى إعلان الخصوم أو الحصول على موافقتهم على أن يكون هذا الأمر غير قابل للطعن .

أما من المادة ٢٢٩ من المرافعات فقد تبين أن العمل جرى بأن يتولى الخبير إعلان الخصوم بالأيام والساعات المحددة لمباشرة العمل بدلا من قلم الكتاب ولكن تبين أيضا أن الحرية التي أعطيت لخير في تحديد تاريخ مباشرة العمل لم يحسن استغلالها في كثير من الأحيان ولذلك رضى النص على إلزام الخبير ألا يحدد بمعاذ لمباشرة العمل أبعد من خمسة عشر يوما التالية لتاريخ التكليف المنصوص عليه في المادة ٢٢٥ وأن يرسل الدعوة إلى الخصوم قبل التاريخ المحدد لمباشرة العمل بسبعة أيام على الأقل ليحصل الخطاب في وقت مناسب . سمح لهم بإقتاد التدابير بحضور أثناء العمل ، ومع ذلك فقد قصرت هذه الموايد في أحوال الاستعجال وفي حالات الاستعجال القصوى . ففي حالة الاستعجال جعل بمعاذ الشروع في العمل ثلاثة أيام ومبدأ إخطار الخصوم به أربع وعشرون ساعة ، وفي حالات الاستعجال القصوى أيسر الشروع في العمل في نفس اليوم وتكون لخصم إلى الخصوم من ساعة إلى ساعة وفي كلتا الحالتين يحصل الوجهة بإشادة بوقية .

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٢٨

على كتاب من وزارة الحفانية وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع لصادرتكم مع هذا خستين إحداها بالصفة العربية والأخرى بالصفة الفرنسية من مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية والمذكرة الإيضاحية الخاصة به وجاء التفضل بمرضه على المجلس طبقا للسادة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٢٧ وزير الحفانية
أحمد زكي أبو السعود

الرئيس — هل توافقون على إحالة إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة طمة)

كتاب رئاسة مجلس الوزراء

بشأن استرجاع مشروع القانون لإدخال تعديل فيه

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أخبر سيادتك أن الحكومة سبق لها أن أرسلت في أول مارس سنة ١٩٢٨ مشروع قانون انقضاء أمام الحاكم الأهلية وبشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في نصوص قانون المرافعات لأهل فيما يتعلق بأعمال أهل انظر لمرضها على مجلس النواب وهذا الآن بحث نظر لجنة الحفانية ،

وبما أنه قد رأى إدخال تعديلات في مشروع القانونين المذكورين .

لذلك أوجو مالهكم التفضل بإعطيه بإعادتهما ويصدر على بعضا المخروجان الجدينان لمرضها على مجلس النواب .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٢ ثوبو سنة ١٩٢٢ رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقي

وتعتبر طريقة إرسال الدعوة بخطاب موصى إليه أو بإشارة البرقية من الإجراءات الحديثة في المرافعات . ولكنه من السهل تبرير استعمال هذه الوسيلة في أعمال انظر لانه من المنفذ في المسائل التي تستدعي السرعة أن يسمح باستخدام طريقة سريعة للممارات متى كانت موثقا بها وكانت قليلة النفقات وقد يرى العمل فضلا على إدخال طريقة الإعلانات على يد محضر بطريقة الخطاب الموصى عليه .

وقد استميت فيا يتماق تقدير الأتخاب والمصاريف عن السادة ٢٢٢ من قانون المرافعات (الغير المعمول بها في الواقع منذ عملت السادة ١٩ من القانون ثمرة ١ لسنة ١٩٠٩) بنص يأخذ بالطريقة للمصلحة الآن أي أن يحصل التقدير بمعرفة المحكمة نفسها في ذات الحكم الذي يفصل في موضوع المأمورية ومع ذلك فقد ترك تغيير الحق في تقدير أتعابه بمعرفة رئيس الدائرة أو القاضي الجلفي قبل صدور الحكم إذا أثار صدوره عن الشرحين التاليين لتقدير التقرير .

وقد دل العمل على أن أحكام السادة ٢٤٢ من قانون المرافعات الخاصة بحالة تأخير التقرير في إبلاغ تقريره لاثني بالفرض المقصود منها ولتلك رأى أن يذم التغيير الذي لم يتمكن من تقديم تقريره في الموعد المحدد له بأن يرفع في قلم الكتاب قبل انتهاء ذلك الموعد مدة كناية بين فيما المرحلة التي وصل إليها في أداء المأمورية والأسابيق التي منته من إتمامها . وفي الجلسة المحددة لتقرير الدعوى تطلع المحكمة على هذه المذكرة ولما أن تمنحه أجلا لانتهاه مأموريته وإبلاغ تقريره أن رأته أن لتأخير مديرا ولما أن تسهل فيه به وتأسر بأن يمدد إلى قلم الكتاب ما يكون قد قبضه من الأمانة المودعة لحسابه من غير أن يقر به على ذلك إخلال بما يجب عليه دفعه من التعويضات إن كان هناك عمل لذلك .

ولكن تأخير التقرير في إبلاغ تقريره قد يكون في بعض الأحيان تأخيرا عن صورة نية أحد الخصوم كأن جعل في تقديم البيانات التي يطلبها التقرير فذلك استكمل المشروع السادة ٢٤٢ بأن ضمنها جزاء يوقع على الخصم الذي وقع حه الخطأ فنص على الحكم بتعزيم غرامة لا تقل عن السادة قرش ولا تجاوز خمسة قرش مع جبرائيل منها كلها أو جزء منها إلى أحد الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

هذه هي الأحكام الجديدة التي تقترح وزارة الحفانية في قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية فتشرف برفع مشروع قانون المرافعات هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه بتكريم ربه لأتخاب نخضرة مناصحتي الإحالة الملك لامتصغار المرسوم اللازم بمرضه على البرلمان .

وزير الحفانية

أحمد زكي أبو السعود

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨

وفي هذا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليتم بما تعين له بإطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كاتب المحكمة أن يسخن له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . ويطلع الخبير على الأوراق المودعة في الملف بشر أن يستسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو المنصوص بذلك .

وإذا كان الخبير غير مقيد بالجدول فعليه أولاً أن يحلف الخمين على يد القاضي للمعين للأموال والوثيقة ولو غير حضور المنصوص بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد لل شروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو المنصوص بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها محل الاجتماع الأول ويرويه وصاحته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة المنصوص بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال التصوي يجوز أن يؤمر في الحكم بمباشرة عمل الخبرة فوراً وب دعوة المنصوص بإشارة برقية وعلى جملة ساعة واحدة .

المادة ٢٣٢ - يحذر أصحاب الخبر ومصاريفه بمعرفة القاضي المبرزى أو رئيس الدائرة التي منه يجر صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للنقطة في التقرير لأسباب لا دخل لتغير فيها فتقرر أمابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٣ - قبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من المنصوص في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

لأن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي بتقرير من المبلغ المبادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لأية ما هو مطلوب بتقرير .

المادة ٢٣٤ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم القاضي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأصناف التي حالت دون إتمام ما يورثه .

مرسوم بمشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في القصر الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن قواد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المحاماة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتتح باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى

تستعمل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير فله محكمة تدب خيراً أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعليه أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بيان دقيقاً للمأمورية والخبر والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزينة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأصحابه المختصة . وتعين الخلف الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير حصه منها نظراً ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية من جديد أمام المحكمة للنقطة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يلائم هذا الحكم إن كان صوره بمواجهة المنصوص أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الخلف المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك لم يودعها فيه من المنصوص فلا يكون الخبير ملزماً بإداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أهدت غير صحيحة بسقوط حق الخلف الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدى وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان المنصوص بالعين ولم تحرق تصرف في حقيقهم واضطروا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة .

وعليه في مباد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن ينظر المحصوم بذلك بكتاب موسى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالاتي :

المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصراً ودقيقاً .

وعلى الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكفي بأن يشير إلى البند التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو بإتفاق المحصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها كالاتي :

مادة ٢٤٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد للنقاش في التقرير فيبين للحكمة رأيه والأوجه التي يهرده . وللحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستزائها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجبت أسباب استثنائية يجب إثباتها في حضر الجلسة .
وللحكمة في حالة اتفاق المحصوم أن تضي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تفنى المادة ٣٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدبره في المرفه في ١٥ رجب سنة ١٣٥١ (١٤ نوفمبر ١٩٣٣) .

قواد

باسم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد علي صديق

وزير الحفانية

على ماهري

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المتحددة لنظر الدعوى ولما أن تمتع ميعاداً لإتمام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مبرراً .

فلذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنيئات مصرية وتمتعه ميعاداً لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامه لا تتجاوز عشرة جنيئات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لما حبل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد المحصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى المحصوم الآخرين على سبيل التعويض .

المادة الثامنة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز تحقيق مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتبين عن أداء مأموريته في القضية التي يتبند لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انقاص هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون تنعى عنها يجوز للحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سبباً في تكبدتها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لما حبل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالاتي :

المادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه انخااص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفاً عليه حسب الأصول ومرفقاً به محاضر أعمال الخيرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه وإلا حكم عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي منه بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

فلذا كانت مقر المحكمة التي حجت به مبيداً عن عمل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي حجت به .

ملحكة إضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

يرى مشروع القانون المرافق هذا إلى تبسيط إجراءات أهل الخبرة ومجانز إجراءات الأعمال المنوطة بهم في أقرب وقت وبأقل نفقة كما يرى إلى صيانة حقوق الخبراء وأندية أعمالهم بالدفعة وعلى وجه تاملن له العدالة وقد وضعت نصوص هذا المشروع في قالب يتفق ومشروع القانون الجديد الخاص بالخبراء .



يشكو الخبراء من زمن بعيد من الصعوبة التي يجدونها في محصل المصاريف التي يتفقونها مقدماً وبشوح خاص في محصل ما يقر لهم من الأرباح قبل الخصوم وليس في قانون المرافعات من الوسائل المجدية ما يكفي لتلافي هذه الصعوبات فرزى البس على وجوب إيداع أمانة بالخبرة من ذمة الخبير تكون كافية لتسديد المصاريف والأرباح. ويوجب المشروع على القاضي أن يحدد مقدماً لهذا الإيداع وبين الخصم الذي يكلف به ويترتب على عدم القيام به سقوط حق الخصم في التمسك بالحكم التهديدي .

لأن أروعت الأمانة دعا فلم الكتاب الخبراء في الثاني والأربعين مادة التالية لإبداءها ليتم بأموريته . وقد حذف من المشروع ما كان مقرباً في القانون الحالي من ترك الأمر إلى من يطلب التسجيل من الخصوم لما يقترب على ذلك من اتخاذ إجراءات لا قائمة منها .

ويص المشروع كذلك على أنه يجب على القاضي أن يحدد تاريخ الجلسة التي تؤول لها القضية للناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية باحالة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة كذلك تمديد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة والفرس من وضع هذا النص هو تبسيط الإجراءات وتبسيط النقاشات .

واستقيت أحكام المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وأضيف إليها نص يميز القاضي أن ينبغي من غير المقيولين لعمل أهل الخبرة عند وجود أسباب خاصة يجب عليه بينها في الحكم .

ولما كان مشروع القانون الخاص بالخبراء ينص على أن الخبير يحلف اليمين عند قبضه في الجلسات وعلى أن هذه اليمين تعتبر سارية على جميع القضايا التي يتدب فيها كان من التمس تعديل المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات على الوجه المبين في المشروع بحيث أصبح وجوب حلف اليمين في كل مرة يتدب فيها قاصراً على الخبير غير المقيدين في الجلد .

وتعديل هذه المادة يستدعي حتى تعديل المادة ٢٢٦ فقد تبين أن العمل جرى بأن يؤجل الخبراء إعلان الخصوم بالألزام والساعات المختلفة لإبارة العمل بدلاً من قلم الكتاب . ولكن تبين أيضاً أن الحرية التي أعطيت لخبير في تحديد

تاريخ مباشرة العمل لم يحسن استعمالها في كثير من الأحيان ولذلك رأى النص على إلزام الخبير بالأبجد مباداً لمباشرة العمل أبعد من خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ التكليف المنصوص عليه في المادة ٢٢٤ وأن يرسل الدعوة إلى الخصوم قبل تاريخ المجد مباشرة العمل بسبعة أيام على الأقل ليصل إلى المطالب في وقت مناسب ليسمح لهم باتخاذ التدابير المنصوص أثناء العمل. ومع ذلك فقد قصرت هذه المرافعات في أحوال الاستعجال وفي حالات الاستعجال القصوى : ففي حالة الاستعجال جعل مباد الشروع في العمل ثلاثة أيام ومباد إخطار الخصوم به أربعاً وعشرين ساعة . وفي حالات الاستعجال القصوى أجبر الشروع في العمل في نفس اليوم ودعوة الخصوم إلى الحضور من ساعة إلى ساعة . وفي كلتا الحالتين تحصل الدعوة بإشارة برقية .

وتعتبر طريقة إرسال الدعوة بظابط موصى عليه أو بالإشارات البرقية من الإجراءات الحديثة في المرافعات في مصر . على أن هذه الوسيلة الحديثة التي استعملت في أوروبا منذ سنوات عديدة يمكن استعمالها بالأحرى في مصر أيضاً لأنه من المجد في المسائل التي تستدعي السرعة أن يسمح باستخدام طريقة سريعة للمعارات من كانت موزعاً بها وكانت قليلة النقاشات . وقد جرى العمل فعلاً على إبداء طريقة الإعلان على يد محضر بطريقة الخطاب الموصى عليه .

وقد نص على أن يكون التقدير بمعرفة رئيس الدائرة أو القاضي الملقى بمجرده مستند الحكم الذي يفصل في موضوع المأمورية فإنما لم يصدر هذا الحكم في خلال ثلاثة أشهر التالية للناقشة في التقرير لأسباب لا تدل على تغيير فيها فتتقرر أمته ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى (٢٢٢ م) . وإن ما حدا بالمشروع إلى وضع هذا النص هو ضرورة ضمان تحصيل الأرباح والمصاريف المقدرة بغير في مباد مقبول لتفشيح الخبراء الذين اتخذوا أعمال كثيرة مهلة لهم على حسن القيام بأعمالهم وإبداءهم من المخريات يجب العمل على وقايتهم فشر الحاحية .

وقد أضيف المادة ٢٢٤ فقرة جديدة خاصة بالمعارضة في تقدير الأرباح من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده، فإن المعارضة لا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي بغير من المبلغ العاقد به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لأداة ما هو مطلوب بغير . والفكرة التي أوسحت بتعديل المادة ٢٢٤ هي نفس الفكرة التي حلت على تعديل المادة ٢٢٢

على أن هذا المشروع وقد قد أحكاماً تضمن تغيير محصل أمتهام فقد اشغل أيضاً على نصوص تجرّب عليهم القيام بمطلوع على الوجه الأكل وفي المواضع التي ينص عليها القاضي . ولما كان العمل قد دل على أن أحكام المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات الخاصة بمالة تأخير الخبراء في إيداع تقريره لا تفي بالفرس المقصود منها فقد رأى تعديها بأن يتم الخبير الذي لا يمكن من تقديم تقريره في أليام المجد له بأن يودع في قلم الكتاب قبل انتهاء ذلك المجلد مذكرة كتابية يبين فيها المرحلة التي وصل إليها في أداء المأمورية والأعباء التي معه من إحسانها . وفي الجلسة المجددة لنظر الدعوى يطلع المحكمة على هذه المذكرة وعلى إيمان أن المجدة أجل لإتمام المأمورية وشه وإيداع تقريره إنذاراً أن تأخير مبدوا وإما أن تستقبل عقوبة أو يفصل أمره بغير

ولا شك أنه في ذلك ضمانا تحقق به الرقابة الفعالة من المحكة ويعطى فرصة قصوم لمناقشة الخبير استجلاء الحقيقة ونحرا للذلة . وقد أجاز المحكة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لتقوؤها وتكون عقيدتها في موضوع الدعوى سواء من تقاضه قسما أو بناء على طلب الخصوم كما أجاز لها في حالة اتفاق الخصوم أن تنفي للخبير من الحضور أمامها (مادة ٢٤٣ مكررة) .

* *

هذه هي الأحكام الجديدة المتعلقة بأعمال الخبراء التي تقترح وزارة الحفانية إدخالها في قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية . ففسر في دفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكتم برضه لأحاطت مسطرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم الآلازم بمرضه على البرلمان .

وزير الحفانية

بمربا في ٩ نوفمبر ١٩٣٢

على ما هو

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الحفانية
قرار المجلس إحاطته إلى لجنة الحفانية

جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٣٢

كتاب من وزارة الحفانية وهذا نصه :

على :

١- حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم مع هذا صورة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بمرض مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية على البرلمان والمذكرة الإيضاحية الخاصة به رجاه التفضل بمرضه على المجلس طبقا لمادة ٣٥ من الدستور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وفد الحفانية

الحاقة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٢

على ما هو

الرئيس — حل توافقون على إحاطته إلى لجنة الحفانية ؟

(موافقة طمة) .

قابل للعلم بأن يعيد إلى قلم الكتاب ما يكون قد قبضه من الأمانة المودعة لحسابه ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا براملة لا تجاوز عشرة جنهات مصرية من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالقرائن التأديبية والتوصيفات إن كان لها عمل .

ولكن تأخير الخبير في إيداع تقريره قد يكون في بعض الأحيان قائما عن سوء لياحة الخصوم كأن يميل في تقديم البيانات التي يطلبها الخبير . فلذلك استكمل المشروع المادة ٢٤٣ بأن ضمنها جزاء يوقع على الخصم الذي وقع منه هذا الخطأ نص على الحكم بتدريعه غرامة لا تقل عن المساة قرش ولا تجاوز الخمسة قرش مع جواز منحها كلها أو جزء منها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

ولزيادة تنظيم أعمال الخبيرة على المشروع أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ الذي كان يجمع تخيير الذي يريد أن أداء ما مورثه مياداد قدره أسبوعان لتقديم حذره . فقد أثبتت التجربة ضرورة تخصيص هذا المياداد ووضع الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع في قانون المرافعات النصوص الخاصة برد أهل الخبيرة . والأمر الذي استدعى ذلك هو ضرورة النص على حق القاضي بالنسبة تخيير المهمل في توقيع الجزاء عليه أو استبداله . ولما نص في مشروع المادة ٣٣٧ مكررة على وجوب تقديم الاعتذار في مياداد خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام الخبير صورة الحكم من قلم الكتاب . ويصو في الدعوى المستجيلا أن تقرر المحكة في نفس الحكم إقصاء هذا المياداد . وتأخير الذي لا يؤدي ما مورثه من غير أن يكون قد ضمنها بميزو المحكة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كلف سببا في تكبدتها بلا غرامة كما تحكم عليه بالتوصيفات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالقرائن التأديبية .

ونصت المادة ٢٤١ مكررة على طريقة إيداع التقرير ومحاضر الأعمال بمعرفة الخبير وأثبتت بأن يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سالت إليه وإلا حكم عليه براملة لا تجاوز مائة قرش .

أما المادة ٢٤١ فالثانية فقد زيدت لمنع الحشو والتطويل في تقارير الخبراء فأوجب على الخبير أن يكون تقريره مختصرا دقيقا ولا يمدد في تقريره ما هو ملحق بمحاضر الأعمال بل يكتفي بأن يشير إلى البند التي يرى ضرورة الرجوع إليها . ولا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكز عليها بل يكتفي بأن يشير إليها . ولا يرفق رسوما بغيره إلا إذا كان مصرحا بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم . على أن هذا النص لا يمنع الخبير من تقديم رسوم كوكيلة .

ومن أهم التعديلات الجديدة التي أدخلها المشروع ذلك التمثيل الذي يفتح حضور الخبير أمام المحكة للإدلاء برأيه . والأدوية التي تبردها الرأي ومناقشته فيه .

مجلس النواب

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحفائية بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ فظفرت بجلسته أول فبراير سنة ١٩٣٣ وحضر اجتماعها حضرة مدير إدارة الحاكم الأهلية مندوبا عن وزارة الحفائية .

وقد بينت لجنة أن هذا المشروع يرى حقيقة - كما يلاحظ المذكرة الإيضاحية - إلى تبسيط إجراءات أهل الخبرة وحمائهم إنجاز الأعمال الموطلة بهم في أقرب وقت ، وإزالة فقرة . كما يرى إلى صيانة حقوق الميراث ، وبموجب عمل تأدية الأعمال بالدفعة ، وهذا ما كان يطمح إليه جمهور المتقاضين من زمن يسير وبلغ في إجرائه لأنه ضروري لصيانة العدالة .

وقد سهل المشروع على الميراث الحصول على أموالهم وأزال المعوقات الكثيرة التي كانت تترتبهم في ذلك ، فنص في المادة ٢٣٣ من ضرورة إيداع أمانة بوزارة المحكة على ذمة الخبير تكون كافية لتسديد مبالغه وأمانه .

وأراد المشرع أن يضع حدا لتسويق الخصوم وتعليقهم للأمورية انخراط ، فأوجب على المحكة أن تحدد تاريخ الجلسة التي تجلب لها القضية المناقشة في التقرير والفصل في الموضوع ، كما أوجب عليها أن تحدد جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة ، وجعل المحكة الحق في أن تحكم بإسقاط حق الخصم الذي ينتج عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم النهائي .

ولتبسيط الإجراءات وسرعة العمل نص المشروع في المادة ٢٢٥ على أن قلم الكتاب هو الذي يدعو الخبير إلى الحضور للوقوف على الأمور التي كلف بها ، كما نص في المادة ٢٢٦ منه على أن يجعد الخبير المشروع في العمل تاريخا لا يجاوز خمسة عشر يوما التالية لتكليفه من قلم الكتاب بالإطلاع على الأمور ، وأوجب عليه أن يرسل الدعوى إلى الخصوم قبل التاريخ الذي يسدده بإثارة العمل بسبعة أيام على الأقل ، وأن تكون المدة التي يجدها الخبير خصوم لمباشرة العمل في حالة الاستقبال أقصر من ذلك .

وقد كفل المشروع تخيرا الحصول على أموالهم في أقرب وقت مستطاع ، وذلك بأن نص في أن تقرر المحكة أعقاب الخبير بمجرد صدور الحكم في الدعوى ، أو في مدته لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة في الظفر ، بشرط ألا يكون تأخير الفصل في الدعوى أميا من جهة الخبير .

ومما لسلطة في أعقاب انخراط حتم القانون في المادة ٣٣٤ على من صدر ضده امر التقدير أن يودع بآفاق مختبر من المبلغ الصادر به التبريد مقدما في قلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ تأدية ما هو مطلوب للخبير .

وقد أوجب المشروع في المادة ٢٤٢ على الخبير إذا لم يقدم تقريره في الأجل المحدد له أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية يبين الحالة التي وصلت إليها أعمال الخيرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته ، والمحكمة أن تنمسه أجل استمر إذا رأت لتأخير مدبرا وإلا فلها أن تحكم عليه بفرامة لا يجاوز خمسة جنيهات ، وتنمسه بمبدأ إتمام المأمورية ، كما لها أيضا أن تستبدل به غيره وتحكم عليه بفرامة لا يجاوز عشرة جنيهات مصرية ، كما أجاز الحكم على الخصم الذي يكون سببا في التأخير بفرامة لا تقل عن مائة قرش ، ولا يجاوز خمسين قرش .

وقد حتم المشروع في المادة ٢٣٧ على الخبير الذي يريد أن يتنص من أدله مأموريته في القضية التي يندب لها أن يضطر المحكة بذلك في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب ، كما أجاز للمحكة في النعوى المستتبلة أن تقر في نفس الحكم إقصاء هذا المبدأ ، كما أوجب عليه في المادة ٢٤١ مكررة أن يودع التقرير والمستندات التي سبقت إليه بالكيفية المبينة في القانون ، وإلا حكم عليه بالفرامة المبنية في المادة المذكورة ، ومقت " المادة ٢٤١ ثالثة " الخبير من أن يسيد في تقريره ما هو مدقن في محاضر الأعمال ، وإلا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها ، وألا يرقق وسوسا بتقريره إلا إذا كان مصرحا به بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم حتى يكون التقرير جليا ناطقا بالفرض المقصود منه ، فلا تخفى الحقيقة في تنابها التفصيلات التي لا داعي لها ، وحتى لا يتوسل الخبير - بإضافة بيانات غير ضرورية في تقريره - إلى الوصول إلى زيادة أعباءه .

ومن أهم التعديلات الجديدة التي أدخلها المشروع النص الذي يحتم على الخبير الحضور أمام المحكة للإعلاء رأيه ، والأولى التي يبره هذا الرأي ، ومناقشته فيه ، وفي هذا ضمان محقق به الرقابة الفعالة من المحكة ، ويصل فرصة قصوم المناقشة الخبير استبداء الحقيقة ونعرا للدفعة .

وقد جاء هذا المشروع في مجموعته وإليه بالفرض الذي وضع من أجله عقفا لحسن سير العدالة ، ضامنا لمصلحة المتقاضين وانخراط مما .



وفيما يلي ملخص الآراء التي أقيمت في اللجنة أثناء نظر هذا المشروع :

طلب أحد حضرات الأعضاء حلف عارة (أو بمحضور وكلامهم) الواردة في الفقرة "أ" من المادة ٢٣٣ حتى لا يضيع حق الخصم حقه إذا لم يكن وكله حاضرا وقت النطق بالحكم ، ولكن اللجنة رأت أن عدم إعلان الحكم التمهيدي إنما يترتب عليه إسقاط حق الخصم الذي لم يودع الأمانة أو لم ينفذ ما جاء في الحكم التمهيدي بالتمسك بذلك الحكم ، بحيث يجوز للمحكة أن تستظر القضية وتقتصر فيها في الحالة التي عليها الدعوى ، ولما كان أن تقدر أمداد كل خصم ، فإذا رأت أنها تبرر إسقاط مدة أخرى لتنفيذ ذلك الحكم التمهيدي فلها لأشوائه عن ذلك زعامة الملأ ومصلحة المتقاضين ، وإن تبدأ إعلان الأحكام لجواز نفاذها خاص بالأحكام القطعية .

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير ظلم محكمة تدب خبير أو ثلاثة غيرهاء حسب الاقتضاء . وعليما أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً للمودعة الخبير والإجراءات المستتبعة التي يرخص له بتقاضيها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كالتالية لمصاريف الخبير وأجابه الفتملة . وتعين الخصم الذي يكلف بإيداع هذا الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير صحبه منها نظير ما يترتب له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤول لها القضية من جديد أمام المحكمة المناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يمان هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بمحضور وكلائهم فلما لم يردع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك ثم لم يردعها فيه من الخصوم فلا يكون الخبير ملزماً بإداء المأمورية وتقرر المحكمة إن رأيت أن الأضرار التي أبديت في جمعية سقوط حق الخصم التي استنتج من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدى وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالبين وفي حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الشريعة بأيمانهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة .

وفيما هذا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقيولين لعمل أهل الشريعة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع بما عين له بإخطاره على أصل الحكم الصادر بذلك . وحل كاتب المحكمة أن يفسح له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما عين له . ويطلع الخبير على الأوراق المودعة في الملف فيقرأ إن شئها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجمل قبله أولاً أن يخلف البين على يد القاضي للمعين للامور الوقية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يصعد الشروع في العمل تاريخياً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليفه المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يخطر الخصوم بخطابات موثقة عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بشفة أيام على الأقل ينظمهم فيها بمحل الاجتماع الأول فيخبره بغيره .

ومعارض أحد حضرات الأعضاء في النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من المشروع القاضي بأن يكون الخصوم بالبين ، ولم يحق التصرف في حقوقهم حتى يصحح لهم الاتفاق على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الشريعة . واستند في معارضته إلى أن هذه الفقرة تخرج الأوصياء والقوام من النص ، مع أن القانون العام أجاز لهم أن يتحصوا من القصر أو غير تاني الأهلية للمرافعة على حقوقهم . ولكن اللجنة لم تقرر هذا الاعتراض ، لأن إعطاء الأوصياء والقوام هذا الحق يستلزم وجوب الحصول على موافقة المجلس المحسى ، وفي هذا تعطيل لا موجب له ، فضلاً عن أن اختيار الخبراء صالح وهو غير جائز للوصى أو القوم .

واقترح أحد حضرات الأعضاء ، فيما يتعلق بالمادة ٢٢٥ من المشروع أن يكون حلف الخبير - غير التقليد بالجلوس - البين أمام القاضي الجلسى أو رئيس البانة التي حيثت الخبير ، بدلاً من القاضي للمعين للأموال الوقية . ولكن اللجنة لم توافق على هذا الرأي لأن المادة فصلت التيسير على أصحاب الشأن ، ولذلك نصت على ميعاد قصير جداً .

وقد أدخلت اللجنة على المشروع التعديلات التالية وقد وافق عليها حضرة مندوب وزارة الحفانية :

١ - استبدلت بكلمة "تعيين" الواردة في الفقرة (ثانياً) من المادة ٢٢٣ كلمة "تزمنة" .

٢ - استبدلت بكلمة "بسقوط" الواردة في الفقرة (رابعاً) من المادة ٢٢٣ كلمة "سقوط" .

٣ - استبدلت بكلمة "إعاض" الواردة في الفقرة (الثانية) من المادة ٢٢٧ بكلمة "انتعاض" .

واللجنة تشترط بمرض هذا التقرير على المجلس وتزجوا الموافقة على مشروع القانون .

رئيس اللجنة
(محمد علام)

سكرتير اللجنة
(محمد حسن)

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يلى :

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٣٣٧ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز تخيير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقضي عن أهله ما مودعته في القضية التي يتنبه لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة التي استند به أنها مقبولة .

ويجوز في الدعوى المستجيلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انتفاص هذا الجهاد .

وكل خير لا يؤدي ما مودعته من غير أن يكون تقي منها يجوز للمحكمة التي تدته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سبباً في تكديدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالمواريث إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة - على التخيير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم المحكمة التي تدته تقريره موقفاً عليه حسب الأصول ومرفقاً به محاضر أعمال الخيرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والإحكام التي القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامه لا تتجاوز مائة قرش .

فإن كان مقر المحكمة التي عينته مبيداً من عمل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لها عمل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يعطى الخصوم بذلك بكتاب موثق عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة - يجب أن يكون التقرير مختصراً ولو لم يكن .
وعلى الخبير ألا يجيد في تقريره ما هو سبب من محاضر الأعمال بل يقتصر على إظهار ما يرى من ضرورة الرجوع إليها وألا يبيد نصوص المرافعات التي يمكن عليها بل يقتصر على إظهار ما يرى من ضرورة الرجوع إليها .

ولا يجوز له إرفاق تقريره إلا إذا كان مختصراً له بذلك في الحكم أو بإضافته إلى التقرير .

وفي حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخيرة مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأقل أكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخيرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المادة ٣٣٢ - تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية لتأنيثه في التقرير لأسباب لا دخل تغيير فيها فتقدر أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٣٣٤ - يحيل للمارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير قلم الكتاب .

فإن كانت المارضة من خصم جاز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي لتخيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأديبه ما هو مطلوب للخير .

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي سلمه الحكم القاضي بإجراء الخيرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخيرة والأسباب التي حالت دون إتمام ما مودعته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وبما أن تمتعه بميعاد لإتمام ما مودعته وإيداع تقريره إن راضاً لتخيير مبدراً .

فإن لم يكن هناك مبرر للتخير فالمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامه لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتمعه بميعاد لإتمام ما مودعته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة وفيها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامه لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بغیر إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتي مودعته إن كان لها عمل .

وإذا كان الخبير لا يجيد في تقريره ما هو سبب من محاضر الأعمال بل يقتصر على إظهار ما يرى من ضرورة الرجوع إليها وألا يبيد نصوص المرافعات التي يمكن عليها بل يقتصر على إظهار ما يرى من ضرورة الرجوع إليها .

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب المحامي رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة المحفانية في مشروع قانون إدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم أمين طاهر مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

تقارئة في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ رئيس اللجنة

محمد سلام

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة (١) .

الرئيس — هل توافقون على الاستئصال إلى مناقشة المواد ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

نحن قواد الأكل ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تصديق المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير للمحكمة تدب خير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وعليه أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً لمسؤولية الخبير والإجراءات المستتبلة التي يرضى له بالتجديدها .

(ثانياً) الإمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لضاريف الخبير وأعباءه المختصة ، وتعين انظم الذي يكلف لإيداع هذه الإمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطع الخبير بحصيه منها نظراً ما يؤمن له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المصروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي ترجل لها القضية من جديد أمام المحكمة للمناقشة في التقرير وللفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الإمانة . وكذلك يجب عليه المحاكمة طبقاً للفرع ٢ من المادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون المذكور .

القضية في حالة عدم إيداع الإمانة .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون نصها كالتالي :

مادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد للمناقشة في التقرير يبين للمحكمة رأيه والأوجه التي تبرره . والمحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمناقشة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استعانة يجب إثباتها في حضور الجلسة .

والمحكمة في حالة اتفاق الخصوم أنب تنفي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تلقى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ...

مجلس النواب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون

قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال

جلسة ٩ مارس ١٩٢٣

حضرة صاحب المحامي وزير المحفانية — أودعوا المواظفة على نظرمشروع

القانونين الخامس أولاً بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ، وأخلص ثانيهما بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقررات الأهلية بطريق الاستعجال أسوة بمشروع قانون إلتواء أمام المحاكم الأهلية .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أنب يكون أخذ الرأي على مشروعات القوانين الثلاثة دسلة واحدة ؟

(موافقة عامة) .

وفي حالات الاستعجال يجوز المحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراؤه
التلغية مباشرة الممثل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على
الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع
الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال التصوي يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل
التلغية فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمجاء ساعة واحدة .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٦ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر

٢٢٣ المادة — قدلو أماب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي
أو رئيس الدائرة الذي حينه يجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للنفاذ في التقرير
لأسباب لادخل التغير فيها فقدلو أماب ومصاريفه من غير انتفاع الفصل
في موضوع الدعوى .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٣ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

٢٢٤ المادة — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم
في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير، ويكون حصوفاً بتقرير
في قلم الكتاب .

فإن كانت المعارضة من خصم جاز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون
مقبولة إلا بشرط إرفاق الباقى بتغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً
في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ قاذية ما هو مطلوب تغيير .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٤ ؟

(موافقة عامة) .

٢٢٥ المادة — إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم
القاضي بإجراؤه التلغية وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك
الأجل مذكرة كتابية يبين الحالة التي وصلت إليها أعمال التلغية والأسباب
التي حالت دون إتمام ما موريتها .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بأجلية المصلحة لنظر الدعوى ولبيان
تمنحه مجازاً لإتمام ما موريتها وإدراج تقريره إن دأت للتأخير مدبراً .

ولا يملن هذا الحكم إن كان مذكوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وتلاهم
إذا لم يودع الخبير المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب
لذلك ثم لم يودعها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزماً بأداء المأمورية
وتقرر المحكمة إذا رأيت أن الأضرار التي أبديت غير محسنة سقوط حق الخصم
الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدى ويستمر في إجراءات
الدعوى .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٣ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

٢٢٤ المادة — إذا كانت الخصوم بالثنين ولم حوية التصرف
في حقوقيهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل التلغية باسمائهم يصدق
لهم من ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة التلغية من بين المقبولين لعمل أهل
التلغية ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب
في الحكم .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٤ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

٢٢٥ المادة — في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يودع قلم الكتاب التلغية إلى
الحضور ليمل بما تعين له بإعلامه على أصل الحكم الصادر بذلك . وحل
كتاب المحكمة أن يسلخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له .
ويطلع الخبير على الأوراق المودعة في الملف بتبر أن يستلمها ما لم تأذن له
المحكمة أو الخصوم بذلك .

وإذا كان الخبير غير مفيد في الجسول فليده أولاً أن يصف التغير على يد
القاضي المعين للأمر الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله
بالصدق والأمانة .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٢٢٥ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

٢٢٦ المادة — يجب على الخبير أن يصعد للشروع في العمل تاريخاً
لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه
أن يودع الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام
على الأقل يخطرهم فيها بجمل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالتين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الجلبة باسمائهم يسبق لهم على ذلك من المحكمة .

وفيا علنا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الجلبة ما لم توجد أسباب خاصة تمنعني ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في التمان والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة للنصوص طليا في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتّاب الخبير إلى الحضور ليطلع بما تعين له بإطلاع على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كتّاب المحكمة أن يفسح له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . ويطلع الخبير على الأوراق الموحدة في الملف يتبين أن يستلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك .

وإذا كان الخبير غير مفيد في الجدول فليح أولاً أن يحلف الخبيرين على يد القاضي المعين للأمر الوقفية ولو بنير حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً التالية للتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى طليا ترسل قبل ذلك التاريخ نسبة أيام على الأقل يحضر فيها لجمل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة مباشرة الفصل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الجلبة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميماد ساعة واحدة .

المادة ٢٢٧ - تخدر أعقاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس القاعة الذي عينه يجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية لفاضة في التقرير لأسباب لا دخل تخير فيها فتخدر أعقاب ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٢٨ - تهمل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصوله بتقرير في قلم الكتّاب .

فإن كانت المعارضة من خضم جازم فتتخذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي من الخبيرين للمبلغ المعطى به : أمر التقدير مقدما في قلم كتّاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لها مئة من هو المطلوب للخير .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير للمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تجاوز خمسة جنيهات مصرية وتضمنه ميمادا لإتمام ما مؤمرته ، وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتّاب ما يكون قبضه من الأمانة . وفي هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامة لا يتجاوز عشرة جنيهات مصرية ، وذلك بشرط إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

الرئيس - حل توافقون على المادة ٢٤٢ ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - حل توافقون على المادة الأولى ونصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ويجلس الثواب القانون الآتي نصه وقد صيغ عليه وأصدرته :

المادة الأولى

تصل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا قضى الحال بتعيين خبير فالمحكمة تدب غير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً لسمورية الخبير والإجراءات المستبعدة التي يرضخ له بالقضاة .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأجابه المصلحة ، وتعين الخلف الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطع الخبير حصيه منها نظرياً يترتب له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي توجب لها القضية من جديد أمام المحكمة للتشقة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة ، وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يخل هذا الحكم إن كان صدره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك ثم لم يودعها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزماً بإداء المأمورية . وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأمدار التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في الحكم بالخبير التهذي ويستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٤٩ - مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بصلب مكتب المحكمة التي تدعى بقرره موقفا عليه حسب الأصول ومرفقا به محاضر أعمال الجمعية .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والاحكام عليه للقاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عنه بمرامه لا تتجاوز مائة قرش .

فإذا كان بمقر المحكمة التي يمتدع فيها عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإحالتها جازله إيداع بقرره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي يمتدع .

وعليه في مباد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع بقرره أن يحضر الخصوم بذلك مكتب موسى عليه .^{٢٢}

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

^{٢٢} المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون فيها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا وديقا .

وعلى الخبير ألا يبعد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال ، بل يقتنى بأنت يشهد إلى النذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبعد نصوص المؤلفات التي يرتكز عليها بل يقتنى بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بقرره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم .^{٢٣}

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

^{٢٣} المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون فيها ٢٤٣ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤٣ - مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد للناقشة في التقرير تبين المحكمة رأيه والأدوية التي يمتدع . والمحكمة أنه توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستكمالها في الدعوى سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم .

وتجيب وتناقشة التقرير في هذه الجلسة على ما يمكن القضية مما لجة الترافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إلتفاتا في عصر الجلسة .

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير بقرره في الأجل الذي حدده الحكم القاضي بإجراؤه الخيرة يجب عليه أن يودع في قلم الكاتب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الجمعية والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة من مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولما أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته وإيداع بقرره إن رأت لتأخير مديرا .

فلما لم يكن هناك مبرر لتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بمرامه لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتعممه ميعادا لإتمام مأموريته ، وإما ألبت استئجل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكاتب ما يكون قبضه من الأمانة . ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بمرامه لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ، وذلك بشرط إخلال بما قد يترتب على عمله من الإخلالات التأديبية والتوضيات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بمرامه من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التوضي .^{٢٤}

(موافقة عامة) .

المقرر :

^{٢٤} المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون فيها ٢٣٧ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكاتب أن يقتضى عن أداء مأموريته في القضية التي يتدب لها لأصابع يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويجوز في الدعوى المستجيلة أنسب تقرير المحكمة في نصيب الحكم إتمام هذا المباد .

وكل خبير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون تقي عنها يجوز للمحكمة التي تدعى أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكليفها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتوضيات إن كان سببا على ذلك بدون إخلال بالمرامات التأديبية .^{٢٥}

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

^{٢٥} المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون فيها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة الأولى

تتمثل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير فله حكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعليه أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستعملة التي يتوخى له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيفائها في توثيق الحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المحضلة ، وتعين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير محاسبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعا) تاريخ الجلسة التي ترحل لها القضية من جديد أمام المحكمة الناشئة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية محللة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يُلزم هذا الحكم إن كان صدور مواجهة الخصوم أو بحضور وطلابهم فلنا ما يردده الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لتلك ثم لم يرددها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بإداء المأمورية وتقرر المحكمة أيضا أن الأحكام التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهدي ويستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالعين ولم حرية التصرف في حقوقهم . واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثنائي والأربعين مائة التالية لإيداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع بما تمين له إطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك . ويعل كاتب المحكمة أن يفسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تمين له . ويطلع الخبير على الأوراق المودعة في الملف بخبر أن يستلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول عليه أولا أن يطلع التمين على يد القاضي المعين الأمد الوقتية ولو غير حضور الخبير باسم يردى عمله بالصديق والأمانة

وللحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تسمى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة طامة) .

المقرر :

" المادة السادسة

تتلى المادة ٢٢١ من قانون المرافعات في السواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة طامة) .

المقرر :

" المادة السابعة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة طامة) .

الرئيس - الآن وقد انتهينا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة بمداول الأعمال ، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأي عليها بالمصادرة بالإجماع دفعة واحدة إلى جلسة الغد ؟

(موافقة طامة) .

مجلس النواب

أخذ الرأي بالبدء بالأمر على مشروع القانون

جلسة ١٦ مارس ١٩٢٢

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

" نحن فراد الأول ملك مصر

نرشد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بمطابقات موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بنسبة أيام على الأقل ينظم فيها محل الاجتماع الأول ووجه ومساكنه .
وفي حالات الاستعجال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور في الأثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم بمباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المادة ٢٢٣ - تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي عينه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للنفاذ في التقرير لأصحاب لا دخل لتغير فيها فتقدر أتعاب ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٢٣ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

لأن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباقي لتغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ ثمانية ما هو مطلوب لتغير .

المادة ٢٢٤ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم القاضي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأصناف التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلب المحكمة من مذكرة الخبير بالجلسة الصعدة لنظر الدعوى وعلى أن تتمعه بميعاد إتمام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مبرراً .

لأن ما يمكن هالك مبرر للتأخير فالمحكمة إما أن تحكم عليه بقرائة لا تتجاوز خمسة جنيئات مصرية وتتمعه بميعاد لإتمام مأموريته وإما أن تستقبل به غيره وتصدر أمراً غير قابل للطعن بأن يراد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة وعلى في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بقرائة لا تتجاوز عشرة جنيئات مصرية . وذلك بتبرير إخلال بما قد تقترب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بقرائة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كتاباً أو جسطاً إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بمادة جديدة يكون رقمها ٢٢٣٧ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز تغير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتقاضى من أداء مأموريته في القضية التي يتنب لها لأشباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انتقاض هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قضى عنها يجوز للمحكمة التي تدبت أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سبباً في تكديدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مفوضه الخاص بقلم كتاب المحكمة التي عينته تقريره موقفاً عليه حسب الأصول ومرفقاً به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه ولا يحكم عليه القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي عينه بقرائة لا تتجاوز مائتي قرش .

لأنما كل قلم مقر المحكمة التي عينته يمسداً من محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يتقرر الخصوم بذلك بكتاب موسى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٤١ مكررة - لهذه أن يكون التقرير مختصراً وواقعياً .

وحل الخبير ألا يبيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكفي بأن يشير إلى النقط التي يرى ضرورة الرجوع إليها بما لا يبيد تفصيل المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي بأن يشير إليها .

ولا يجوز له لإرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً به بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها كالآتي :

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة يجلسه المنعدين في ١٦ و ٩ مايو سنة ١٩٣٣ تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون يدخل تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية — ووافق عليه بالصفة المرافعة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا فولتكم مشروع القانون وتقرير لجنة الحقانية ومجلسي المجلسين المذكورين — راجيا عرض ذلك على هيئته مجلس الشيوخ .

وقد قبلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٦ مايو سنة ١٩٣٣
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحقانية .

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

أحال المجلس يجلسه المنعقدة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ إلى هذه اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية فيبحثه يجلسات ٢٤ مايو و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ وحضر الجلسة الأولى حضرات مدير إدارة المحاكم الأهلية والسكيري التي لمكتب حضرة صاحب المثلل وزير الحقانية مندوبين عن الوزارة .

وهذا المشروع يرى إلى تعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهل الخاصة بأهل الخيرة وقد تضمن أحكاما جديدة أهمها ما يأتي :

١ — تمثيل حصول الخيرة على أتمائهم — فقد نص في المشروع على وجوب إيداع أمانة من ذمة الخيرة تكون كافية لمصاريفه وأتمائته المقتضية

كما نص على ضرورة تخدير أتمائه بمعرفة المحكمة بمجرد الفصل في الدعوى ومع ذلك رأى أنه قد يجحد ظروف تستلزم التأجيل بدون أن يكون تغيير دخل فيها وفي ذلك تعطيل لأتمائه بدون مقتض — ولذلك نص أيضا على أنه إذا لم يصدر الحكم في الدعوى في خلال الثلاثة الشهور التالية للقائه في التقرير تخدر تغيير أتمائه ومصاريفه .

كذلك لاحظ المشرع أنه في كثير من الأحيان يعمد المخصوصون إلى المطارضة في أوامر التقدير الصادرة لصالح الخيرة بمجرد كسب الوقت ولا تمثل هذه الأوامر كثيرا لأن تقدير القاضي يكون غالبا صوب الحققة فرعى النص على عدم قبول المطارضة من الخصر الماثر أمر التنفيذ ضده إلا إذا أودع الفرق بين الأمانة والبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما بقلم الكتاب على ذمة الخيرة على وجه التخصيص بحيث لا يصح توقيع الجزر عليها من دائن آخر .

٢ — تبسيط الإجراءات وعدم إضاعة الوقت — لم يتضمن قانون

الخيرة المعمول به الآن تصورا تضع حدا لمطالعة الخصوم وتعطيلهم مأمورية الخيرة ولذلك أوجب مشروع هذا القانون على المحكمة أن تتخذ في الحكم التهديدي الذي تصدره بتدبير الخيرة تاريخ الجلسة التي تؤول لها القضية المرافعة في حالة إيداع الأمانة كما تتخذ جلسة أخرى أقرب من الأولى للرافعة في حالة عدم الإيداع وأعطى للمحكمة الحق — في حالة عدم إيداع الأمانة لا من الخصر الماثر بها ولا من غيره من الخصوم — أن تقرر سقوط حق الخصر في التمسك بالحكم التهديدي .

كذلك عدل عن الطريقة التي جرى العمل عليها من حيث ترك الأمر لمن يهجه مرة الفصل في الدعوى في إعلان الخيرة بالإيداع ليأشير للمأمورية نص في المشروع على أن كل الكتاب هو الذي يدعو الخيرة في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة للخصم للاطلاع على المأمورية كما أوجب المشروع على الخيرة أن يحدد للشروع في العمل تاريخا لا يتجاوز خمسة عشر يوما التالية لتاريخ التكليف مالم يذكر وأن يضطر المخصوص يوم الانتقال وساعته بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك بسبعة أيام على الأقل حتى يمكنهم أن يستعملوا الفوائد أثناء مباشرة العمل ومهمهم شهودهم وستنداتهم .

وأجيز المحكمة أن تقرر هذه الموايد في حالات الاستعجال وحالات الاستعجال القصوى .

كذلك أوجب المشروع على الخيرة إذا لم يتمكن من إيداع التقرير في الأقل التي حددتها المحكمة أن يودع في كل كتاب المحكمة — قبل اقتياده ذلك الأجل — مذكرة كاتبة يبين العمل الذي قام به والأسباب التي حالت دون إمكان تقديم التقرير . والمحكمة في هذه الحالة — وبعد الاطلاع على هذه المذكرة — إما أن تمدد الأجل تغيير وإما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينيات وتعطله أجل جديدا لإتمام المأمورية وإما أن تستبدل به غيره وتحكم عليه حكاية قابل للظن بأن يرد ما قبضه من الأمانة وفقا في هذه الحالة أن تحكم عليه بفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات مصرية وذلك بدون إخلال بالمزاومات التأديبية والتوصيات إن كان لها على .

وقد عرض هذا المشروع بعد إقراره على الوبة الميين فيما تقدم على اللجنة الاستشارية التشريعية طبقاً للمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للمجلس فلم توافق على التعديلات التي أدخلتها هذه اللجنة ونسكت بالرى الوارد في المشروع واللجنة من جانبها تتمسك بالتعديل الأول الذي أدخلته على المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات المتعلق بدمع من الأوصياء والقوائم من مباشرة الاتفاق على تعيين أهل الخبرة ولكنها توافق على فكرة اللجنة الاستشارية التشريعية فيما يتعلق بالتعديل الثاني الخاص بالمادة ٢٢٥ وتشرف اللجنة بمرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس المقرر ببله إقرارها على الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة ما

رئيس اللجنة
أحمد طلست

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأول في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تصلح المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير فلم المحكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً حقيقياً للموردية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرغص له باخذها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأجابه المصلحة . والنصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير تحببها منها نظير ما يلزمه من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع هرر الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي يؤجل لها القضية المرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يلزم هذا الحكم إن كان صمدونه بمواجهة التلغيم أو بحضور وكلائهم فلما لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من خبره من الخصوم لا يكون الخبير ملزماً بإدائه للموردية وتقرر المحكمة إنفاذت أن الأعداد التي

كما نص في المشروع على قصير الأجل الذي يميز تخيير فيه أن يقتضى من أداء المامورية وعلى أن كل خبر لا يؤدى مامورية من خبر أن يكون قد قضى منها لسبب قبلته المحكمة يحكم عليه بالمصاريف التي كان سبباً في تكديدها وبالمصروفات إن كان لها عمل وذلك دون إخلال بالمخرجات الادعية .

التقارير : نص في المشروع بالنص على إلزام الخبير بإيداع هريره وجميع المستندات التي كسبها على قلم كتاب المحكمة التي عديته أو في قلم كتاب المحكمة التابع لها عمل إقامته — إذا لم يكن لديه مستندات يودعها — على أن يطلب كتابة تحريها بالطريق الإداري إلى قلم كتاب المحكمة التي عيته . وعليه أن يخطر الخصوم في مباد أربع وعشرين ساعة بذلك الإيداع بظلم موصى عليه .

كذلك حرم على الخبير أن يبدد في التقرير مامونون في عرض الأعمال أو أن يذكر نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يقتضى في ذلك كله بالإشارة وذلك حق لا تخفى الحقيقة بين ثنائ التطويل والإططاب كما حرم عليه — بغير تصريح من المحكمة أو إخطاق الخصوم — أن يرقق بقرره رسوماً . كما نص أيضاً على ضرورة حضور الخبير لجلسة المناقشة في التقرير ليدين وجهة نظره إلا إذا أفضته المحكمة من ذلك بإخطاق الخصوم .

وقد رأيت اللجنة أن تتحمل على المشروع التعديلات الآتية :

أولاً — نصت المادة ٢٢٤ معلقة أنه « إذا كان الخصوم بالنص ولم حرية التصرف في حقوقهم » وأضافوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بإسمائهم يقتضى لهم من ذلك من المحكمة ، وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقوليين أمامها لعل أهل الخبرة ما لا توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ، ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم » وقد تبينت اللجنة أنه قصد بذلك منع الأوصياء والقوائم من الاتفاق على تعيين أهل الخبرة لأن ذلك يدخل في حكم الصلح ، الأمر الذي حرم عليهم مقتضى المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بتزويج المجالس المسببية قبل الحصول على إذن من المجلس المحسى ، واللجنة لا ترى هذا الرأى لأن الاتفاق على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة لا يمكن أن يفهم منه معنى الصلح ، إذ إنه ليس لتفادير الخبراء قيمة من الوجهة القانونية البحتة ، فإن المحكمة تستطيع ألا تأخذ بتقرير الخبير وتدب ثلاثة خبراء فيه ، كما تلك عدم التحويل على رأى أهل الخبرة إطلاقاً ، وتحكم في الدعوى بما تراه فليس الاتفاق على تعيين أهل الخبرة سوى مجرد الاتفاق على دليل ، ولذلك مدلت اللجنة نص هذه المادة بما يتفق مع هذه الفكرة .

ثانياً — نصت المادة ٢٢٥ معلقة على أن قلم كتاب يدعو الخبير في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة للحضور للاطلاع على المامورية وعلى تكليف كاتب المحكمة بأن يفسره له صورة من الحكم التمهيدى ولكن اللجنة لم تر تحالفاً التكليف الأخير لأنه ما دام أن الخبير مطلع على المامورية بنفسه فهذا فيه الكفاية .

كذلك مدلت اللجنة صيغ بعض المواد تعديلاً لا يغير مدلولها ولكن يبع التكرار الوارد بها .

وتطلع المحكمة على مذكرة التغير بالجلسة المختصة لنظر الدعوى ولما أتت تمهده بمبدأ الإلتزام بأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مجرا .

فلما لم يكن هناك مبرر للتأخير فالمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينيات مصرية وتمهده بمبدأ الإلتزام بأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكاتب ما يكون قبضه من الأمانة ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينيات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوصيفات إن كان لها عمل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التصويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون فيها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز تغيير مسمى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكاتب أن يقضى عن أداء أموريته في القضية التي تدب لها لأصايب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

وجوز في الدعوى المستتبلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم نقص هذا للمبدأ .

وكل غير لا يؤدي أموريته من غير أن يكون قد تفتتى ضها يجوز للحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا غرامة كما تحكم عليه بالتوصيفات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون فيها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة منوبه انكاس بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به بخاض أعمال التغير .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سببت إليه وإلا حكم عليه بالتأني الجزئي أو رئيس الدائرة الذي صبه بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

فلما كان مقررا المحكمة التي يصبه بيانا من عمل القاضي ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله لإيداع تقريره وبخاض أعماله فيقلم كاتب المحكمة الجزئية التابع له محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطريق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي متهته .

وطيه في مهلة أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره بأن يتخطى الخصوم بذلك بكاتب موسى عليه .

أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهدي وتشتت في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٤٢ - إذا امتنع الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل التغير بأصواتهم صدقت لهم المحكمة على ذلك .

ولما صلا هذه الحالة تختار المحكمة التغير من بين المقبولين أمامها لعمل أهل التغير ما لم توجد أسباب خاصة تقضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٤٣ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعى قلم الكاتب الخبير إلى الحضور ليطالع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذا كان الخبير غير مفيد في العمل فلهي أولا أن يحلف التبين أمام القاضي المعين للأمر الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصنف والأمانة .

المادة ٢٤٤ - يجب على الخبير أن يمدد للفرع في العمل تاريخا لا يتجاوز خمسة عشر يوما التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وطيه أن يدعى الخصوم بخطا موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يحظرهم فيها بحمل الاجتماع الأول ويومعه وساعته .

وفي حالات الاستئصال يجوز للحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء التغير مباشرة الفصل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة بريقة ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستئصال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل التغير فوراً وبصورة الخصوم بإشارة بريقة ولو بمبدأ ساعة واحدة .

المادة ٢٤٥ - يهدر أصايب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه يجرى صدوره الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية لتأنيته في التقرير لأسباب لا دخل بتغيرها فيقتل أمابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٤٦ - يحيل المارضة في يهدر الأجرة من كل من الخصوم في الثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولا بتقرير في قلم الكاتب .

ولا يحيل للمارضة من اتهم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي بتغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في قلم كاتب المحكمة مع تكميلها بهذا المبلغ لتفدية ما هو مطلوب .

المادة ٢٤٧ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حددته المحكمة لإيداعه بالتقرير عليه أنه يودع في قلم الكاتب لمجد الفصل في الأجل مذكرة تأنيته بأن البلاغ الذي قدمت عليه العمل التغير في الأسباب التي سببت دون قيام بواجبه .

ما تراه مفيدا لاستقرارها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولولم تكن القضية صالحة لمناقشة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة. وللحكمة في حالة انقضاء الخصوم أن تضي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تفنى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .
مدون

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ نالتة ونصها :

المادة ٢٤١ نالتة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يمدد في تقريره ما هو ممنون بمحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى التبدل التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يمدد بنصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفى بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها :

مادة ٢٤٣ مكررة — بحضور الخبير في اليوم المحدد للمناقشة في التقرير ليعين للحكمة رأيه والأوجه التي تبرره . والحكمة أن توجه إليه من الأسئلة

مقارنة من مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية	النص الذي اقترحه لجنة المحفانية بمجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذي اقتره مجلس النواب
نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
المادة الأولى تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :	المادة الأولى تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :	المادة الأولى تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :
المادة ٢٢٣ — كلف من اللجنة .	المادة ٢٢٣ — إذا اتفق الحال تمسحين غير فله المحكمة تدب خبر أو ثلاثة خبراء ، وعليها أن تذكر في نص الحكم : (لولا) بيانا دقيقا لماوردية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرضخ له بشأنها .	المادة ٢٢٣ — إذا اتفق الحال تمسحين غير فله المحكمة تدب خبر أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وعليها أن تذكر في نص الحكم : (لولا) بيانا دقيقا لماوردية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرضخ له بشأنها .

مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المحتملة ، وتعين الختم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير حمله منها نظير ما يترتب له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .
(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لما القضية من جديد أمام المحكمة للنقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية سالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يملن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الأجل المضروب لذلك تم لم يودعها فيه من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بإداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أيدبت غير محسنة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي ويستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالتعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم بصفتهم من ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساحة التالية لإيداع الأمانة المخصصة عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ يدعو كل كاتب الخبير إلى الحضور ليظهر ما يترتب له من المصاريف على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كاتب المحكمة أن يوضح له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان حاقين له . وعلى الخبير على الأوراق المودعة في الملف أن يبين أن مقتضى ما لا تأذن له المحكمة أو الخصم بذلك .

النص الذي أقرته لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المحتملة ، والختم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير حمله منها نظير ما يترتب له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .
(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لما القضية للراضة في حالة إيداع الأمانة . ويجلس أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يملن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من

الخصوم لا يكون الخبير ملزما بإداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أيدبت غير محسنة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا أضاف الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم صفتهم من المحكمة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساحة التالية لإيداع الأمانة يدعو كل كاتب الخبير إلى الحضور ليظهر على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف أن يبين أن مقتضى ما لا تأذن له المحكمة أو الخصم بذلك ويطلب إلى الخبير صورة من الحكم .

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالتعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم صفتهم من المحكمة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - كمشروع اللجنة .

النص الذى اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

النص الذى اقره لجنة الحفائية مجلس الشيوخ

مشروع الحكومة الذى اقره مجلس النواب

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فله
أولاً أن يحلف العيّن أمام القاضي المعين للأمر
الوقفية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله
بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - حل أصلها .

المادة ٢٢٦ - حل أصلها .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فله أولاً
أن يحلف العيّن على يد القاضي المعين للأمر
الوقفية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله
بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد
للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر
يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة .
وعليه أن يدهر الخصوم بخطابات موسى عليها
ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل
ينظرون فيها بمحل الاجتماع الأول ويبره وساحته .
وفي حالات الاستعجال يجوز للحكمة أن تأمر
في الحكم القاضي بإجراء الخبرة مباشرة الفصل
في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور
على الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة
برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين
ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن
يؤمر في الحكم بمباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة
الخصوم بإشارة برقية ولو بمجاد ساعة واحدة .

المادة ٢٣٢ - تقتصر أصناف الخبراء
ومعارفهم بمعرفة القاضي الجوّز أو رئيس المائة
الذى عينه بمحضر صدور الحكم في موضوع
الدعوى .

وإن لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة
الشهور التالية للمناقشة في التقرير لأسباب لا تدخل
فيها فتقتصر تغيير أصنافه ومعارفه من غير انتظار
القبول في موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير
الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية
ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بقرار
في ظم الكتاب .

فإن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر
التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إبطاء
الباقي لتغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً
في ظم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية
ما هو مطلوب .

المادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير
الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية
ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها
بقرار في ظم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذى يجوز تنفيذ
أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي بخير من
المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في ظم كتاب
المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب
بالتقرير .

المادة ٢٣٢ - حل أصلها .

المادة ٢٣٢ - حل أصلها .

المادة ٢٣٤ - كس مشروع اللجنة .

مشروع الحكومة الذى أقره مجلس النواب

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع التغير تقريره في الأجل الذى حدده الحكم القاضي بإجرائه التغير وجب عليه أن يودع في قلم الكاتب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التى وصلت إليها أعمال التغير والأسباب التى حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة التغير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولها أن تنقص ميعاد إتمام مأموريته وليداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينات مصرية وتغضه ميعادا لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكاتب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينات مصرية . وذلك بنقض إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوصيات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد المضموم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها ظمها أو بعضها إلى المضموم الآخرين على سبيل التوضيح .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز تغيير مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام صورة الحكم من قلم الكاتب أن ينقص عن أداء مأموريته في القضية التى يتب لها لأسباب يرى القاضي الجزئى أو رئيس الدائرة الذى استند به أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تعذر المحكمة في نفس الحكم انتقاص هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون نفي ضما يجوز للمحكمة التى تدبت أن تحكم عليه بكافة المضاربات التى كان سببا في تكليفها بلافاضة كما تحكم عليه بالتوصيات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

الصلب الذى أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع التغير تقريره في الأجل الذى حدده الحكم بإجرائه التغير وجب عليه أن يودع في قلم الكاتب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التى وصلت إليها أعمال التغير والأسباب التى حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة التغير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولها أن تنقص ميعاد إتمام مأموريته وليداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنينات مصرية وتغضه ميعادا لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكاتب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينات مصرية . وذلك بنقض إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوصيات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد المضموم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها ظمها أو بعضها إلى المضموم الآخرين على سبيل التوضيح .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز تغيير مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام صورة الحكم من قلم الكاتب أن ينقص عن أداء مأموريته في القضية التى تدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تعذر المحكمة في نفس الحكم تنقص هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد نفي ضما يجوز للمحكمة التى تدبت أن تحكم عليه بكافة المضاربات التى كان سببا في تكليفها بلافاضة كما تحكم عليه بالتوصيات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

الصلب الذى اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية

المادة ٢٤٢ - كمشروع اللجنة .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٢٣٧ مكررة - كمشروع اللجنة .

النص الذي اقترحه اللجنة الاستشارية للتشريع	النص الذي أقرته لجنة الحفائية مجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب
<p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :</p>	<p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :</p>	<p>المادة الثالثة</p> <p>يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالآتي :</p>
<p>مادة ٢٤١ مكررة - كشروع اللجنة .</p>	<p>المادة ٢٤١ مكررة - حل التمييز أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الجلسة .</p> <p>ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سبقت إليه والإحكام عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .</p> <p>فإذا كان مقر المحكمة التي عينه بيدها من محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي عينه .</p> <p>وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر الخصوم بطلبه بكتاب موصى عليه .</p>	<p>المادة ٢٤١ مكررة - حل التمييز أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفا عليه حسب الأصول ومرفقا به محاضر أعمال الجلسة .</p> <p>ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سبقت إليه والإحكام عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .</p> <p>فإذا كان مقر المحكمة التي عينه بيدها من محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب المحكمة التي عينه .</p> <p>وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر الخصوم بطلبه بكتاب موصى عليه .</p>
<p>المادة الرابعة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :</p> <p>المادة ٢٤١ ثالثة - كشروع اللجنة .</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :</p> <p>المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا وديقا .</p> <p>وحل التمييز ألا يبدى في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكفي بأن يشير إلى البند الذي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبدى نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي بأن يشير إليها .</p> <p>ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصحرا له بطلب في الحكم أو بإتفاق الخصوم .</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتي :</p> <p>المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا وديقا .</p> <p>وحل التمييز ألا يبدى في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكفي بأن يشير إلى البند الذي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبدى نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكفي بأن يشير إليها .</p> <p>ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصحرا له بطلب في الحكم أو بإتفاق الخصوم .</p>

النص الذى اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية	النص الذى اقرته لجنة الحفانية مجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذى اقره مجلس النواب
<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بصدد المادة ٢٤٣ يكون رقعها ٢٤٣ مكررة ونصها :</p> <p>المادة ٣ ٤ ٣ مكررة - كمشروع اللجنة .</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بصدد المادة ٢٤٣ يكون رقعها ٢٤٣ مكررة نصها :</p> <p>المادة ٣ ٤ ٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة في التقريرين للحكمة رآيه والأوجه التي تبرزه والحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .</p> <p>وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .</p> <p>والحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تنفي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .</p>	<p>المادة الخامسة</p> <p>يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بصدد المادة ٢٤٣ يكون رقعها ٢٤٣ مكررة ونصها كالآتي :</p> <p>المادة ٣ ٤ ٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة في التقريرين للحكمة رآيه والأوجه التي تبرزه . والحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .</p> <p>وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .</p> <p>والحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تنفي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .</p>
<p>المادة السادسة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>على أصلها .</p>	<p>المادة السادسة</p> <p>تلقى المادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .</p>
<p>المادة السابعة</p> <p>على أصلها .</p> <p>صدى</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>على أصلها .</p> <p>صدى</p>	<p>المادة السابعة</p> <p>على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>أمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p> <p>صدى</p>

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأتباعه المحتملة، وأنعم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظراً لما يلزم له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع خبر الخبير .

(رابعاً) أوجب الجلسة التي توجع لها القضية للرافعة في حال إيداع الأمانة وبسطة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يخل هذا الحكم إن كان صدره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم .

فإذا لم تودع الأمانة من النعم المكلف إيداعها ولا من غير من الخصوم لا يكون الخبير ملزماً بأداء المسامرية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أديت غير محسوبة سقوط حق النعم الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - - إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم صحت لهم المحكمة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم يتردد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ، ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف بشر أن يسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو انحصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فلهي أولاً أن يحلف العيين أمام القاضي المعين للأمر الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل ليخطر فيها بجلل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للحكم أن تأمر في الحكم القاضي بإجراءه الخلية مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة بريقة ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخلية فوراً ودعوة الخصوم بإشارة بريقة ولو بجماد ساعة واحدة .

المادة ٢٢٧ - - تقدر أعقاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الباتنة الذي عنه يحدد مبدور الحكم . في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للنفاذ في التقرير لأسباب دلت على غير ذلك فيها فتقدر أتعابه ومصاريفه من غير انتظار القبول في موضوع الدعوى .

مجلس الشيوخ

المنافسة التي دارت حول مشروع القانون

قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال

جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

مقرر صائب الملقى أحمد علي باشا (وزير الخفائية) - أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

ولقد دوزع تقرير اللجنة على حضراتكم وأطلعتم عليه طبعاً . فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة) .

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأول في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تسقط المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأصلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - - إذا اقتضى الحال تعيين خبير للمحكمة تدب خير أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً للمسامرية الخبير والإجراءات المستبعدة التي يرخص له بتفاتها .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سبقت إليه والا حكم عليه القاضي الجزئي أو رئيس البائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكمة التي عينته مييذا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإحداثها جاز له إيداع تقريره وحاضره أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع له محل إقامته وأن يطلب كتابة إرساها بالطريق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميياد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن ينظر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وصل الخبير ألا يبعد في تقريره ما هو ممكن بمحاضر الأعمال بل يمكن أن يشير إلى البند التي يرى ضرورة الرجوع إليها والا يبد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يمكن أن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها :

مادة ٢٤٣ مكررة - يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة في التقرير ليبين للحكمة رأيه والأدوية التي يجرده . وللحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من قلاء نصفا أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للمرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها بحضور الجلسة . وللحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تنفي الخبر من الحضور لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تتلى المادة ٣٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى البعولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقوانين من قوانين الدولة .

صدر في ...

المادة ٢٣٤ - تقبل المرافعة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها يتقرر في قلم الكتاب .

ولا تقبل المرافعة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي تخيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقلما في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب بخير .

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حددته المحكمة بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبيل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال جلسة والأسباب التي حالت دون إتمام ما مورسته .

وتعلق المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المتعددة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه مييادا لإتمام ما مورسته وإيداع تقريره إن رأت التأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير للمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتمنحه مييادا لإتمام ما مورسته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتوبيخات إن كان لها عمل .

وإذا كان التأخير ناشئا من خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التويض .

المادة الثامنة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة - يجوز تخيير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام صورة الحكم من قلم الكتاب أن ينص عن أداء ما مورسته في القضية التي تدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس البائرة أنها مقبولة . ويجوز في النصوص المتصلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم قصص هذا المبدأ .

وكل غير لا يؤدي ما مورسته من غير أن يكون قد تنفى عنها يجوز للحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان بها في تكليفه بلا فائدة كما تحكم عليه بالتوبيخات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية .

المادة التاسعة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مدعوه به انجاس بكتاب المحكمة التي تدبجه تقريره مؤقفا عليه مع وجها بها بغير أعمال الخبرة .

المودعة في الملف بغير أن يمسحها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك ،
وقسّم إلى التخيير صورة من الحكم .

وإذا كان الخبير مقيداً في الجدول فعليه أولاً أن يحلف اليمين أمام القاضي القاضى للمعين لا موز الوكيلة ولو بنفى حضور الخصوم بأن يؤدي عمله الصالح والأمانة.

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور وبالمادة السابقة. وعليه أن يدعو الخصوم بمطالبت موسى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها يحل الاجتماع الأول ويومه ومآسته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الشريعة مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور حل الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة بولية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة.

وفي حالات الاستجبال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخيرة فوراً وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمعد ساعة واحدة .

المادة ٣٣٢ - تفتقر أصابع الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجلفي أو رئيس القائرة الذي عينه يجرود صدور الحكم في موضوع الدعوى .
وإنما لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية لاقباشة في التقرير لأصابع لا دخل لغيره فيها . تفتقر أصابعه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٣٣٤ - تحبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من المصنوع
في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير
في ظل الكتاب .

ولا تعيل المعارضة من النقص الذي يحوز تنفيذه أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي للغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في فلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب لتقدير .

المادة ٢٤٢ - إذا لم يودع النفي تقريره في الأجل الذي جلعده الحكم بإجرائه النفي وجب عليه أن يودع في ظل الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحجة التي وصلت إليها أعمال النفي والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وطلعت المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المصنفة للنظر الدعوى ، ولما أن
تمنحه ميعادا لإتمام ما مورسته ، وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

لأننا لم يكن هناك مورد للتأخير المحسنة، إما أن نحكم عليه بجزامة لا تحياول
خمسة جنيتات معصية ، ونعصه مجددا لإتمام ما مودعه ، وإما أن نستبدل
به غيره ونصدر أمرا بغير قابل للنقض إن يرد إلى ظلم الكتاب ما يكون قضية
من الأمانة ، ولما في هذه الحالة أن نحكم عليه أيضا بجزامة لا تحياول عقوبة
جنيتات معصية . وفلكم بغير اختلاف ما قد تفرقت على عمله من الملامات
التأديبية والتمريضات إن كان لها محل .

الرئيسي — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المبادئ العامة لمشروع هذا القانون ؟

(لم يترخص أحد) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

ولنتقل الآن إلى مناقشة مواد مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تسجيل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير فلهمكة تدب خيراو
ثلاثة خبراء . وطليا أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً لما مورده الإجراءات المستجدة التي يرخص له باتخاذها .

(لأينا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الكثير وأعماله المشغلة ، وأنضم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب طيه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطع الكثير صبه منها نظراً لما يترتب له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإبداع تقرير التحجير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تجل لها القضية للراثة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقربها من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يلحق هذا الحكم إلا أن يصدر بموافقة المجلس أو بمشورته ولا يلحق
إذ لم تنوع الأمانة من المجلس المكلف إيداعها ولا من غيره من المحصوم
لا يكون اختيار مزمار بإداء المسامرية وتختر الحكمة إذا رأت أن الأضرار التي
أحدثت في جميعها موطوء حق الختم الذي أمتنع عن دفع الأمانة في القسك
الحكم التهديد وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢ :- إذا اتفق المصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل
البلدة لأسمائهم مهدت لهم الحركة على التالي :

وفيها هذا حصه الحالة لخلاف الحكمة الخبراء من بين المشايخ أمابها عمل
أهل الشريعة ما لم يوجهه أسباب خاصة تقتضي فوراً فذلك ويجب بيان هذه
الأصناف في الحكم.

المبتدأ: ٢٢٥ - في الثاني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو
 قلم الكتاب الحبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق

ولا يقال : إن المحكمة لما ألحقت في أن تنظر في تقرير الخبير ، وتقبله أولا وقبله ، ونرى أن التقرير في الغالب له تأثير على القاضي ، وبخاصة في الأمور التي لم يحط بها خيرا .

فذلك يجب أن يكون تعيين الخبير بالاتفاق ، قاصرا على الأشخاص الذين لهم الحق في التصرف في حقوقهم .

فهذا النص لم يوضع من قبل عبثا . ويجب أن يحفظ به . لأن الوصي . والقيم لا يجوزون له المصلحة أو أموال القاصر أو السفينة . كما لا يجوز للقيم أو الوصي أو الوكيل غير المأذون صراحة أن يقبل تحكيا في أموال القاصر أو المتوفى .

فيجب الاحتياط لهذا . ويجب أن يبقى النص كما قسمته المحكمة . لأن فيه حفظا لأموال القاصر ولا أدنى المحكمة التي حدثت بالجنة إلى حذف سطر أو سطرين على اعتبار أنه ليس في الأمر مصلح .

فالذين يتقدمون باقتساب خير أو ثلاثة يجب أن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة . يجب للاحتفاظ بمصلحة الأشخاص الذين ليس لهم حرية التصرف في حقوقهم . أنت يضطلم ولا يؤذن الوكيل أو القيم أو الوصي أن ينتخب أشخاصا معينين ربما يكون لهم غاية في اقتناهم بالذات .

فأما أصم - باسم الحكومة - على أن يبقى هذا النص حريصا على أموال القاصر والموجود عليهم .

(تصديق)

المقرر - بجبت اللجنة هذا الموضوع . فوجدت أن عبارة (بالذين لم حرية التصرف في حقوقهم) لا لزوم لها . لأنه مادام الوصي . أو القيم يمثل الصغير أو المصور عليه . فهو المسؤول . حيث لا . فهو لا يصطليح على حق الصغير أو المصور عليه . وإنما هو يختار الخبير . واختيار الخبير لا يعتبر مصلحا . والمحكمة هي صاحبة الشأن في تقدير قيمة التقرير الذي يرفع لها . ولها حرية التصرف فيه . وليس هذا إذن من ضمن التصرفات المنوعة .

مقرر صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) - حق التقاضي في حق المصلح . والتصرف في الحقوق يجب أن يكون بالقيود المقررة التي لا تمنع معها حقوق القاصر .

مقرر الشيخ المرمز قتيبي قاضي باشا - بيان معالي وزير الحفانية في مصلحة القصر والمصور عليهم .

مقرر صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) - لو لم يقرب على حذف هذا التيد ضرر لواقفت اللجنة عليه . ولكن وجود هذا التيد احتياط وضروري للعلامة العامة في الأحوال الاستثنائية . وهو موجود في القانون القائم في الأعمال والخطط . وبخاصة إذا ما لاحظنا أنه في أسواق خاصة يطلب تعيين غير بالذات . ويتعينه ربما تنصيب القضية ، لأن التقاضي لا يطلب منه أن يكون دائما . إلا في المسائل القانونية ولا يطلب منه أن يكون دائما في كل الأمور .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد المصورين تحكم عليه المحكمة بترامة من مائة قرش على خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى المصور الآخريين على سبيل التعويض .

مقرر صاحب المعالي أحمد علي باشا (وزير الحفانية) - لنا كلام في هذه المسألة .

نصنق المادة ٢٢٤ التي قسمته الوزارة كما يأتي :

(إذا كان المصور بالذين . ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم . يصتق لهم على ذلك من المحكمة) .

ولكن لجنة الحفانية يجلس الشيخ رأيت تعديلها بالصيغة الآتية وهي : (إذا اتفق المصور على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم . صلتت لهم المحكمة على ذلك) .

أي أن اللجنة تحت اشتراط أن يكون المصور بالذين ولم حرية التصرف في حقوقهم .

فاشتراط أن يكون المصور بالذين لم حرية التصرف في حقوقهم وأموالهم هو الفارق بين النص الذي قسمته المحكمة . والنص الذي اقترحتة اللجنة .

فإذا كان المصور بالذين - ولم حرية التصرف في حقوقهم يجوز لهم أن يتفقوا على تعيين غير أو ثلاثة . وما على المحكمة حيث لا أن تصتق على تعيينهم .

ولكن اللجنة رأت حذف هذا التيد (وهو أن يكون المصور بالذين لم حرية التصرف في حقوقهم) وقالت في تقريرها : أنه لا لزوم لهذا التيد . لأن الاتفاق على تعيين غير أو شراء ليس مصلحا . ولا تحكيا . ولكنه إجراء ينتهي بأن يبين الخبير ويقيم تقريره المحكمة . والمحكمة هي التي لها أن تأخذ به أولا بأخذ .

هذا التيد الذي هو محل النزاع الآن كان موجودا . ولا يزال موجودا . في قانون المرافعات الأصل في المادة ٢٢٤ . والمختلط أيضا . ولم يرضع عبثا . بل له معنى مقصود . هو أن القيم أو الوصي . لا يجوز له أن يصطليح على أموال المصور عليهم أو على أموال الصغير .

ويجوز في فرض من المفروض أن القيم أو الوصي - مع أنه معين - يكون له غرض في أن يختار رجلا من الناس ليكون خيرا في قضية . والتقاضى - حقيقة - له الحرية في أن يقبل تقرير الخبير أولا قبله . وله مطلق التقدير على التقرير في عمله أولا . غير أننا يجب ألا ننسى أن الخبير لا ينتخب إلا لأن معلومات القاضي لا يمكن أن تتسع لكل العلوم والفنون . وضغط الأمور فهو لا يوافق على انتداب هذا الخبير إلا لأنه يراه على عقلته . وأنه يستطيع أن يرشده وإرشادا صحيحا . وبئمة صادقة .

فإذا اقتبح الوصي غير الأمين أو القيم الذي لا شرف عهده . أن يبين غير بذاته في قضية . فربما ضاع بواسطة هذا الخبير المال القاصر أو المصور عليه .

فلذلك إجراء اللجنة في حذف هذه العبارة لإجراؤه سليم . يبقى عنه ما ورد في صدر المادة بكلمة "مضموم" .

قصة الشيخ المزمع من مصرى بك - الاعتراض الذى أثاره زميلى حضرة الشيخ المزمع أحد رشتى في أن الخصم يجب أن يكون بالغا. اعتراض وجيه . ولكن فيما يتعلق بأن الخصم يجب أن يكون له حرية التصرف في الحقوق - حتى قبل منه طلب تعيين خير - أظن أن وزارة الحفانية على حق في التمسك بهذا . وبخاصة أن المادة كانت موجودة .

والواقع أن التغير لا يكون إلا إذا جدد يستلزم هذا التغير . وهذا الجديد غير مرجوح . والموجود هو أن الاعتراض الذى أدلى به معالى وزير الحفانية فيما يتعلق بالوصى والتمتع اعتراض وجيه قد يتحقق . وإذا لم يتحقق فيه مغفلة من الأهل . لا ابتداء من المنظمة في أموال القصر والمجور عليهم والقاتلين . أمر واجب يجب الأخذ به .

يبقى كلمة (بالئين) الواردة في صدر المادة ٢٢٤ كما وضعتها وزارة الحفانية. وكما أقرها مجلس النواب. وكما أقرتها اللجنة الاستشارية التشريعية . وقد يكون المقصود من (بالئين) هنا الراشدين . لا بالئين سنا وما دام الشخص قبل خصيا في دعوى . فالغرض فيه البلوغ . ولا أدري ما الذى تقصده وزارة الحفانية من هذا اللفظ .

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - هذا هو النص القديم .

قصة الشيخ المزمع من مصرى بك - بقصد بالبالغ - على ما أظن - الراشد الذى يملك التصرف في حقوقه . فتكون جملة (ولم حرية التصرف في حقوقهم) هي جملة مقصورة للبالغ . فالبالغ الذى يقصد في هذه المادة لم يكن البالغ سنا . بل البالغ الذى له حرية التصرف في حقوقه . أى غير المصور عليه .

ولمّا قُامنا انضم إلى رأى وزارة الحفانية .

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - تمسك الوزراء بالنص الذى أقره مجلس النواب .

القرار - ليس لدى اللجنة مانع من الموافقة على المادة الأولى بالصيغة التى أقرها مجلس النواب .

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - لكن اللجنة أضافت كلمة "أمامها" على الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ فأصبحت هكذا "وفى مائة هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لمسل أهل التبعة الخ" وهذه الإضافة في عملها ، والوزارة توافق عليها .

الرئيس - وهذا يحسن أن يستبدل بكلمة "بالئين" بكلمة "راشدين" .

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - يحسن إبقاء النص كما هو حتى يكون مطابقا للنص القديم .

قصة الشيخ المزمع من مصرى بك - هل المقصود لئلا هو الاحتياط ؟

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - نعم .

قصة الشيخ المزمع من مصرى بك - الاعتراض الموجه من الحكومة يقضى بجرمان الأوصياء والقائمة من أن يتصرفوا في اختيار الخبراء . إلا بإذن من المجلس المحسى .

والواقع أنه إذا انصب هذا الاعتراض على عبارة (لم حرية التصرف) فإنها لا تتناول عبارة (بالئين) . ومع ذلك فكيف يمكن أن يوجه هذا الاعتراض إلى كلمة (بالئين) التى تستقيها الحكومة . وكيف يمكن أن يكون خصم في دعوى . وهو غير بالغ .

نفس التمييز بكلمة (للمضموم) . أو بكلمة (خصم) في دعوى . لا يباح له أصلا أن يكون خصما مدعى عليه إلا إذا كان بالغا .

قصة صاحب المال أحمد على باشا (وزير الحفانية) - يجوز أن يكون الخصم غير بالغ . ولكن له حق التقاضى بواسطة الوصى أو القيم .

قصة الشيخ المزمع من مصرى بك - النص يقول إذا كانوا بالئين ، ولم حرية التصرف ، وكلمة (بالئين) تحليلها يقضى ألا يكون خصم في دعوى غير بالغ .

كل ما يراد من التمييز بكلمة (بالغ) هو أن يكون له حرية التصرف ، ولا يمكن أن تصرف لغير ذلك .

قلنا : إن قانون المجالس المحسية حرم الوكلاء والأوصياء والقائمة من أمور معينة إلا بإجازة المجلس المحسى ، وهذه الأمور حددت في المادة الحادية والعشرين من قانون المجالس المحسية .

واختيار المغير لم يكن من المسائل التى نص عليها في المادة الحادية والعشرين .

ولذا حرصنا القائمة والأوصياء والوكلاء من حق اختيار التغير ، ألا كان من الواجب أيضا ، أن يحرموا من حق التقاضى أصلا ؟ ولكن مع ذلك لم أن رفضوا الدعاوى وأن يقرأوا فيها ، بدون وجوب إلى المجلس المحسى . اختيار أهل التبعة لإجراؤه من إجراءات التقاضى . فكيف يباح لهم الأصل . وهو التقاضى . ولا يباح لهم اختيار الخبراء . وهو أحد إجراءات التقاضى ؟ هل أن هذا الإجراء ليس إجباريا على المحكمة أن تطلب إليه . وإنما يلجأ إليه القاضي في إحدى حالتين - الأولى - ألا يشرح وقت التقاضى القيام بما يريد أن يكلف به التغير . والثانية - أن يكون علم القاضي لا يتناول ما يريد أن يكلف به التغير .

فلذا لما التقاضى إلى أهل التبعة . وهو غير مقيد بأمر . واتفق المضموم على شخص ليفض هذا الإجراء . فكيف يحرمون من ذلك . وبخاصة إذا كانوا قائمة أو وكلاء أو أوصياء ؟

الرئيس - مقوم أن المقصود بالباقيين الراشدين .

مذكرة صاحب المحامي محمد علي باشا (وزير الحفانية) - نعم ولكن نريد أن يتقن النص ليكون مطابقاً للقانون المختلط .

الرئيس - إذن تتل المادة بمقتله .

نيت المادة الأولى بمقتله وهذا نصها :

مادة ١ - تتل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خير فلمصلحة تدب خير أو ثلاثة خيرا . وعليها أن تذكر في نصي الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً لما مورده الخبير والإجراءات المستتبعة التي يرخص له بالتأديها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأعماله المحبلة . والتعويض الذي يكلف بإيداع هذا الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطیع الخبير بحصه منها نظير ما يملكه من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تجتمع فيها القضية لمرافعة في حال إيداع الأمانة وجبلة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يخل هذا الحكم إن كان صلوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخبير ملزماً بإداء المسامورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أبديت خير صحيحة موقوف حتى الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ - إذا كان الخصوم بالذين ولهم حرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بامتناعهم بمقتضى لهم على ذلك من المحكمة .

وفيها هذا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لميل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ - ب - في الثاني والأول بين جماعة البالية لإيداع الأمانة يدور قلم الكتبة الخبيرين المختصين لإيداع الأمانة على الخصم الصادر بتعيينه والأوراق المرفوعة في الملف غير أن يخل بها ما لم تأذن له المحكمة أو لخصم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورية من الحكم .

وإذا كان الخبير غير مقيد في الجلسات عليه أولاً أن يحلف بين يمين أمام القاضي المختص بالأحوال العادلة ولو غير خبير بغير جهور انجهم بأن يفتي بجملة بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ - يجب على الخبير أن يحشد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة .

وعليه أن يدور الخصوم بمطابوات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطر فيها محل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز المحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة مباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم مباشرة عمل الخبرة فوراً وبدعوة لخصوم بإشارة برقية ولو بمبدأ ساعة واحدة .

المادة ٢٢٧ - تهدر أتاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجرفق أو رئيس الدائرة التي عنه يجر صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للمناقشة في التقرير لأسباب لا تدخل تخيير فيها فتقرر أعماله ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٢٨ - تتل المعارضة في تهدر الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تتل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي للغير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ ثانياً ما هو مطلوب خبير .

المادة ٢٢٩ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتتعلق المحكمة على مذكرة الخبير بالحسنة المتعلقة بنظر الدعوى ولها أن تمنحه مياداً لإتمام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت التأخير مدراً .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فالمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنيئات مصرية وتمنحه مياداً لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً غير قابل الطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة وفيها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات مصرية . وذلك بغير إحلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية دون تعويضات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئاً عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز تبنيها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التصويين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة بمقتله ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى بمقتله .

المادة ٢٤١ ثالثة — يجب أن يكون التقرير مختصراً ودقيقاً ؛
وعلى الخبير ألا يبعد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتب بأن
يشير إلى البند الذى يرى ضرورة الرجوع إليها ولا يعيد تصويص المؤلفات
التي يرتكس عليها بل يكتب بأن يشير إليها .
ولا يجوز له إرفاق رسوم تقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الجيكم
أو بإذناق المصوم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية
مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون ردها ٢٤٣ مكررة ونصها :

مادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد لمناقشة في التقرير
ليبين لمحة رأيه ولا يلازمه أن يجيبه . ولمحة أنه توجه إليه من الأسئلة
ما تراه مفيداً لاستنتاجها في الدعوى سواء من إجابته فيها أو إنباه على طلب
المصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة
في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إلّاها في محضر الجلسة .
وللمحكمة في حالة اتفاق المصوم أتب تنفى الخبير من الحضور لمناقشة
تقريره .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .
تليت المادة السادسة وهذا نصها :

نقضى المادة ٣٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام
المحاكم الأهلية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة .
تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبموجب من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
وأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معدى ...

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم
الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون ردها ٣٣٧ مكررة ونصها :

المادة ٣٣٧ مكررة — يجوز تخيير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ
استلامه صورة الحكم من قلم الكاتب أن يتنحى عن أداء مأموريته في القضية
التي تدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئى أو رئيس القائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم نقص هذا
الميجاد .

وكل خير لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون قد تنحى عنها يجوز
لمحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سبباً في تكليفها
بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها على ذلك بدون إخلال
بإجراءات التأديبية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون ردها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة — على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه
الخاص بقلم كاتب المحكمة التي تدبته تقريره موقفاً عليه منه ومرفقاً به محاضر
أعمال الخبيرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه ولا حكم عليه
القاضي الجزئى أو رئيس القائرة الذى منه برامة لا تتجاوز مائتى قرش .

ولذا كان مقر المحكمة التي صيته مبداً من محل إقامته ولم يكن لديه مستندات
لإعادتها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كاتب المحكمة الجزئية التابع
لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرساها بالطرق الإدارية إلى قلم كاتب
المحكمة التي صيته .

وعليه في مباد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يضطر
المصوم بذلك بكاتب موصى عليه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم
الأهلية مادة جديدة يكون ردها ٢٤١ ثالثة ونصها :

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .
وليؤخذ رأى الآلآن على مشروع هذا القانون بإنهاء الاسم .

أخذ رأى على مشروع القانون بإنهاء الاسم فكانت النتيجة للموافقة عليه بإجماع الحاضرين ولمدعم أربعة وستون (١) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين ولمدعم أربعة وستون (١) .

مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفائية

جلسة ٢٧ برنية سنة ١٩٣٣

الرئيس — ورد كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه :
” حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب

نظر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ تقرير لجنة الحفائية عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإدخال تعديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات لأهل فى المواد المدنية والتجارية قبله بالصيغة المرافقة لهذا .
فأشار فى أن أرسل للمالك مع هذا مشروع القانون كما أقره مجلس الشيوخ وبحضر الجلسة للذكورة راجيا عرض ذلك على مجلس النواب .
وتفضلوا مآلبكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة ٢٧ برنية سنة ١٩٣٣
عن رئيس مجلس الشيوخ
أ حمد طلعت ”

فهل توافقون على إحالته على لجنة الحفائية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — أرجو من حضرات أعضاء لجنة الحفائية أن يجتمعوا الآن ليجتروا هذه المشروعات ويقدموا تقريرهم عنها حتى يسنى للجلس نظرها فى هذه الجلسة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن (رئيس لجنة الحفائية) — لأهمية هذه القوانين ولارتباطها بالمصلحة العامة ، قد تتبعنا لجنة الحفائية بعد إقرارها من المجلس ، وقد حضرت جلسة مجلس الشيوخ وسمعت المناقشات التى دارت حولها ، ثم اتصلت صباح اليوم بمحضرات أعضاء لجنة الحفائية التى أشرف برأسيتها وبجنتها هذه المشروعات ميدنيا ، ونحن الآن على استعداد للاجتماع والنظر فيها وتقديم تقريرها إلى المجلس فى هذه الليلة .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

تقرير لجنة الحفائية عن مشروع القانون

” أحال المجلس بمجلسه اليوم على لجنة الحفائية مشروع هذا القانون بعد أن أعيد من مجلس الشيوخ ممثلا ، ليجتروا اللجنة وتبين لها أن التعديلات التى أدخلت على هذا المشروع فى المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ مكررة والمادة الثالثة و ٢٤ مكررة والمادة الرابعة والمادة الخامسة والمادة ٢٤٢ والمادة ٢٤٣ مكررة ، هى تعديلات قطعية لا تغير مدلول المواد ولكنها تمنع التكرار .
أما التعديل الذى أدخل على الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ إضافة كلمة ” أماتها ” المقصود به يثبت أن الأصل فى الاختيار راجع إلى الجدل ”

(١) إبراهيم راتب بك . أبو زيد قطارى بك . أحمد النصارى بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذو الفقار باشا . أحمد رشدى . أحمد على باشا . الدكتور أحمد نهى الشريف بك . أحمد نجيب يادى بك . اندرادىسى بك . الدكتور أسد يوسف حلية . أمين حسين يوسف أهدى . أمين على باشا .

جريس زاقوى باشا .
سائله المتشارى بك . سام باحوم أهدى . حبيب درس بك . حسن وشوان حمادى بك . حسن صبرى بك . حسن مظلم باشا . حسين وأصف باشا . الشيخ حسين وال .
الدكتور ذكى خنار الجبرى .
سلطان كسدى بك . سلطان محمود بيش بك . سليمان حبان أباطه بك .
شفيق محمد الله طلحه .
صلاح بن باشا .

الشيخ عبد الباقى ماردان . عبد الحليم البلى بك . السيد عبد الحليم الكرى . عبد الرحمن رشنا باشا . عبد العزيز البسيونى بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الكريم شبيب بك .
عبد الله سمكه بك . الشيخ عبد الحليم سليم . اللواء عبد الحميد فريد باشا . اللواء على أحمد باشا . على أحمد قطارى بك . على جمال الدين باشا . الدكتور قلاوس بر .
عليه نهى باشا

عمود توفيق هدا بك . محمد رياض حقيق بك . محمد سلق باشا . الدكتور محمد طاهر بك . محمد فهد بك . محمد فنى يكن بك . محمد نهى باشا . محمد نهى الشاوى باشا . محمد حمود بك . محمد منصور أهدى . محمد نجيب شكرى بك . محمد اسماحى إلهيك . الدكتور محمد عبد الرطاب بك . اللواء محمود منى باشا . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك .
مفتى يوسف نصر أهدى . مفتى موسى كواد باشا .
نصر نابد بك .
يعقوب يارى حليه بك .
أحمد طلعت باشا .

المادة اثنتون

تستعمل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تعيين خبير ، فللمحكمة تدب خبير أو ثلاثة خبراء ، وطبعا أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمسورية الخبير والإجراءات المستعملة التي يرغب له بالتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبير وأصحابه المحتملة ، والحسم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير حصه منها نظيرا ما يتم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعا) تاريخ الجلسة التي تقبل لها القضية للرافعة في حالة إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يسلم هذا الحكم إن كان صدوره بواجهة الخصوم أو بمحضور وكلاهما فإن لم تودع الأمانة من الخصم المكلف بإداعها ولا من فيه من الخصوم لا يكون الخبير ملزما بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إن رأته أن الأحكام التي أبلت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التهديدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"المادة ٢٢٤ - إذا كانت الخصوم بالعين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأصنامهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"المادة ٢٢٥ - متى اتفاد والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق الودعة في الملف بغير أن يضلها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

الخاص بكل محكمة ، وهو أمر مفهوم أصلا ولا مانع من النص عليه صراحة .

وفيما يتعلق بالتعديل الذي تناول المادة ٢٢٥ فيمضيه لفظي وبعض الآخر موضوعي قوامه عدم تكليف قلم الكتاب بنسخ صورة من الحكم التهديدي اكتفاء بالإطلاع .

والجنة توافق على التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون ، وهي ترجو المجلس الموافقة على المواد التي أدخلت عليها التعديلات .

مجلس النواب

المنقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت

على مشروع القانون

جلسة ٢٧ برهنة ١٩٣٢

أشرف على الكتاب الآتي :

"حضرة صاحب المالك رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى مآلك مع هذا تقرير لجنة الحفانية من مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية .

وقد انتهت اللجنة مقرا لها أمام المجلس .

وتفضلوا مآلك بقبول فائق الاحترام ما

رئيس اللجنة

محمد حسن

٢٧ برهنة ١٩٣٢

الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة (١) :

الرئيس - هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر - أطلع على حضراتكم المواد المسجلة :

"نحن نواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقته عليه وأصدرناه :

المادة ٢٣٧ مكررة - يجوز تقييد في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلام صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتجنى عن أداء ما مورسته في القضية التي تطلب لها الأسباب يرى القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة . ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم نقص هذا المبدأ .

وكل خير لا يؤدى ما مورسته من غير أن يكون قد تفتى منها يجوز للحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المضاريف التي كان سببا في تكديها بلا فائده كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

" المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة - على التليير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكمة التي تدبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال التليير .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والا حكم عليه القاضي الجزئى أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

فإذا كان مقرر المحكمة التي عينته بغيره من محل إقامة ولم يكن لديه مستندات لإحاطة جازله بإيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لها عمل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وطية في مجلد أربع وعشرين ساحة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موسى عليه ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

" المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المادة ٢٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى التليير ألا يبعد في تقريره ما هو متفق محاضر الأعمال بل يكتبه بأن يشير إلى البذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها والا يبعد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتبها بأن يشير إليها .

وإذا كان التليير غير مقيد في الجدول عليه أولا أن يعلق التليير أمام القاضي العيون للأمر الوقعية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة ؛"

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

" المادة ٢٤٤ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباقي التليير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ تأديبة ما هو مطلوب التليير ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

" المادة ٢٤٤ - إذا لم يودع التليير تقريره في الأجل الذي حددته الحكم بإجراة التليير وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال التليير والأسباب التي حالت دون إتمام ما مورسته .

وتطلع المحكمة على مذكرة التليير بالجلسة المتحدة لنظر الدعاوى ولما أن تمسحه بمبدأ لإتمام ما مورسته وإيداع تقريره إن دأت للتأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيهات مصرية وتمسحه بمبدأ لإتمام ما مورسته وإما أن تمتنع بتدليل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون لغيره من الأمانة ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تتجاوز مائة جنيهات مصرية ، وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لها عمل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز معها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

" المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

(أولا) بياناً دقيقاً لأسسورية الخبير والإجراءات المستتبلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في نزاعة المحكمة والتي تكون كتابية لمصاريف الخبير وأجابه الفعلة ، والنظم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع انخير صبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المصروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تجرل لما التقضية للرامة في حالة إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يلزم هذا الحكم إن كان صدوره بواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم توجد الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخبير ملزماً بإداه المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي ألبت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دفع الأمانة في التسلل بالحكم التهيدي وتقسيم إجراءات الدخوى .

المادة ٢٢٤ — إذا كلف الخصوم بالبين ولم نرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الظهرة بأسمائهم يصدق لم على ذلك من المحكمة .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الظهرة ما لم توجد أسباب خاصة تفتضي غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ — في الثاني والأربعين سامة التالية لإيداع الأمانة يلحق قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليعلم على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق المودعة في الملف بغير أن يقدمها حالئذ له المحكمة أو الخصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذا كان الخبير غير مفيد في الجصول فليس له أولاً أن يخلف البين أمام القاضي المعين للأحور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأمره يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ — يجب على الخبير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وفيه أن يلحق الخصوم بمطالعات موفى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بنسبة إلم على الأقل ليظلم فيها لحل الإختلاف الأول ويوجه ومناقشه ، وفي حالات الاستحصال يجوز للمحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجوله الظهرة بمعاونة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر .

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإضافة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وجنرين سامة ؟ وفي حالات الاستحصال القصوى يجوز أن يؤخر في الحكم بمباشرة حمل الظهرة فوراً ودعوة الخصوم بإضافة برقية ولو بمطاد ساعة واحدة .

ولا يجوز له إرفاق رسوم تقريره إلا إذا كان مصرحاً به بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة نصها :

المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد المناقشة في التقرير ليين للمحكمة رأيه والأوجه التي تبرره وللمحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيداً لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية سالحة للرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب اثباتها في محضر الجلسة . وللمحكمة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفي الخبير من الحضور لمناقشة تقريره .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل أخذ الرأي على هذا المشروع إلى أن تنتهي من نظر المشروعات الأخرى ؟

(موافقة عامة) .

أخذ الرأي بالبدء بالأهم على مشروع القانون

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات لأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدريه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ — إذا التقى الحال بين خبير ، فلمصلحة تدب خبير أو ثلاثة خبراء ، وعليها أن تذكر في نفس الحكم :

المادة ٢٣٢ — تقرر آداب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئ أو رئيس الدائرة الذي عينه يحدد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة شهور التالية للنفاضة في التقرر لأسباب لا دخل فيها ففقدت خبر آحابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٤ — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يميز تنفيذ أمر التقدير ضمه إلا إذا أودع الباقي تمييز المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ ثأدية ما هو مطلوب تمييز .

المادة ٢٤٢ — إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراه الخيرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخيرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولما أن عممه مياديا لإتمام مأموريته وإيداع تقريره أن رأت التأخير مبررا .

لأنه لا يمكن هناك تبرر التأخير فالمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا تقبلوز خمسة جنيهات مصرية وتمحه مياديا لإتمام مأموريته ، وأما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للعلن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولما في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بفرامة لا تقبلوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لما محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بفرامة من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٣٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٣٣٧ مكررة نصها :

المادة ٣٣٧ مكررة — يجوز تمييز في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقتضى من أداء مأموريته في القضية التي تدعى لها لأشغال يرى القاضي الجزئ أو رئيس الدائرة أنها متبولة . ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم نقص هذا المبدأ .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد قضى عنها يجوز للحكمة التي تدبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدتها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها على ذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبية

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة نصها :

المادة ٢٤١ مكررة — على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه التماس بقلم كتاب المحكمة التي تدبته تقريره موقفا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الخيرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سببت إليه وإلا حكم عليه القاضي الجزئ أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تقبلوز مائة قرش .

لأنه كان مقر المحكمة التي عينته سيدا من عمل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع على محل إقامته وأن يطلب كتابة إرساها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وطبقة في ميدان أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر لخصم بذلك بكتاب موسى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة نصها :

المادة ٢٤١ مكررة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يبيد في تقريره ما هو مدقن بمحاضر الأعمال بل يكتب بأن يشير إلى التبدل التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبيد نصوص المرافعات التي يرتكن عليها بل يكتب بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرعا له بذلك في الحكم أو بإتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة نصها :

المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد للنفاضة في التقرير ليدين للحكمة رأيه والأدلة التي تبرره والحكمة أن توجه إليه من الأدلة ما تراه مفيدا لاستقرارها في الدعوى بمرور من ثلاثة أشهر أو بطلب الخصوم .

المادة السابعة

على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .^{١٤}

صدق ...

الرئيس - أخذ الرأي فأصغرت اللجنة عن الموافقة على المشروع بإجماع ١١٩ صوتاً^(١) .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولولم تكن القضية صالحة لإقامة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في عصر الجلسة .
والحكمة في حالة اتفقت المحصوم أن تنفي الخبر من المحصوم لمناقشة تقريره .

المادة السادسة

تنفي المادة ٣٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

(١) بيان أسماء حضرات الزواب المحترمين الذين أحلت آراؤهم بالقاء بالام وراؤوا على مشروع بإدخال تعديلات وإضافات في الفهرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأول في المواد المدنية والتجارية .

(١) حضرة النائب المحترم محمود عيسى بك ؛ (٢) حضرة النائب المحترم ومحمد حسن ؛ (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رشدي ؛ (٤) حضرة النائب المحترم محمد حسن ؛ (٥) حضرة النائب المحترم محمد حسن ؛ (٦) حضرة النائب المحترم حافظ وشان بك ؛ (٧) حضرة النائب المحترم محمود أحمد ؛ (٨) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز علي بك ؛ (٩) حضرة النائب المحترم حسن محمد حسين ؛ (١٠) حضرة النائب المحترم عبد السلام حديدي بك ؛ (١١) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد ؛ (١٢) حضرة النائب المحترم محمد وهبه كسيه بك ؛ (١٣) حضرة النائب المحترم لطفه السيد سليم ؛ (١٤) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هدي بك ؛ (١٥) حضرة النائب المحترم محمود زكي بك ؛ (١٦) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ؛ (١٧) حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ؛ (١٨) حضرة النائب المحترم اسماعيل نهيض بك ؛ (١٩) حضرة النائب المحترم محمد منصور نصيب بك ؛ (٢٠) حضرة النائب المحترم محمد مزي محمد إياض ؛ (٢١) حضرة النائب المحترم محمود علي الألفي بك ؛ (٢٢) حضرة النائب المحترم إبراهيم صوفي إياض ؛ (٢٣) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل إياض ؛ (٢٤) حضرة النائب المحترم فريد نظير الدين ؛ (٢٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد عتير ؛ (٢٦) حضرة النائب المحترم حسن السيد واك بك ؛ (٢٧) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ؛ (٢٨) حضرة النائب المحترم عبد الملح حسن مصطفى بك ؛ (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود دفع ؛ (٣٠) حضرة النائب المحترم حسين حلال بك ؛ (٣١) حضرة النائب المحترم السيد حبيب ؛ (٣٢) حضرة النائب المحترم محمد علي فوره بك ؛ (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى فوره ؛ (٣٤) حضرة النائب المحترم توفيق حسن الحادي ؛ (٣٥) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الرحاب محمد صفه ؛ (٣٦) حضرة النائب المحترم إبراهيم البشير عفاوي بك ؛ (٣٧) حضرة النائب المحترم مسندور ؛ (٣٨) حضرة صاحب المجال الدكتور محمد توفيق زعلت باشا ؛ (٣٩) حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد أرسند ؛ (٤٠) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه ؛ (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن فايد ؛ (٤٢) حضرة صاحب المجال محمد علي حسي باشا ؛ (٤٣) حضرة النائب المحترم شاهين الجوزي ؛ (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المجيد طليح ؛ (٤٥) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن عفيف حسن ؛ (٤٦) حضرة صاحب السعادة إبراهيم نهيض كرم الحلا ؛ (٤٧) حضرة النائب المحترم السيد محمود ؛ (٤٨) حضرة النائب المحترم عبد الحليم عريك ؛ (٤٩) حضرة النائب المحترم مصطفى إبراهيم عريان القرائي بك ؛ (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد المبرر سليمان بك ؛ (٥١) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى النقي ؛ (٥٢) حضرة النائب المحترم يوسف المنشاري بك ؛ (٥٣) حضرة النائب المحترم أمي المرائي ؛ (٥٤) حضرة النائب المحترم الشيخ طيوي نصار ؛ (٥٥) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم النازلي ؛ (٥٦) حضرة النائب المحترم أحمد محمد النازلي ؛ (٥٧) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى رجب ؛ (٥٨) حضرة صاحب السعادة محمد حلام باشا ؛ (٥٩) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحليم سيد ؛ (٦٠) حضرة النائب المحترم محمود السيد ؛ (٦١) حضرة النائب المحترم مراح المير شاهين باشا ؛ (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حلي نظام بك ؛ (٦٣) حضرة صاحب العزة علي المزالقي بك ؛ (٦٤) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البليل ؛ (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد الحليم البعلواني ؛ (٦٦) حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك ؛ (٦٧) حضرة النائب المحترم شيان الكتاني ؛ (٦٨) حضرة النائب المحترم سليمان محمد صفور ؛ (٦٩) حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي ؛ (٧٠) حضرة النائب المحترم عبد الحليم البرادي بك ؛ (٧١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق أير اسماعيل ؛ (٧٢) حضرة النائب المحترم حناني الزور بك ؛ (٧٣) حضرة النائب المحترم مصطفى مدني ؛ (٧٤) حضرة النائب المحترم محمد علي بسويديك ؛ (٧٥) حضرة النائب المحترم سيد أحمد سيد أحمد القط ؛ (٧٦) حضرة النائب المحترم حسين ؛ (٧٧) حضرة النائب المحترم عبد سعيد ؛ (٧٨) حضرة النائب المحترم حسن ابلج بك ؛ (٧٩) حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل ؛ (٨٠) حضرة النائب المحترم أبو يوسف علي كساب بك ؛ (٨١) حضرة النائب المحترم عبد طليح مدهاق ؛ (٨٢) حضرة النائب المحترم عبد السلام جابر ؛ (٨٣) حضرة النائب المحترم تقي مريان بك ؛ (٨٤) حضرة النائب المحترم أحمد والي الجدي ؛ (٨٥) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد أيزيد طماوي ؛ (٨٦) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد سيد بك ؛ (٨٧) حضرة النائب المحترم كنانة عبد كروكي ؛ (٨٨) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ؛ (٨٩) حضرة النائب المحترم مصطفى كاكف بك ؛ (٩٠) حضرة النائب المحترم أمين عامر ؛ (٩١) حضرة النائب المحترم علي كساب بك ؛ (٩٢) حضرة صاحب السعادة محمود عيسى القيسي باشا ؛ (٩٣) حضرة النائب المحترم مدهاق طعم بك ؛ (٩٤) حضرة النائب المحترم معرض ابراهيم جاد المولى بك ؛ (٩٥) حضرة النائب المحترم عبد الحليم يوسف الصريك ؛ (٩٦) حضرة النائب المحترم عبد الحليم محمد مصطفى عريك ؛ (٩٧) حضرة النائب المحترم عبد الحليم عريك ؛ (٩٨) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبد القاصر ؛ (٩٩) حضرة النائب المحترم أحمد ياد الرب باشا ؛ (١٠٠) حضرة صاحب السعادة توفيق دوش باشا ؛ (١٠١) حضرة النائب المحترم إبراهيم المجلد بك ؛ (١٠٢) حضرة النائب المحترم طيف بك ؛ (١٠٣) حضرة النائب المحترم ابراهيم غزال بك ؛ (١٠٤) حضرة النائب المحترم موسى تافريك ؛ (١٠٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم بدوي عبد مدهاق ؛ (١٠٦) حضرة النائب المحترم أحمد عبد موسى الخريج ؛ (١٠٧) حضرة النائب المحترم أمين سيد مدهاق ؛ (١٠٨) حضرة النائب المحترم عبد حسين مازن ؛ (١٠٩) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى عبد عبد الرحمن الشريف ؛ (١١٠) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الملال رضوان مرقوق الجبالي ؛ (١١١) حضرة النائب المحترم عبد المجيد المشرادي بك ؛ (١١٢) حضرة النائب المحترم حسن عبد أحمد حسين ؛ (١١٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم مدهاق بري ؛ (١١٤) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم حسن عبد السيد ؛ (١١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ جده عبد حليم ؛ (١١٦) حضرة النائب المحترم عبد ابراهيم محمد عبد حامد بك ؛ (١١٧) حضرة النائب المحترم فكري الصغير ؛ (١١٨) حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين ؛ (١١٩) حضرة النائب المحترم عبد عبد أيزيد .

القانون كما صدر (١)

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣

بإدخال تعديلات وإضافات في الفروع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلية في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — تصدق المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خير ، فطعمكة تدب خير أو ثلاثة خبراء ، وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أولاً) بياناً دقيقاً لماوردية الخير والإجراءات المستعجلة التي يرغص له بالتأخذها .

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزنة المحكمة والتي تكون كاتبة لمصاريف الخير وأمايه المقتضات ، والنظم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطاع الخير بحبه منها نظيراً ما يزن له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تحرير الخير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تجوز لها القضية للرافعة في حالة إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولا يملن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور ذكائهم لأننا لم نردع الأمانة من النظم المكلف لإيداعها ولا من غيره من الخصوم ؛ لأننا لم يكون الخير ملزماً بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أن الأضرار التي أبدت خير بحصة سقوط حق النظم الذي امتنع من دفع الأمانة في التسك الحكم التقيدي وتستدر في إجراءات الدعوى .

المادة ٢٢٤ — إذا كانت الخصوم بالغين وفيهم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخير بإسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة ،

وفيما هذا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أقامها لفصل الخير ما لم توجد أسباب خاصة تمنع غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ٢٢٥ — في الثنائي والأرديين مائة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور لمطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق

المودعة في الملف بخير أن يسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو المصنوم بذلك وتسلم إلى الخير صورة من الحكم .

وإذا كان الخير غير مقيد في الجدول فليه أولاً أن يحلف الخبير أمام القاضي المعين للاسور الوقتية ولو بخير حضور المصنوم بأمر يؤدي عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٢٦ — يجب على الخير أن يحدد للشروع في العمل تاريخاً لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً التالية لتكليف المذكور في المادة السابقة . وعليه أن يدعو المصنوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل ينظم فيها محل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعجال يجوز للحكمة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراءه الخير بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر . وفي هذه الحالة تكون دعوة المصنوم بمباشرة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال المصنوم يجوز أن يوضر في الحكم بمباشرة عمل الخير فوراً وبدعوة المصنوم بمباشرة برقية ولو بمجاد مائة وأربعة .

المادة ٢٣٢ — تقتدر أتاب الخير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي يحدد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية لتأنيق في التقرير لأسباب لا تدخل الخير فيها فقتدر أتابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المادة ٢٣٣ — تحيل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من المصنوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تحيل المعارضة من النظم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير صبه إلا إذا أورد البان الخير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لقادية ما هو مطلوب للخير .

المادة ٢٣٤ — إذا لم يردع الخير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراء الخير وجب عليه أن يردع في قلم الكتاب قبل اقضاء ذلك الأجل مذكراً كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخير والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخير بإطلعة المصدرة لنظر الدعوى ولها أن تهمس مياناً إتمام مأموريته وإيداع تقريره أو رأت التأخير مبرراً .

فإننا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بفرامة لا يتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتمنحه مياناً إتمام مأموريته ، وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً خبيراً للطقن بأن يرد على قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضاً بفرامة لا يتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك غير إخلال بما قد تقرّب من عمله من الجفوانات التأديبية والعقوبات إن كان لها محل .

وعليه في ميدان أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يحضر
الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ — يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية
أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثلاثة ونصها :

المادة ٢٤١ — ثلاثة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يبدى في تقريره ما هو مدقن بمحاضر الأعمال بل يقتنى بأن
يسير إلى التبدل التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يبدى نصوص المؤلفات
التي يرتكن عليها بل يقتنى بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم
أو باقتراح الخصوم .

مادة ٥ — يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام
المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة نصها :

المادة ٢٤٣ مكررة — يحضر الخبير في اليوم المحدد لناقشة في التقرير
ليبين للصحة رأيه والأوجه التي تجرده والصحة أن توجه إليه من الأسئلة مأثراه
مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة
في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة
والصحة في حالة افتاق الخصوم أن تنفي الخبر من الخصوم لمناقشة تقريره .

مادة ٦ — تلغى المادة ٣٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية
والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وجعل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

أمر أن يعمم هذا القانون بجمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وتنفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدر برارى المنزه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ بريليه سنة ١٩٣٢)

نؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة

محمد شفيق

وزير الحفانية

أحمد حل

وإذا كان التأخير ناشئا من خطأ أحد الخصوم تحك عليه المحكمة بفرامة
من مائة قرش إلى خمسمائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم
الأخرين على سبيل التوضي .

مادة ٢ — يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام
المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة
ونصها :

المادة ٢٣٧ مكررة — يجوز تغيير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ
استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يقتضى عن أداء مأموريته في القضية
التي تدب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم قص هذا
المبدأ .

وكل خير لا يؤدي مأموريته من غير أن يكون قد تقي عنها يجوز للحكمة
التي تدبته أن تحك عليه بكافة المضارب التي كان سببا في تكديدها بلا غرامة
كما تحك عليه بالتعويضات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالقرائنات
التأديبية .

مادة ٣ — يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد
المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة
ونصها :

المادة ٢٤١ مكررة — على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه
الخاص بقلم كتاب المحكمة التي تدبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر
أعمال اللجنة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه وإلا حكم عليه
القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عليه بفرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وإذا كان مقر المحكمة التي عينه بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه
مستندات لإعادتها جاز له إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكمة
الجزئية التابع لمحل إقامته وأن يطلب كتابة لإرسالها بالطرق الإدارية إلى
قلم كتاب المحكمة التي عينته .

٣ - قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣
بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث
من قانون العقوبات الأهل

فهرس

صفحة

مرسوم بمشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأجل	١٢١
مذكرة إيضاحية	١٢١
إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى مجلس النواب وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به	١٢١
تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب عن مشروع القانون	١٢٢
المنافسة التي دارت بمجلس النواب عن مشروع القانون	١٢٢
قرار المجلس بالمرافقة على مشروع القانون	١٢٣
إبلاغ مجلس النواب بمجلس الشيوخ مشروع القانون وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به	١٢٤
تقرير لجنة الحفائية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون	١٢٤
المنافسة التي دارت بمجلس الشيوخ حول مشروع القانون	١٢٦
قرار المجلس بالمرافقة على مشروع القانون مدلاً	١٢٦
إعادة مشروع القانون من مجلس الشيوخ كما أتته إلى مجلس النواب وقرار المجلس بإحالة إلى لجنة الحفائية به	١٢٧
تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب عن مشروع القانون	١٢٧
المنافسة التي دارت بمجلس النواب حول التعديلات التي دخلت على مشروع القانون	١٢٨
قرار المجلس بالمرافقة على التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون	١٢٩
القانون كما صدر	١٣٠

لذلك رأى من الضروري ضمانا لحسن سير المذلة أن يعاقب كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأيا غير صحيح يسوء قصد لما يترتب من ذلك من الأضرار الجسيمة بالمتقاضين .

وقد نص في المشروع على أن العقوبات على هذه الجرمية هي العقوبات المقررة لشهادة الزور لأنها ليست أقل منها جساما بل هي في الواقع أشد خطرا وأعظم ضررا لصمودها من رفض أولاد القضاء فتت وحمله صبه الوكالة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا التشريع بدعا اقترده به الشارع المصري فقد سبقه إليه غيره من المشرعين الأجانب (راجع قانون العقوبات الإيطالي المادة ٢١٧ من القانون القديم والمادة ٣٣٣ من القانون الجديد ، والتشريع الجنائي الإنجليزي ، وقانون العقوبات الهندي المادة ١٩١) .

•••

لذا يقترح وزير الحفانية عرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برسمه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم برضه على البرلمان .

وزير الحفانية

على ماهر

القاهرة ٩ نوفمبر ١٩٣٢

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس

قرار المجلس إحالة إلى لجنة الحفانية

جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٣٢

تل كتاب من وزارة الحفانية وهذا نصه :

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لمالك مع هذا صورة باللغة العربية وأنتمى بالجنة الفرنسية من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بوضع مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل على البرلمان والمذكرة الإيضاحية الخاصة بترجمه التفضل بوضعه على المجلس لطيف الجادة ٣٥ من المستور .

وتفضلوا بمالك قبل فاني الاحترام

وزير الحفانية

على ماهر

القاهرة ١٥ نوفمبر ١٩٣٢

الرئيس - على نوابتون على إحالة على لجنة الحفانية ٩

(مواصفة طمعة) ••

مرصوم بمشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث

من قانون العقوبات الأهل

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رحمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآلى نصه يقيم باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٣٥٨ منه مادة يكون فيها ٣٥٨ مكررة ونصها كالاتي :

المادة ٣٥٨ مكررة - - جانب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخلية في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت ويسوء قصد رأيا غير صحيح .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صد بمرأى المنزه في ١٥ رجب سنة ١٣٥١ (١٤ نوفمبر ١٩٣٢) .

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

استعمال صدق

وزير الحفانية

على ماهر

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

بمشرع القانون المرافق لهذا مكل لمشروع القانونين الخاص أحدهما بتجنيدهم والأخر بتعديل قانون المرافعات في المواد المتعلقة بأهل الخيرة .

وقد دلت أعمال الحاكم على زيادة أجهام القضاء إلى تعيين الجرائم بالاستشارة بأرائهم والاسترشاد بمشورهم فيما يرض عنهم من المتقاضين .

فمنع أن القضاة غير عديم رأى أهل الخيرة إلا أن هذا الآراء في التائب تكون على تقدير القاضي يستند إليها عند الفصل في النزاع المطروح أمامه .

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة (٢) :

الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الآن وقد أتميتنا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة بجدول الأعمال ، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأي عليها بالمناقشة بالإسماء دفعة واحدة إلى جلسة الند ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

أخذ الرأي بالتدء بالامم على مشروع القانون

جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٣

تل مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث
من قانون العقوبات الأهل

نحن نواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون
رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتى :

المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالمعوقات المصرة لشهادة الزور كل
شخص كلف بعمل أخيرة أو دعوى مدنية أو جنائية قرر حمدا غير الحقيقة
بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير
صحيح .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويكمل به من تاريخ نشره بالحرية
الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينتقد كقانون من قوانين الدولة .^(١)

مجلس النواب

تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون

أحال المجلس هذا المشروع على لجنة الحفانية بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣
ف نظرت بمجلسها المتعقد فى أول فبراير سنة ١٩٣٣ ، وحضر هذا الاجتماع
حضرة مدير إدارة المحاكم الأهلية مندوبا عن وزارة الحفانية .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع مكمّل لمشروع القانون الخاص أولها
بأنطواء وأكثر بإدخال تعديلات وإضافات على قانون المرافعات الأهل فى
المواد المتعلقة بأهل النيابة .

ورأت أن مشروع هذا القانون يسد فراغا كبيرا ويضمن ، إلى حد بعيد ،
استقامة انطواء بالنص على حجاب النيابة بالمعوقات المقررة لشهادة الزور إذا
قرر حمدا غير الحقيقة ، أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد . إذ الواقع أن
تقرير الأخير ، ولو أنه يكون على تقدير القاضي — فله ألا يأخذ بما جاء
فيه — إلا أنه مما لا شك فيه أن هذا القرار يكون له أثر كبير فى توجيه سير
الدعوى .

لهذه الأسباب وافقت اللجنة على المشروع وترى من المجلس الموافقة عليه .

رئيس اللجنة

محمد حلام

سكرى اللجنة

محمد حسن

مجلس النواب

المنقشة التى دارت حول مشروع القانون (١)

جلسة الثلاثاء ٩ مايو سنة ١٩٣٣

أشير إلى الكتاب الآتى :

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع
قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون
العقوبات الأهل ، وقد أقتبت اللجنة حضرة النائب المحترم أمين عام مقررا
لها أمام المجلس .

رئيس اللجنة

محمد حلام

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

القاهرة ٤ مارس سنة ١٩٣٣

(١) قرر المجلس فى هذه الجلسة رأياه بالتفرغ مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات على قانون المرافعات الأهل نظر هذا المشروع على وجه الاستيعاب .

(٢) انظر صفحة ١٢٢

أخذ الرأي بإتداء بالاسم على مشروع القانون .

الرئيس — لينفضل حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك بإبداء أسباب استماعه .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — لم أكن حاضراً للجلسات التي جرت فيها مناقشة هذه المشروعات ، لأسباب طارئة معني ، فلم يستمر لي

الاشتراك في المناقشة ولا الإبداء بوجهة نظري في تلك المشروعات ، ولهذا لم أستطع أن أبدي رأيي قولاً أو رفضاً .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن قبول مشروع القانون بأغلبية ١٠١ صوت ضد ١١ وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه ^(١) .

(١) كان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بإتداء بالاسم واقفاً على مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون القبريات الأهم :

(١) حضرة النائب المحترم محمود عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ، (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رشدي ، (٤) حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك ، (٥) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، (٦) حضرة النائب المحترم عبد السلام حديك بك ، (٧) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد ، (٨) حضرة النائب المحترم محمد دوديه كديك بك ، (٩) حضرة النائب المحترم عبد العزيز حديك بك ، (١٠) حضر النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، (١١) حضرة النائب المحترم اسماعيل هنيش الشلقاني بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم حسن البناي بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم محمد منصور ديك بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم محمد عزيز عبد الباق ، (١٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم دودوي الباق ، (١٦) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل الباق ، (١٧) حضرة النائب المحترم فخر الدين ، (١٨) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان عبد خضر ، (١٩) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٠) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حسين مصطفى بك ، (٢١) حضرة النائب المحترم عبد الحميد محمود تاق ، (٢٢) حضرة النائب المحترم حسين طلال بك ، (٢٣) حضرة النائب المحترم السيد حبيب ، (٢٤) حضرة النائب المحترم محمد لبيب توفيق بك ، (٢٥) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاري ، (٢٦) حضرة النائب المحترم وضوان عبد الوهاب محمد حقه ، (٢٧) حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيوني طاموك بك ، (٢٨) حضرة صاحب المحال الدكتور عبد توفيق ديك بك ، (٢٩) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد ابراهيم ، (٣٠) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٣١) حضرة صاحب المحال عبد حليم جبي ياندا ، (٣٢) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجندوري ، (٣٣) حضرة صاحب السعادة ابراهيم هنيش كرم ياندا ، (٣٤) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٣٥) حضرة النائب المحترم مصطفى ابراهيم مرمان الخوانديك ، (٣٦) حضرة النائب المحترم السيد أحمد حسي بك ، (٣٧) حضرة النائب المحترم محمود السيد ابراهيم بك ، (٣٨) حضرة النائب المحترم عبد القم ديك ياندا ، (٣٩) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشقي ، (٤٠) حضرة النائب المحترم يوسف الشاذلي بك ، (٤١) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان يوري نصار ، (٤٢) حضرة النائب المحترم محمد توفيق ، (٤٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم الشاذلي ، (٤٤) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سيد ، (٤٥) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٤٦) حضرة النائب المحترم أحمد عبد الفتاح ، (٤٧) سادة النائب المحترم راجح الدين ياندا ، (٤٨) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حليم فام بك ، (٤٩) حضرة صاحب السرة على التلاوي بك ، (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البلي ، (٥١) حضرة النائب المحترم محمود ديك الجبار ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد زكري صالح بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم سليمان ديك محمد صفر ، (٥٤) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادي بك ، (٥٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عبد الحمادي ، (٥٦) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرسم علي عبد الواحد ابراهيم ، (٥٧) حضر النائب المحترم فخاري الزمرك ، (٥٨) حضرة النائب المحترم فؤاد حسين ، (٥٩) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسين ، (٦٠) حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل ، (٦١) حضرة النائب المحترم ابراهيم علي كساب بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله ، (٦٣) حضرة النائب المحترم عبد سليم جابر ، (٦٤) حضرة النائب المحترم نجيب مرابط بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم أحمد ولي الحدي ، (٦٦) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم طمنازي ، (٦٧) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد ممد بك ، (٦٨) حضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف الصرموس ، (٦٩) حضرة النائب المحترم خليل ابراهيم سيد المال ، (٧٠) حضرة النائب المحترم كليل محمد كوروي ، (٧١) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٧٢) حضرة النائب المحترم مصطفى طامك بك ، (٧٣) حضرة النائب المحترم أمين طامر ، (٧٤) حضرة النائب المحترم علي الباس ، (٧٥) حضرة النائب المحترم عبد الحليم عبد القادر المرم ، (٧٦) حضرة النائب المحترم عبد الله طرم بك ، (٧٧) حضرة النائب المحترم موسى ابراهيم عبد الخويل بك ، (٧٨) حضرة النائب المحترم عبد الحميد سيف الصرموك ، (٧٩) حضرة النائب المحترم مصطفى سيف الصرموك ، (٨٠) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبد الناصر ، (٨١) حضرة النائب المحترم ابراهيم الحادي بك ، (٨٢) حضرة النائب المحترم طيف نخه ، (٨٣) حضرة النائب المحترم الشيخ زكري طام ، (٨٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم خزال بك ، (٨٥) حضرة النائب المحترم محمد سليمان بك ، (٨٦) حضرة النائب المحترم جوده تافريك ، (٨٧) حضرة النائب المحترم ابراهيم بدوي محمد الحسن ، (٨٨) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ، (٨٩) حضرة النائب المحترم محمد حسين مازن ، (٩٠) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى عبد الله الرزق ، (٩١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد المال وضوان مزيق الجليل ، (٩٢) حضرة النائب المحترم حسن عبد أحمد حسين ، (٩٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم عبد الله بيري ، (٩٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم حسن عبد الله ، (٩٥) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد عبد حليم ، (٩٦) حضرة النائب المحترم محمد حامد بك ، (٩٧) حضرة النائب المحترم لكري الصير ، (٩٨) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الهادي ، (٩٩) حضرة النائب المحترم سيد علي الوائلي بك ، (١٠٠) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم محمد حسن أبو كرويه ، (١٠١) حضرة النائب المحترم محمد علي يوزيد بك .

وقد رفضت الموافقة على هذا المشروع حضرات النواب المحترمين : (١) علي حسن أحمد بك ، (٢) حافظ رمضان بك ، (٣) محمود أحمد ، (٤) الدكتور محمد الجندوري ، (٥) عبد العزيز الصوفاني ، (٦) عبد صران ، (٧) شيمان الكتائب ، (٨) ابراهيم زكي ، (٩) علي طي بيوري ، (١٠) مصطفى ديك ، (١١) حسين الجبل بك .

يعلن عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك .

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية

جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢

تل الكلب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

” حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة بمجلسيه المنعقدتين في ١٦ و ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل، ووافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا .

فأشرف بأن أرسل مع هذا لتوكم مشروع القانون، وتقرير لجنة الحفانية ومحضرى المجلسين المذكورين - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ. ونقتضوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

محمد توفيق رفعت

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحفانية ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لتوكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل .

وقد اتفقت اللجنة بحضرة الشيخ المحترم صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا ليكون مقرا لما أمام المجلس .

وتختصوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ما

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات فيبحثه بمجلساتها المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٤٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ وشهد الجلسة الأولى حضرة مدير إدارة المحاكم الأهلية والسكبر الفنى لمكتب حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية متدوين عن الوزارة .

وقد تبين لجنة أن هذا المشروع يكون الحلقة الثالثة من سلسلة التشريع الملئ لإجراءات الخيرة أمام المحاكم الأهلية وهو يرى إلى اعتبار الخبير الذى يقرر خلاف الحقيقة بسوء القصد أو يبدى رأيا غير صحيح كذلك كشاهد الزور والواقع أنه لا خلاف بين الحائتين فإن الشاهد والخبير كلاهما شخص يؤدى أمام مجلس القضاء أقوالا - شفهية كانت أو كتابية - لا شك فى أن لها أثرا كبيرا فى تكوين عقيدة القاضي ولذلك فقد أحسن المشرع صنعا بسد هذا النقص فى التشريع لأنه من غير المفهوم أن يقاب الشاهد إذا كذب فى شهادته ولا يقاب الخبير إذا قرر عمدا خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخبير أشد خطرا لصورها من شخص هو محل ثقة واعتبار هذا فوق أنه فى مباشرة عمله إنما يقدم مقام القاضي الذى انتدبه ليحل بدلا عنه ولذلك فإن اللجنة توافق على ما جاء فى هذا المشروع خاصة بتقريرها الحقيقة فيما يتعلق بالوقائع للسادة . فلما ما اشغل تقرير الخبير أو محضر أعماله على ما يخالف الحقيقة فإنه يكون مستهدفا للعقوبة أما الرأى الذى يبدىه الخبير فقد رأت اللجنة بإجماع الآراء عدم العقوبة عليه إذ الواقع أن الخبير يبدى رأيه استنتاجا ويصعب أن تكون الآراء الفنية بجمرة من المقاب لأن العلم والفن يتطلبان بين يوم وآخر .

على أنه لا يمكن الهيمنة على عقيدة الخبير لأنها مسألة داخلية ولا يجوز أن يترك المجال للقاضي لاستباطها واستغلالها .

هذه فضلا عن أنه قد يترتب على العقوبة على الآراء الفنية أن تصبح مأمورية الخبراء ولا قيمة لها لأن الخبير قد يصمم من البت برأى خشية التعرض للعقوبة .

ولهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الجزء الأخير من المادة .

•••

ويجد أن أقوت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتقدم اتصلت باللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقا للمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤ من قانون النظام الداخلى للبرلمان وهذه اللجنة اقترعت للتوفيق بين الرأىين نصا آخر جعل العقوبة فى هذه الحالة منصبية على استنتاج غير الحقيقة .

واللجنة لا توافق على هذا النص الجديد وتتمسك بالتعديل الذى أجزمته وتحرص على النص الذى اقترحه .

ولذلك وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة المرفقة لهذا ومن يرحم من المجلس لقراره ما .

رئيس اللجنة

الجنة طلعت

المادة ٢٥٨ مكررة - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص
كلف عمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى
طريقة كانت .

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

صدف

مشروع قانون
بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث
من قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمادة ٢٥٨ منه مادة يكون ردها
٢٥٨ مكررة ونصها كالاتى :

مقارنة بشأن مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

أصل مشروع الحكومة الذى أقره مجلس النواب	النص الذى أقرته لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ	النص الذى اقترحه اللجنة الاستشارية التشريعية
نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :	نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
المادة الأولى يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمادة المادة ٢٥٨ منه مادة يكون ردها ٢٥٨ مكررة ونصها كالاتى :	المادة الأولى يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمادة المادة ٢٥٨ منه مادة يكون ردها ٢٥٨ مكررة ونصها كالاتى :	المادة الأولى يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بمادة المادة ٢٥٨ منه مادة يكون ردها ٢٥٨ مكررة ونصها كالاتى :
<u>المادة ٢٥٨ مكررة</u> - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبداً بأى طريقة كانت وبسوء قصد رأياً غير صحيح .	<u>المادة ٢٥٨ مكررة</u> - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت .	<u>المادة ٢٥٨ مكررة</u> - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر أو استنتج غير الحقيقة مع علمه بذلك سواء في تقريره أو في بيانه الشفهي .
المادة الثانية على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .	المادة الثانية على أهلها .	المادة الثانية على أهلها .
صدف	صدف	صدف

مجلس الشيوخ

المنقشة التي دارت حول مشروع القانون

قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال

جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣

(المقرر سفره للشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا)

عشرة صاحب العقاقير أحمد علي باشا (وزير الحفانية) — أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال.

(موافقة)

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال.

لقد وزع التقرير على حضراتكم. وإطلعتم عليه طبعاً. فهل توافقون على عدم تلاوته.

(موافقة)

الرئيس — يئيل مشروع القانون.

على مشروع القانون وهذا نصه:

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث

من قانون العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون نصها كالاتي:

المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالمقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عدداً غير الحقيقة بأي طريقة كانت.

المادة الثانية

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وبمصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مصدق

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون؟ (لم يمتنع أحد).

الرئيس — إذن يؤخذ الرأي على مشروع هذا القانون بالبناء بالإسم. أخذ الرأي على مشروع القانون بالبناء بالإسم، فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين، وعدم أربعة وستون.

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وعدم أربعة وستون.^(١)

(١) إبراهيم راتب بك. - أوزيد طهاري بك. - أحمد النجاري بك. - الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين. - أحمد رشدي. - الدكتور أحمد رشدي عبد الله بك. - أحمد طلعت باشا. - أحمد علي باشا. - الدكتور أحمد فهمي الزبيدي بك. - أحمد نجيب برمادة بك. - أمبارك قصري بك. - الدكتور أحمد يوسف حليم. - أمين قال باشا.

برجس زقاري باشا. - حافظ الشناوي بك. - حاتم تاجم الفتحي. - حبيب دوس بك. - حسن رشوان حامدي بك. - حسن صبري بك. - حسن منظم باشا. - حسين واصف باشا. - الشيخ حسين والي. - الدكتور زكي مختار إبراهيمي. - سلطان السدي بك. - سلطان محمود بيكاش بك. - سليمان حسان أباقة بك. - شفيق سدة الله جلايه. - صالح حسن باشا.

الشيخ عبد القادر طاهر بدران. - عبد الحليم القليل بك. - السيد عبد الحليم الكوي. - عبد الرحمن رضا باشا. - عبد العزيز السيوفي بك. - عبد العزيز سيف النصر بك. - عبد الكريم شديد بك. - عبد الله سمكة بك. - فتيحة عبد الحميد سليم. - اللواء عبد الحميد فريد باشا. - اللواء علي أحمد باشا. - علي جمال الدين باشا. - الدكتور فاسي نمر. - الشيخ محمد الأحدي الظواهري. - محمد توفيق مينا بك. - محمد رياض طيبي بك. - محمد صادق باشا. - الدكتور محمد طاهر بك. - محمد فتيه بك. - محمد نصري بك. - محمد نهي باشا. - محمد نهي الناصري باشا. - محمد محمود بك. - محمد منصور الفتحي. - محمد نجيب شكرى بك. - محمود اسماعيل أباقة بك. - الدكتور محمود عبد الرهاب بك. - اللواء محمود حري باشا. - مصطفى رشيد بك. - الدكتور مصطفى صفوت بك. - مقريوس فصر الفتحي. - المقرئ موسى فؤاد باشا. - نصر حامد بك. - يفترب. - يادري حليم بك. - أحمد ذر الفقار باشا.

حضرة النائب المحترم عبد حسن (رئيس لجنة الحفانية) — لأهمية هذه القوانين ولأثرها بالصلصة العامة ، قد تقيمتا لجنة الحفانية بعد إفراها من المجلس ، وقد حضرت جلسة مجلس الشيوخ وصحمت المناقشات التي دارت حولها ، ثم اتصفت صباح اليوم بحضورات أعضاء لجنة الحفانية التي أشرف برأسها ويختا هذه المشروعات ميدانياً ، ونحن الآن على استعداد للاجتماع والنظر فيها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس في هذه الليلة .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون

أحال المجلس بجلسته اليوم على لجنة الحفانية مشروع هذا القانون بعد أن أعيد من مجلس الشيوخ معدلاً ، وقد بحثت اللجنة هذا التعديل فبنت أن مجلس الشيوخ حذف الفقرة الأخيرة من مشروع المادة ٢٥٨ مكررة ، وهي الخاصة بإبداء رأي غير صحيح بسوء قصد ، وذلك على أساس أن إيراد النص على هذه الصورة قد يختم عنه إجماع الخبراء من إبداء رأيهم الفنى — ولما كان مشروع القانون إنما قصد به المعاقبة على إيراد النتائج الكاذبة بسوء قصد — لا المعاقبة على الرأي الفنى — وكان هذا مما يدخل فعلاً في النص الحالي .
لهذا توافق اللجنة على هذا التعديل ، وتزجوا المجلس الموافقة عليه .

مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحفانية

جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣

الرئيس — وود كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه :

تتضمن صاحب المالى رئيس مجلس النواب

نظر مجلس الشيوخ بجلسته المتقدمة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل ، فضله بالصيغة للمرافعة لهذا .

فالتشرف بأن أرسل لمالككم مع هذا مشروع القانون كما أقره مجلس الشيوخ وبعضر الجلسة المذكورة راجياً عرض ذلك على مجلس النواب .

وتفضلوا بمالككم قبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ .
عن رئيس مجلس الشيوخ
أحمد طلعت

فهل توافقون على إحالته على لجنة الحفانية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — أرجو من حضرات أعضاء لجنة الحفانية أن يجتمعوا الآن ليبحثوا هذه المشروعات ويقدموا تقريرهم عنها حتى يتسنى للمجلس نظرها في هذه الجلسة .

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

المشروع كما عدله مجلس الشيوخ

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المقررة لإبداء رأي غير صحيح كل شخص يكلف بعمل الخيرية في دعوى مدنية أو جنائية فرجعاً غير الحقيقة بأي طريقة كانت أو أبدى بأي طريقة كانت بسوء قصد رأياً غير صحيح .

المشروع كما أقره مجلس النواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :

المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المقررة لتفاداة الزور كل شخص يكلف بعمل الخيرية في دعوى مدنية أو جنائية فرجعاً غير الحقيقة بأي طريقة كانت أو أبدى بأي طريقة كانت بسوء قصد رأياً غير صحيح .

المشروع كما عدله مجلس الشيوخ	المشروع كما اقروه مجلس النواب
<p>المادة الثانية</p> <p>على أصلها ."</p>	<p>المادة الثانية</p> <p>على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وسلمه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>أما بأن يعهم هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>
<p>نحن فؤاد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :</p> <p>المادة ٢٥٨ — مكررة — يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الخبيرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمداً غير الحقيقة بأي طريقة كانت ."</p> <p>الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟</p> <p>(موافقة عامة) .</p> <p>الرئيس — هل توافقون على تأجيل أخذ الرأي على هذا المشروع حتى يتم نظر المشروعات الأخرى ؟</p> <p>(موافقة عامة) .</p> <p>الرئيس — إذن يتم مشروع القانون لأخذ الرأي عليه بالنداء بالاسم .</p> <p>على مشروع القانون وهذا نصه :</p> <p>مشروع قانون</p> <p>بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل</p> <p>نحن فؤاد الأول ملك مصر</p> <p>قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> <p>المادة الأولى</p> <p>يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :</p>	<p>مجلس النواب</p> <p>المنقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون</p> <p>جلسة ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢</p> <p>أشير إلى الكتاب الآتي :</p> <p>حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب</p> <p>أشرف بأن أرفع لمالككم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل .</p> <p>وقد انقضىت اللجنة مقروءاً لما أمام المجلس .</p> <p>ونضبطوا بمالككم بقول فائق الاحترام ما</p> <p>القاهرة في ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢</p> <p>رئيس اللجنة</p> <p>محمد حسن</p> <p>الرئيس — لينفضل حضرة المقرر بتلاوة التقرير .</p> <p>تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة (١) .</p> <p>الرئيس — هل توافقون على تقرير اللجنة ؟</p> <p>(موافقة عامة) .</p> <p>المقرر — أتلو على حضراتكم للمادة الأولى من مشروع القانون كما عدلها مجلس الشيوخ ونصها :</p>

القانون كما صدر^(١)

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون

العقوبات الأهل

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :مادة ٩ — يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه
مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتي :"المادة ٢٥٨ مكررة — يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل
شخص كلف عمل إنجية في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمداً غير الحقيقة
بأي طريقة كانت".مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمراسم المرقم ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٣٣) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
محمد شفيقوزير الحفانية
أحمد علي

(١) نشر هذا القانون "بالوقائع المصرية" العدد ٦٤ الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٣

